سلسلة
أبي البركات
الأنباري
١

لُمَعُ الأَدِلَّةِ في أُصُولِ النَّحْوِ

لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت ٥٧٧ هـ

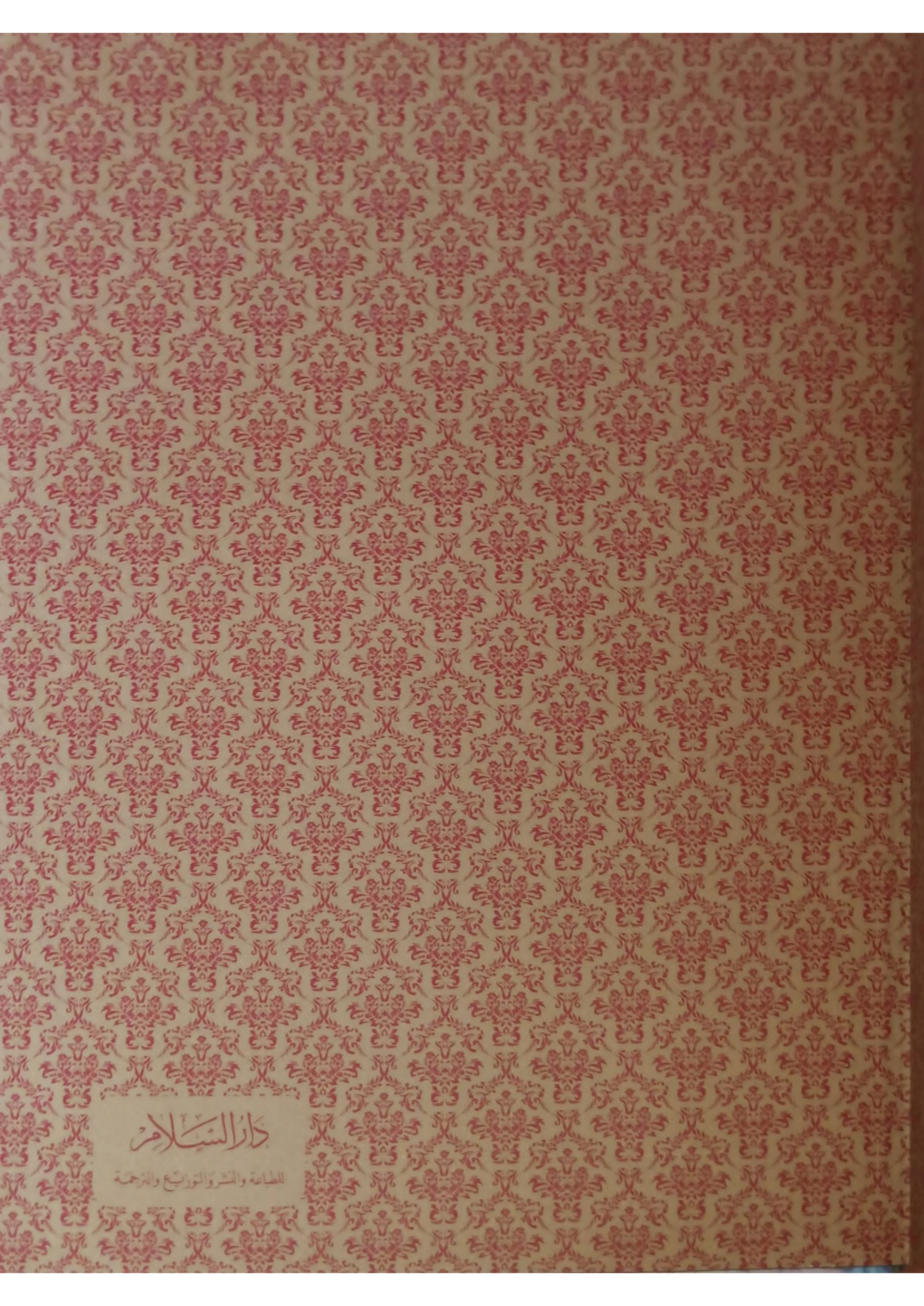
نُشر كاملاً لأول مرة اعتماداً على أصلين خطيين

تحقيق ودراسة

الدكتور أحمد عبد الباسط

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة




دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



لمع الأدلة

في أصول النحو

لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت ٥٧٧ هـ

ينشر كاملاً لأول مرة اعتماداً على أصلين خطيين

تحقيق ودراسة
الدكتور أحمد عبد الباسط

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، ١١١٩ - ١١٨١
لمع الأدلة في أصول النحو/ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري؛ تحقيق ودراسة أحمد عبد الباسط. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٧.
٢٠٠ص، ٢٤سم. - (سلسلة أبي البركات الأنباري؛ ١)
تدمك ٠ - ٣٥٢ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - النحو
أ - عبد الباسط، أحمد (محقق ودارس)
ب - العنوان
٤١٥,١

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ (٢٠٢ +)
فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني: info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت: www.dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

فِهرِسُ المُحتويَات

* النص المحقق *

* الكشَّافات التحليلية *

* * *
* *
*

مُقَدِّمَةُ المُحَقِّقِ

الحمدُ للَّه المتعطِّفِ على عبادِه بالعلمِ، المتَّصف - سبحانَه وتعالى - بالحِلْمِ، يُمْهِلُ عبادَه المؤمنين برحمتِه ليزدادوا طاعةً إلى طاعاتِهم، ويُمْهِلُ العاصينَ بمغفرتِه ليرجعوا إلى الطاعةِ والصوابِ. أرسلَ إليهم رسولًا سمحًا يفيضُ بالرحمةِ والحِلْمِ، كيف لا وقد قال سبحانَه وتعالى في مُحكمِ آياتِه مخاطبًا إيَّاه: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللَّهُ وحدَه لا شريكَ له، وأصلِّي وأُسلِّم على مُعلِّم الإنسانيَّةِ الخيرَ، سيدِنا ونبيِّنا وقُدوتِنا محمَّدِ بن عبدِ اللَّهِ، ورضيَ اللَّه عن صحابتِه وأزواجِه وآلِ بيتِه الأطهارِ الطيِّبين.

ثُمَّ أمَّا بعدُ؛

فمِن قناعاتِ المرء أنَّه لا يمكنُ أنْ تظهرَ فلسفةُ أيِّ علمٍ قبل نموِّ العلمِ واكتمال مسائلِه وقضاياه؛ إذ إنَّ الفلسفةَ تمثِّلُ قمَّةَ نضوجِ العلم، وتنتقلُ بالعَالِمِ مِن التفكيرِ في القضايا الجزئية والمسائل الفرعيَّة إلى التفكير في قضايا العلم الكليَّة وأصولِه التي انبنى عليها. وهذا مَا حدثَ لـ (علم أصولِ النَّحو)، الذي هو « بالنسبةِ إلى النَّحوِ كأصولِ الفقهِ بالنسبةِ إلى الفقه »[1]، أي: تلك الأصولُ المنهجيَّةُ التي قامَ عليها النَّحوُ العربيُّ، وانْبَنَتْ عليها القواعدُ، وليست القواعدَ الأساسيَّةَ في النحوِ، التي يمكنُ تسميتُها بـ (الأصولِ النحويَّةِ الثابتةِ).

صحيحٌ أنَّ هذه الأصولَ كانتَ مستقرَّةً في أذهانِ النُّحاةِ وعقولِهم عند التأليف في النَّحوِ، كما كانت أصولُ الفقهِ قائمةً في نفوسِ العُلماء المجتهدين وفي أذهانِهم منذ عهد الرسول ﷺ وحتى عهد الإمام الشافعيِّ (ت٢٠٤هـ)، صاحبِ أوَّل مصنَّفٍ في أصول الفقه (الرسالة) - بل مارسوا بعضَها في مؤلَّفاتِهم النحويَّةِ المبكِّرةِ، غير أنَّهم لم يفطنوا إلى التفكيرِ والتأليف فيها استقلالًا إلى أنْ جاءَ كمالُ الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمَّد الأنباريُّ (ت٥٧٧هـ)، الذي خصَّ مباحثَ هذا العلمِ بمؤلَّفٍ

(١) الاقتراح: ص ٥.

مستقلٍّ، هو (**لمع الأدلة في أصول النَّحوِ**)، إلى جانبِ ما نثرَه مِن مباحثَ أصوليَّةٍ في كتابَيْه: (**أسرار العربية**)، و (**الإنصاف في مسائل الخلاف**)، وكذلك في رسالتِه التي وضعها مؤسِّسةً لعلم جدل الإعراب: (**الإغراب في جدلِ الإعراب**).

وقد أشارَ الأنباريُّ في غير موضعٍ مِن كُتبِه إلى أنَّـه أسَّسَ لعلمَيْن جديدَيْنِ في بابِهما، فريدَيْنِ في منهاجِهما، ينضافانِ إلى علومِ العربيَّـةِ الثمانية، كان (علم أصول النَّحوِ) واحدًا منهما. قال في (**نزهة الألباء في طبقات الأدباء**): « فإنَّ علومَ الأدبِ ثمانيةٌ: النحوُ، واللغةُ، والتصريفُ، والعَروضُ، والقوافي، وصنعةُ الشعرِ، وأخبارُ العربِ، وأنسابُهم. **وألحقنا بالعلوم الثمانية علمَيْنِ وضعناهما**، وهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيُعرف به القياسُ وتركيبُه وأقسامُه؛ مِن قياس العلة، وقياس الشَّبَه، وقياس الطراد .. إلى غير ذلك، على حدِّ أصولِ الفقهِ؛ فإنَّ بينهما مِن المناسبةِ ما لا يخفى »[1].

ويقول في مقدمة (**لمع الأدلَّة في أصول النحو**): « فإنَّ جماعةً مِن أهلِ الفضل والاستبصارِ سألوني بعد ابتكارِ كتاب (**الإنصاف في مسائل الخلاف**)، وكتاب (**الإغراب في جدل الإعراب**) - أنْ أُعزِّزَ لهم بكتابٍ ثالثٍ في الابتكارِ يشتملُ على علمِ أصولِ النَّحوِ، المفتقَرِ إليه غاية الافتقارِ؛ **ليكونَ أوَّلَ مَا صُنِّفَ في هذه الصناعةِ الواجبةِ الاعتبار**، فأجبتُهم على وفقِ طِلْبَتِهم في ثلاثينَ فصلًا على غايةِ الاختصارِ »[2].

وبعدُ؛ فإنَّ كتاب (**لمع الأدلَّةِ في أصول النَّحوِ**) - كما سنرى - هو أوَّلُ محاولةٍ جادَّةٍ في التصنيف في (علم أصول النَّحو)، عرضَ فيه مؤلِّفُه حدودَ العلمِ، وثمرتَه، وأدلتَه الإجماليةَ التي تُستنبط منها الأحكامُ، ومراتبَها، وكيفيةَ الاستدلال بها عند التعارضِ. ورغم ذلك فقد أُخذت عليه مآخذُ تُذكَرُ في محلِّها مِن الدراسةِ إن شاء اللَّه.

وعلى اللَّه قصد السبيل

د/ أحمد عبد الباسط
القاهرة - شعبان ١٤٣٨هـ/ مايو ٢٠١٧م

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٨٤. (٢) لمع الأدلة في أصول النحو: ص٨١.

ٱلدِّرَاسَة

وتشمل الحديث عن:

(١) مؤلِّفِ النَّـصِّ.

(٢) النَّـصِّ.

(١)

مؤلِّفُ النصّ

(١/١) اسمه ونسبُه:

هو عبد الرحمن[١] بن أبي الوفاء محمد أبي السعادات بن عُبيد اللَّه بن مصعب ابن أبي سعيد النحوي.

كنيته (أبو البركات)[٢]، ولقبه (كمال الدين) أو (الكمال)[٣]، ونسبته إلى (الأنبار).

والأنبارُ - بحسب ما ذكرَ ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)[٤]، وابن ناصر الدين الدمشقيّ (ت٨٤٢هـ)[٥] - ثلاثة مواضع، أحدها: البلدةُ القديمةُ على شاطئ الفرات، في غربي بغداد. والثاني: قريةٌ مِن أعمال بلخ. والثالث: سِكَّةُ الأنبار بمرو في أعلى البلد.

---

(١) راجع ترجمتَه تفصيلًا في: إنباه الرواة على أنباه النُّحاة: ٢/ ١٦٩ - ١٧١؛ والكامل في التاريخ: ١٠/ ١٠٩؛ وذيل تاريخ مدينة السلام لابن الدبيثي: ٤/ ٥٣ - ٥٤؛ ووفيات الأعيان: ٣/ ١٣٩ - ١٤٠؛ وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: ص١٨٥ - ١٨٦؛ وتاريخ الإسلام: ١٢/ ٥٩٩ - ٦٠٠؛ وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ١١٣ - ١١٥؛ والوافي بالوفيات: ١٨/ ٢٤٧ - ٢٥٠؛ وفوات الوفيات: ٢/ ٢٩٢ - ٢٩٥؛ وطبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١٥٥ - ١٥٦؛ والبداية والنهاية: ١٦/ ٥٥٥؛ والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ص١٨٣ - ١٨٤؛ والفلاكة والمفلوكون: ص١٢٠؛ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ٨ - ٩؛ وطبقات النحاة واللغويين: ص٣٦٢ - ٣٦٦؛ وبغية الوعاة: ٢/ ٨٦ - ٨٨؛ وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: ٥/ ٢٩ - ٣١.

(٢) كنَّاه تلميذُه محمد بن خلف بن راجح (ت ٦١٨ هـ) في إجازتِه (أسرار العربية) للنجيب ابن الصفَّار (صفحة الغلاف من نسخة بشير أغا): أبا سعيد، بينما كنَّاه تلميذه الآخر خزعل ابن عسكر بن خليل (ت ٦٢٣ هـ) في إجازته - أيضًا - (أسرار العربية) للنجيب ابن الصفَّار (صفحة الختام من نسخة بشير أغا): أبا القاسم. ولم أجد أحدًا ممَّن ترجمَ له كناه بهاتين الكُنيتين سواهما.

(٣) إنباه الرواة: ٢/ ١٦٩؛ وذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي: ٤/ ٥٣.

(٤) انظر: معجم البلدان: ١/ ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٥) انظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: ١/ ١٤١.

وإلى الأولى انتسبَ صاحبُنا الكمال الأنباريُّ وجماعةٌ مِن المشاهير قبله[١]، منهم: أبو محمد القاسم بن محمد بن بشَّار الأنباري (ت٣٠٥هـ)[٢]، وولدُه أبو بكر محمد بن القاسم بن بشَّار الأنباري (ت٣٢٨هـ)[٣]، وأبو المعالي أحمد بن علي بن قدامة، قاضي الأنبار (ت٤٨٦هـ)[٤].

(١/٢) مولده ونشأته في طلب العلم:

وُلِدَ الكمالُ الأنباريُّ في شهر ربيع الآخِر سنة ٥١٣هـ بالأنبار[٥]، وتلقَّى تعليمَه الأوَّل على والده أبي الوفاء محمد بن عبيد اللَّه الأنباريِّ، وكانَ مِن أصحاب الحديث[٦]، وعلى خالِه أبي الفتح ابن الخطيب الأنباريِّ[٧].

ثُمَّ رحل مع أسرتِه في صباه إلى مدينة العلم بغدادَ، وهنا اتسعت رقعةُ شيوخِه الذين تتلمذَ لهم، كما أنَّـه التحقَ بالمدرسة النظامية هناك[٨]، ونهلَ مِن علوم شيوخِها، وأظهرَ نبوغًا في الفقه على مذهبِ الشافعيِّ ﷺ، فصارَ معيدًا بها. ثم لم يلبث أنْ تصدَّرَ لإقراء النحوِ بها مدةً، بعد أن اتصل بثلاثةٍ مِن الأفذاذ؛ فقد قرأ اللُّغة والأدب على أبي منصور ابن الجواليقي (ت٥٣٩هـ)، وقرأَ (كتابَ)

(١) راجع كلام السيوطي في: بغية الوعاة: ٢/ ٣٦٩.

(٢) تاريخ بغداد: ١٤/ ٤٤٦؛ وتاريخ الإسلام: ٧/ ٩٣؛ وغاية النهاية: ٢/ ٣٤ - ٣٥، وفيه أنَّـه توفي عام ٣٠٤هـ.

(٣) تاريخ بغداد: ٤/ ٢٩٩ - ٣٠٤؛ وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ٣/ ١٣٣ - ١٤٢؛ وتاريخ الإسلام، ٧/ ٥٦٤ - ٥٦٦.

(٤) معجم الأدباء: ١/ ٣٩٦؛ والدر الثمين في أسماء المصنفين: ص٢٧٣؛ والوافي بالوفيات: ٧/ ٢٠١.

(٥) شذَّ اليافعي في: مرآة الجنان: ٣/ ٣٠٩، فذكرَ أنَّ ولادته ببغداد.

(٦) ذكره المنذريُّ عرضًا في: التكملة لوفيات النقلة: ٣/ ٣٦٠، أثناء ترجمته لحفيدِه: أبي محمد عبد اللَّه ابن أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٦٣١هـ)، قال: «مِن أهل الأنبار، سمعَ، وحدَّثَ».

(٧) ذكره الأنباريُّ عرضًا في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٣٣٠، أثناء ترجمته لابن الدبَّاس، قال: «وحدثني خالي أبو الفتح بن الخطيب الأنباري، قال: سألتُ أبا الكرم ابن الدبَّاس ...».

(٨) ابتناها نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق، وزير السلطانين: ألب أرسلان، وابنه ملك شاه، على نهر دجلة ببغداد، وافتتحت في العاشر من ذي القعدة سنة ٤٥٩هـ. انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ١٦/٣٠٣ - ٣٠٧؛ ونظام الملك.. دراسة تاريخية في سيرتِه وأهم أعماله خلال استيزاره: ص٣٥٣ - ٣٧٨.

سيبويه، و(**شرحَ السيرافيِّ**) له على أبي محمد المقرئ ابنِ بنتِ الشيخ الخيَّاط (ت١٥٤١هـ)، كما قرأ على أبي السعادات ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه.

يُجْمِعُ مَنْ ترجمَ له على أنَّـه انقطعَ في آخر عمره عن التدريس في (النظامية)، واشتغلَ بالعلم والعبادة في بيتِه، وتركَ الدنيا ومجالسةَ أهلها. لكنَّ هذا لا يعني أنَّـه اعتزلَ طلابَ العلمِ الذين كانوا يتوافدون إلى بيته، بل كان على صلةٍ بهم، يقرأون عليه، ويتتلمذون له، ويسمعُ منهم، ويُجيزُ لهم. وخيرُ شاهدٍ على ذلك إجازةُ القراءة التي دوَّنها بخطِّه عام ٥٧٧هـ، وهو العام الذي تُوفِّي فيه، يُثبت فيها قراءةَ تلميذه أبي الفتح عبد الوهاب بن بُزْغُش بن عبد اللَّه العِيَبي (ت ٦١٢هـ)، كتابَه (**البيان في غريب إعراب القرآن**)[1] عليه.

(١/٣) ثقافتُه الدينية:

ثُقِّفَ الأنباريُّ، قبل أنْ يتصلَ بشيوخِه في الأدبِ واللغة، ثقافةً دينيَّـةً خالصةً؛ فقد تلقَّى أوَّل مَا تلقَّى علمَ الحديثِ - كما سبق - على والده أبي الوفاء محمد ابن عبيد اللَّه، وعلى خالِه أبي الفتح ابن الخطيب الأنباري، ثُمَّ انتمى صبيًّا إلى مدرسةٍ علميَّـةٍ كانت تُعْلِي مِن شأنِ العلومِ الشرعيَّـةِ في المقامِ الأوَّل؛ لذا كانت آثارُ هذه الثقافةِ ملقيةً بظلالِها على مؤلَّفاتِه عمومًا، كما سنلحظُ عند الحديث عنها، وعلى مؤلَّفاتِه النحوية على وجهِ الخصوصِ:

* فهو يعترفُ بأنَّـه ألَّف كتابَه (**لُمع الأدلة**) « على حدِّ أصولِ الفقهِ؛ فإنَّ بينهما مِن المناسبةِ ما لا يخفى »[2].

* كما يُصرِّح بأنَّـه ألَّفَ كتابَه (**الإنصاف في مسائل الخلاف**) ليكونَ « على ترتيبِ المسائل الخلافيَّةِ بين الشافعيِّ وأبي حنيفة »[3].

* ويشير حاجي خليفة إلى أنَّـه ألَّفَ كتابَه النحويَّ (**الفصول في معرفة**

---

(١) تحتفظ مكتبة فيض اللَّه بإستانبول بهذه النسخة، تحت رقم (٢١٢)، وقد أرفقتُ صورة الإجازة لأهميتها في النماذج الخطية بآخر الدراسة.

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٨٤.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥.

الأصول)، ليذكرَ فيه أوضاعَ الأصولِ المشابهة لأصول الفقه[١].

وتجلَّت آثارُ هذه الثقافة في هذا النصِّ الذي نُقدِّم له (**لمع الأدلة**)؛ فالأنباريُّ فضلًا عن تصريحِه فيه بتأثُّره الشديد بعلم أصول الفقه، فإننا نجدُه تأثَّرَ - أيضًا - بعلم الحديث ومصطلحه، فيتكلَّمُ عن انقسام النقلِ إلى تواترٍ وآحادٍ، كما يتكلَّمُ أصحابُ الحديثِ، ويتكلَّمُ عن شرطِ نقلِ المتواتر، وقبول المرسل والمجهول، وقبول نقل الأَهْواء في اللغة، وواحدةٍ مِن طرق تحمُّل الحديث (الإجازة)، بما هو مدوَّنٌ في كتبِ مصطلحِ الحديثِ. بل إنَّه يقيسُ بعضَ القضايا في اللُّغة على ما قرَّره علماء المصطلح، فنجده يُقرِّرُ على سبيل المثال قبولَ نقل أهل الأهواء ممَّن لا يتدينون بالكذبِ، قياسًا على قبولِ المحدِّثين، فإنَّ « الأُمَّةَ أجمعَتْ على قبولِ صحيح مُسلمٍ والبخاريِّ وقد رَوَيَا فيهما عن قتادةَ وكانَ قَدَريًّا، وعن عمران ابن حطَّان وكان خارجيًّا، وعن عبد الرزَّاق وكانَ رافضيًّا »[٢].

(١/٤) مذهبه الفقهي والنحوي:

* **أمَّا مذهبُه الفقهيُّ** فالمذهبُ الشافعيُّ؛ فقد تَـرْجمَ له السبكيُّ (ت٧٧١هـ) في (**طبقات الشافعية الكبرى**)[٣]، وابن قاضي شهبة في (**طبقات الشافعية**)[٤]، وعدَّه ابن الملقِّن في الطبقة الثالثة والعشرين مِن طبقات حَمَلةِ المذهب الشافعي في (**العقد المُذهب في طبقات حملة المَذْهب**)[٥].

كما أنَّـه - كما مرَّ - أحدُ المنتمين إلى (المدرسة النظامية) ببغداد، والتي جاء في وثيقتِها أنَّـها « وقفٌ على أصحابِ الشافعيِّ أصلًا وفرعًا، وكذلك شرطٌ في المدرِّس الذي يكونُ بها، والواعظ الذي يعظُ بها، ومتولِّي الكتب »[٦].

كما ذكرت كتبُ التراجمِ أنَّ له مؤلَّفاتٍ في فقه الشافعية، منها: (**بداية الهداية في الفروع**)، و(**هداية الذاهب في معرفة المذاهب**)[٧].

---

(١) كشف الظنون: ٢/ ١٢٧١.
(٢) لمع الأدلة: ص١٠٠ - ١٠١.
(٣) ٧/ ١٥٥ - ١٥٦.
(٤) ٢/ ٨ - ٩.
(٥) ص٣٢٠ - ٣٢١.
(٦) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ١٦/ ٣٠٤.
(٧) انظر ذلك تفصيلًا عند الحديث عن آثار الأنباري: ص٢٧، ٣٠ - ٣١.

*** وأمّا مذهبُه النحويُّ فليس ثمَّةَ شكٌّ في أنّـه منتمٍ إلى المذهب البصريِّ، دلَّت على ذلك دلائلُ عدَّةٌ، منها:**

- **سندُه النحويُّ المتصل بأئمة البصريين:** فحينما تكلَّم عن شيخه هبة اللَّـه ابن الشجري، الذي لم يكن ينتمي في النحو إلا إليه، يذكرُ سلسلةَ شيوخِه، وكلٌّ منهم بصريٌّ معروف. يقول: « وعنه أخذتُ علمَ العربيَّـةِ، وأخبرني أنّـه أخذه عن ابن طباطبا، وأخذه ابنُ طباطبا عن علي بن عيسى الرَّبْعيِّ، وأخذه الرَّبْعيُّ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ، وأخذه أبو عليٍّ الفارسيُّ عن أبي بكر بن السرَّاج، وأخذه ابنُ السرَّاج عن أبي العبَّاس المبرِّد، وأخذه المبرِّدُ عن أبي عثمان المازنيِّ وأبي عمرَ الجرميِّ، وأخذَاه عن أبي الحسنِ الأخفش، وأخذه الأخفشُ عن سيبويه وغيرِه، وأخذَه سيبويه عن الخليلِ بن أحمد، وأخذه الخليلُ بن أحمد عن عيسى ابن عمر، وأخذه عيسى بنُ عمر عن ابن أبي إسحاق، وأخذَه ابنُ أبي إسحاق عن ميمون الأقرن، وأخذه ميمون الأقرن عن عنبسة الفيل، وأخذه عنبسة الفيل عن أبي الأسود الدُّؤلِي، وأخذه أبو الأسود عن أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام »[١].

- **انتصاره لآراء البصريين في كتابِه (الإنصاف في مسائل الخلاف) على وجه الخصوص:** فعلى الرغم مِن أنَّ الأنباريَّ أخذَ على نفسِه في مقدِّمة الكتاب ميثاقَ النَّصَفةِ في عرضِ مسائل الخلاف النحوية بين المدرستَيْن، وأنّـه سيكونُ بعيدًا عن التعصُّب والإسراف[٢] - فإنّه انتصرَ لآراء البصريين، ولم يوافق الكوفيين في كتابِه هذا، الذي حوى مئـةً وإحدى وعشرين مسألةً، سوى في سبع مسائل فقط[٣]!

- **انحيازُه الواضح لأعلام البصريين الذين ترجمَ لهم في كتابِه (نزهة الألباء في طبقات الأدباء)**، على حساب الغضِّ مِن قَدْر أعلام المدرسة الكوفية؛ فبينا هو يتحدَّثُ بعبارات المدح والإكبار عن أئمة البصريين، إذ به يغضُّ مِن قَدْرِ أكابر الكوفيين وعِلْمِهم، بل ويتهم بعضَهم بالتغفيل والحُمْقِ[٤].

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٣٤٩.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥.

(٣) انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص١٥٥ - ١٥٧.

(٤) مثال ذلك ترجمتُه لعليِّ بن حمزة الكسائيِّ: ص٦٦ - ٧٢. راجع ذلك تفصيلًا في: ابن الأنباري =

(١/٥) صفاته وأخلاقه:

لعلَّ أهمَّ الصفات العلمية التي امتازَ بها أبو البركات الأنباريُّ، فبَـوَّأته هذه المنزلةَ مِن الاحترام والتبجيلِ عند الخليفة وأصحاب السلطان قبل أن تكون عند تلاميذِه ومريديه، هو ذلك الجِدُّ والإخلاصُ في طلبِ العلمِ والانقطاع له، فلم يكن يخرجُ إلا للجمعةِ، كما كان يرى أنَّ الدعابات والفكاهات لا تليق بالمشايخ[١]، ووصفَه تلميذُه الموفَّقُ البغداديُّ (ت٦٢٩هـ) بأنَّـه « جدٌّ مَحْضٌ، لا يعتريه تصنُّعٌ، ولا يعرفُ الشُّرورَ[٢]، ولا أحوالَ العالَم »[٣].

كما اختار لنفسِه حياةَ الزهدِ والعفَّةِ والورعِ، ورقَّة الحالِ في الطعام والملبس، كانَ « لَا يُوقِدُ عَلَيْهِ ضوءًا، وتحته حصيرُ قَصَبٍ، وعليه ثوبٌ وعمامةٌ من قُطْن يلبَسهما يوم الجمعة... ويلبَس فِي بيته ثوبًا خَلِقًا »[٤].

لقد كان بإمكانِه أنْ يعيشَ حياةَ الترفِ والرفاهية التي تليقُ بعالمٍ مثله يُـقدِّره الخليفةُ وأصحابُ السلطان، ويَـفِدُ إليه طلابُ العلم مِن شتَّى البقاعِ لينهلوا مِن وافر علمِه. لكنَّـه كان عفيفَ النفسِ، قنعَ بما تركَه له أبوه مِن دارٍ يسكنها، ودارٍ وحانوتٍ مقدارُ أجرتهما نصفُ دينار في الشهر، يقنعُ به ويشتري منه ورقًا[٥].

كان يُـلبِّي - كعادةِ عُلماء العصرِ - دعوةَ الخليفة له في كلِّ عامٍ، ويردُّ ما يبعث به إليه من خُلَع وأموالٍ[٦]. حكى تلميذُه الموفق البغدادي أنَّ الخليفة العباسي المستضيء سيَّـرَ إليه خمس مئة دينار فردها، فقالوا لَـهُ: اجعلها لولدك، فقال: « إنْ كنتُ خَلَقْتُه فأنا أرزقه »[٧]. وهذا ليس بغريبٍ عن رجلٍ أجهدَ نفسَه في الاجتهادِ والعبادة وصفاء النفس، فكان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة[٨]، كما كان ممَّن يـقعد في الخلوة

= وجهوده في النحو: ص١١٠ - ١١١.

(١) ذكر ذلك في ختام ترجمته لأبي الفضل الميداني في: نزهة الألباء: ص٣٣٧.

(٢) كذا في تاريخ الإسلام، وفي طبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١٥٦: السُّرور.

(٣،٤) تاريخ الإسلام: ١٢/ ٥٩٩.

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١٥٦.

(٦) انظر: البداية والنهاية: ١٦/ ٥٥٥؛ وطبقات النحاة واللغويين: ص٣٦٤ - ٣٦٥.

(٧) انظر: تاريخ الإسلام: ١٢/ ٥٩٩.

(٨) انظر: البداية والنهاية: ١٦/ ٥٥٥.

عند الشيخ أبي النجيب[1].

كما أنَّ هذا السلوكَ ليس بغريب عن عالمٍ اختارَ التواضعَ له إزارًا، والقناعةَ ملبسًا، كيف لا وهو الذي أَوْصى تلاميذَه بقولِه: [الطويل]

تَـدَرَّعْ بِـجِلْـبَـابِ القَـنَـاعةِ والـيـاسِ ... وصُنْـهُ عَـنِ الأطْمَـاعِ في أكْرمِ النَّاسِ

وكُـنْ راضِـيًـا باللَّـهِ تَـحْـيَـا مُـنَـعَّـمًـا ... وتَـنْـجُ مِن الضَّـرَّاءِ والبُؤسِ والباسِ

فَـلَا تَـنْـسَ مَـا أُوصِيتَـه مِـنْ وَصِـيَّـةٍ ... أُخَيَّ، وأيُّ النَّاسِ مَنْ ليسَ بالنَّاسي[2]

لكنَّه مع ورعِه هذا وجنوحِه إلى التصوُّف، كانَ سريعَ الضجرِ في سنواته الأخيرة مِن تعليم الصبيانِ، يقولُ عنه ذلك تلميذُه الموفق البغدادي (ت٦٢٩هـ) - في ما ينقله عنه الذهبيُّ -: « فلمَّا تَـرَعْرَعْتُ حملني والدي إلى كمال الدِّين عبد الرحمن الأنباريِّ وكان يومئذٍ شيخَ بغداد، ولَهُ بوالدي صحبةٌ قديمة أيَّام التَفقُّهِ بالنِّظامية، فقرأتُ عليه خطبةَ (الفصيح)، فهَذَّ كلامًا كثيرًا لم أفهمه، لكنَّ التلاميذَ حوله يعجبون منه. ثمّ قال: أنا أجفو عن تَعْليم الصِّبيان، احمِلْه إلى تلميذي الوجيه الواسطيِّ يقرأ عليه، فإذا تَوَسَّطَتْ حالُه قرأ عليَّ »[3].

(١/٦) شيوخه الذين تلقَّى عنهم:

نصَّت كُتب التراجم التي ترجمت للأنباريِّ على عددٍ وافرٍ مِن شيوخِه الذين تلقَّى عليهم العلم وتتلمذَ لهم داخلَ نظامية بغداد وخارجها، **غير أنَّ ثمَّة شيوخًا كان لهم الأثـرُ الواضح في تكوين شخصيَّـةِ الأنباريِّ العلميَّـةِ بعدَ شيخَيْه بالأنبار: والدِه، وخالِه، وهم:**

* **أبو منصور سعيدُ بنُ محمدِ بنِ عُمرَ الرزَّاز (ت٥٣٩هـ)**[4]: تلقَّى عليه الفقهَ على مذهب الإمام الشافعي بنظامية بغداد، حتى برعَ فيه وصار معيدًا له بالمدرسة

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١٥٦.

(٢) إنباه الرواة: ٢/ ١٧٠ - ١٧١؛ وذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي: ٤/ ٥٤.

(٣) تاريخ الإسلام: ١٣/ ٩٩٠.

(٤) راجع ترجمته في: تكملة الإكمال: ٣/ ٢٦؛ وتاريخ الإسلام: ١١/ ٧٠٥؛ وطبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ٩٣.

المذكورة.

* **أبو منصور محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون المقرئ (ت٥٣٩هـ)**[١]: تلقَّى عليه الحديث ببغداد.

* **أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد، ابن الجواليقي (ت٥٣٩هـ)**[٢]: قرأ عليه اللغةَ والأدبَ، فبرعَ فيهما حتى صارَ شيخَ وقتِه. قال عنه الأنباريُّ: « وقرأتُ عليه، وكان منتفعًا به لديانتِه وحُسنِ سيرته، وكان يختارُ في بعضِ مسائل النحو مذاهبَ غريبةً »[٣].

* **أبو محمد عبد اللَّه بن علي بن أحمد المقرئ، ابنُ بنتِ الشيخ الخيَّاط (ت ٥٤١هـ)**[٤]: صرَّح الأنباريُّ أنَّه سمعَ عليه (كتابَ) سيبويه (ت١٨٠هـ)، وشرحه لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، وليس بمُستبعَدٍ أن يكون قد تلقَّى عليه علومَ القرآن والقراءات أيضًا.

* **أبو السعادات هبة اللَّه بن علي بن حمزة العلوي، ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)**[٥]: قرأ عليه النحو، « ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه »[٦]. قال عنه الأنباريُّ: « وأمَّا شيخُنا الشريف أبو السعادات هبة اللَّه بن عليّ بن محمد بن حمزة العلوي، المعروف بابن الشجريِّ، فإنَّه كانَ فريدَ عصرِه، ووحيدَ دهرِه في علم النحو، وكان تامَّ المعرفة باللغة... أنْحَى مَنْ رأينا مِن علماء العربية، وآخرَ مَن شاهدنا مِن حُذَّاقِهم وأكابرِهم »[٧].

---

(١) راجع ترجمته في: مشيخة ابن الجوزي: ص٨١، ٨٢؛ وتكملة الإكمال: ٢/ ٤٥٥؛ والعبر في خبر مَن غبر: ٢/ ٤٥٧.

(٢) راجع ترجمته في: الأنساب: ٣/ ٣٧٠ - ٣٧١؛ ومشيخة ابن الجوزي،: ص١٢٤ - ١٢٦؛؛ والمستفاد مِن ذيل تاريخ بغداد: ص٢٣٦ - ٢٣٧.

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٣٤٢.

(٤) راجع ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٣٤٧؛ وإنباه الرواة: ٢/ ١٢٢ - ١٢٣؛ وغاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٦٠٥ - ٦٠٦.

(٥) راجع ترجمته في: المنتظم: ١٨/ ٦١ - ٦٢؛ ومعجم الأدباء: ٦/ ٢٧٧٥ - ٢٧٧٦؛ وسير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٩٤ - ١٩٦.

(٦) إنباه الرواة: ٢/ ١٧٠.

(٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٣٤٨ - ٣٤٩.

(١/٧) تلاميذه:

لم تبخل علينا المصادر بذكر عددٍ وافرٍ من الذين تتلمذوا لأبي البركات الأنباري، سواءٌ كانَ هؤلاء مِن قاطني بغداد، أو من أماكن نائية رحلوا إليها لطلب العلم على يديه، والإفادة مِن معارفِه المتنوعة والأخذ عنه، فقد كانَ « نفَسُه مباركًا، ما قرأ عليه أحدٌ إلا وتميَّزَ »[(١)]؛ حتى إنَّ عددًا مِن معاصريه وأقرانِه حرصوا كذلك على الكتابة عنه والتتلمذِ له[(٢)]. ومِن جملة تلاميذِه النابهين:

* أبو منصور أسعد بن نصر بن أسعد، ابنُ العَبَرتيِّ (ت٥٨٩هـ): قرأ النحوَ أولًا على أبي محمد عبد اللَّه ابن الخشَّاب (ت٥٦٧هـ)، ثُمَّ على أبي البركاتِ الأنباريِّ، وكانت له به معرفةٌ حسنةٌ، وأقرأَهُ[(٣)].

* أبو الفتح عبدُ الوهاب بن بُزْغُش بن عبد اللَّه العِيَبي البغدادي (ت٦١٢هـ): وهو خَتَنُ الإمامِ أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزيِّ (ت٥٩٧هـ). كان حسنَ المعرفةِ بالقراءاتِ، وهو الذي أجازَه ابنُ الأنباريِّ بكتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) عام ٥٧٧هـ[(٤)].

* أبو بكر المباركُ بن المبارك بن سعيد بن الدهَّان النحوي الضرير، المعروف بالوجيه (ت٦١٢هـ): قَدِمَ مِن واسطَ إلى بغدادَ، ولازمَ ابنَ الأنباريِّ، وأخذَ جُلَّ مَا كانَ عنده، فكانَ أشهرَ شيوخِه. قال الذهبي في ما ينقلُه عن ابن النجَّار: « قرأَ جملةً مِن كتبِ النحو واللغة والشعرِ على أبي البركات الأنباريِّ مِن حفظِه، وذكرَ لي أنَّه قرأَ نصف (كتاب سيبويه) مِن حفظِه عليه أيضًا »[(٥)].

---

(١) وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٩.

(٢) مِن هؤلاء على سبيل المثال: أبو المحاسن عمر بن علي بن الخضر القرشي (ت٥٧٥هـ)، وأبو المحاسن محمد بن عبد الملك الهمذاني. انظر: طبقات النحاة واللغويين، ص٣٦٥؛ وذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي: ٤/ ٥٤.

(٣) راجع ترجمتَه في: إنباه الرواة: ١/ ٢٧٠؛ وذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي: ٢/ ٥٢٧ - ٥٢٨؛ والتكملة لوفيات النقلة: ١/ ١٩١ - ١٩٢.

(٤) راجع ترجمتَه في: ذيل تاريخ بغداد لابن النجَّار: ١/ ٣٢٩ - ٣٣١؛ وذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي وقد سمعَ منه ٤/ ١٧٤ - ١٧٥؛ والتكملة لوفيات النقلة: ٢/ ٣٥٢، ٣٥٣.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٨٧. وانظر أيضًا: إنباه الرواة: ٣/ ٢٥٤ - ٢٥٥؛ ومعجم الأدباء: ٥/ ٢٢٦٣- =

* **أبو الفتوح نصرُ بن أبي نصر محمد بن المظفَّر البغدادي العتَّابي، ابن أبي الفُنون (ت٦٣٠هـ)**[١]: راوي كتاب (**أسرار العربية**). بدأ حياتَه العلمية ببغدادَ، وكانَ ممَّن قرأ على أبي البركاتِ الأنباريِّ، قرأ عليه كتابَيْه: (**أسرار العربية**)، و(**الإنصاف في مسائل الخلاف**)، في مجالس، آخرها الرابع عشر مِن رجب سنة ٥٧٢هـ، وأجازَه بروايتهما عنه[٢].

* **أبو عبد اللَّه محمدُ بن سعيد بن يحيى بن علي الدبيثي (ت٦٣٧هـ)**: الحافظ الثقة، ومؤرِّخُ العراقِ. ذكرَه كلٌّ مِن الذهبيِّ، والسبكيِّ في ترجمتَيْهما للأنباريِّ ضمن تلاميذه[٣]، ونصَّ هو نفسُه في ذَيلِه على ذلك، فقال: « سمعتُ منه، وكتبتُ عنه شيئًا مِن شعرِه، وأجازَ لي روايةَ كلِّ مَا كانَ عندَه، ونعمَ الشيخُ كان »[٤].

(١/٨) آثاره[٥]:

خلَّفَ الأنباريُّ جملةً كبيرةً مِن المؤلَّفات تجاوزت الثمانين مؤلَّفًا، لم يصل منها إلينا إلا النزرُ القليلُ، وقد تنوَّعت موضوعاتُها ما بين دينيَّة، ولغويَّة، ونحويَّة، وأدبيَّة، وتاريخيَّة؛ مما يدلُّ على سعةِ اطِّلاعِ الرجلِ وتنوُّع مشاربِه وعلومِه التي تلقَّاها على شيوخِه؛ الأمرَ الذي جعل صاحبَ (**روضات الجنَّات**) يُفرِّقُ بينَه وبين بلديِّهِ أبي بكر محمد بن القاسم الأنباريِّ، بقولِه: إنَّ أبا بكر الأنباري « كانَ منحصرَ البراعةِ في فنونِ اللغة العربية، بخلافِ هذا؛ فإنَّه الإمامُ البارعُ السيدُ المبرزُ في فنون شتَّى »[٦].

ومِن قبله فرَّقَ ابنُ ناصر الدين الدمشقيُّ بينهما، فوصف أبا بكر الأنباري بـ (صاحب التصانيف)، ووصفَ صاحبَنا أبا البركات بـ (صاحب التصانيف

= ٢٢٦٨؛ وذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي: ٥/ ٣٤.

(١) راجع ترجمتَه في: التكملة لوفيات النقلة: ٣/ ٣٢٧؛ وتاريخ الإسلام: ١٣/ ٩٤٣.

(٢) أفادنا بذلك التقييدُ المدوَّن في ختام نسخة مكتبة (عارف حكمت) مِن (أسرار العربية)، التي اعتمدها محققا الكتاب. انظر: أسرار العربية (مقدمة التحقيق): ص١١٠.

(٣) انظر: تاريخ الإسلام: ١٢/ ٦٠٠؛ وطبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١٥٦.

(٤) ذيل تاريخ بغداد: ٤/ ٥٤.

(٥) آثرتُ الحديثَ عنها بمزيدٍ مِن التفصيل؛ لأهميتها مِن جهةٍ، ولأنَّ جُلَّ الدارسين قبلي وقعوا في أخطاء متفاوتة بشأنها.

(٦) ٥/ ٢٩.

الكثيرة)[١].

وذكرَ تلميذُه موفقُ الدين البغداديُّ (ت٦٢٩هـ) - في ما نقل عنه الذهبيُّ - أنَّ مؤلَّفات شيخه الأنباري قد بلغت مئة وثلاثين مؤلَّفًا، أكثرُها نحوٌ، وبعضُها في الفقهِ والأصولِ، والتصوُّف، والزهد[٢].

ولما نقلَ الذهبيُّ في (**سير أعلام النبلاء**) عددًا مِن مؤلَّفاتِه عن ابن النجَّار في (**ذيل تاريخ بغداد**) قال في ختامِها: « سرد له ابنُ النجَّار أسماءَ تصانيفَ جمَّةٍ »[٣]. ويالَلْأَسف لم يصل إلينا ما كتبَه ابنُ النجَّار عن الأنباريِّ ومصنَّفاتِه!

وعندما ترجمَه ابنُ قاضي شُهبة في (**طبقات الشافعية**) ذكر أنَّ مؤلَّفاتِه تزيد على المئة مؤلَّف[٤]، بينما نصَّ السُّبْكيُّ على أنَّـها تزيد على الخمسين مصنَّفًا[٥]!

ويُمكن حصرُ آثار الأنباري بحسَب المطبوع منها، والمخطوط، والمفقود، في ما يلي:

أولًا: مؤلَّفاتُه المطبوعة:

١ - **أسرار العربية**: هو أحدُ الكتب التي أُفردت بالتأليف في العِلَلِ النحويَّـةِ، وقلَّما تركَ فيه مؤلِّفُه حكمًا نحويًّا دونَ تعليلٍ، مستخدمًا في ذلك براعتَه في استدعاء أنواع العلل التي أشارَ إليها أسلافُه مِن العلماء[٦]. طُبعَ سبع مرَّات: نشره المستشرق الألماني خريستيان فريدرج بمطبعة بريل بليدن عام ١٨٨٦م، ثم محمد بهجة البيطار بالمجمع العلمي بدمشق عام ١٩٥٧م، ثم فخر صالح قدارة بدار الجيل ببيروت عام ١٩٩٥م، ثم محمد حسين شمس الدين بدار الكتب العلمية ببيروت عام ١٩٩٧م، ثم بركات يوسف هبود بدار الأرقم بن أبي الأرقم ببيروت عام ١٩٩٩م، ثم عماد محمد بسيوني بدار الكتاب الإسلامي عام ٢٠٠٧م، ومحمد راضي ووائل سعد عن سلسلة الوعي الإسلامي بالكويت (بالتعاون مع معهد المخطوطات العربية) عام

---

(١) انظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: ١/ ١٤١.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام: ١٢/ ٥٩٩.

(٣) ٢١/ ١١٤ - ١١٥.

(٤) انظر: ٢/ ١٠.

(٥) انظر: طبقات الشافعية: ٧/ ١٥٧.

(٦) انظر: مقدمة تحقيق: أسرار العربية: ص٥٩ - ٦٠.

٢٠١٥م، وعليها جُلّ الإحالات في هذا التحقيق.

٢ - **الإغراب في جدل الإعراب**: يتناولُ مسائلَ علم الجدل النحوي، الذي صرَّحَ الأنباريُّ أنَّـه مؤسِّسُه ومبتكرُه[١]. نشره سعيد الأفغاني بمطبعة الجامعة السورية بدمشق عام ١٩٥٧م مع كتابه (**لمع الأدلة**) موضوع التحقيق، ثُمَّ أُعيدت طباعتُهما بدار الفكر ببيروت عام ١٩٧١م.

٣ - **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: ابتناه صاحبُه على نمطِ المسائلِ الخلافية بين الشافعية والأحناف؛ « ليكونَ أولَ كتابٍ صُنِّفَ في علم العربية على هذا الترتيب »[٢]، فاشتمل على إحدى وعشرين ومئة مسألة خلافية بين مدرستي الكوفة والبصرة. نشرَ قسمًا منه جارونيه بوثانا عام ١٨٧٨م، ثم نشرَه كاملًا جوتهلد فايل بمطبعة بريل بليدن عام ١٩١٣م، ثم محيي الدين عبد الحميد طبعةً أولى بالقاهرة عام ١٩٤٥م، ثم جودة مبروك بمكتبة الخانجي عام ٢٠٠٢م.

٤ - **البُلغة في الفرق بين المذكَّر والمؤنَّث**: مختصرٌ في التفرقة بين الألفاظ التي تُذَكَّرُ، والألفاظِ التي تُؤنَّث، والألفاظِ التي يمكن تذكيرُها وتأنيثُها، وفيه ذكرَ الأنباريُّ نحوًا مِن ثلاث وستين ومئة مادة لغوية. نشرَه رمضان عبد التواب بمركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية عام ١٩٧٠م.

٥ - **البيان في غريب إعراب القرآن**: يُعرف أيضًا بـ (**غريب إعراب القرآن**)، وبـ (**إعراب القرآن**). وهو واحدٌ مِن المؤلَّفات المطوَّلات للأنباريِّ، وقد جعله خاصًّا في إعراب القرآن الكريم، مبينًا للوجوه المحتملة في إعراب كثيرٍ مِن كلمات القرآن، وقلَّما يخلطُ شرحَه النحويَّ بأيِّ شرحٍ معنويٍّ أو بلاغيٍّ. ورجَّحَ محقِّقُه أنَّـه آخرُ مؤلَّفات الأنباري لأسبابٍ عدةٍ، منها: أنَّـه أحالَ فيه إلى كُتبِه الأخرى السابقة عليه، وأنَّـه جاء في الورقة الأولى مِن النُّسخة إجازةُ قراءة بخطِّه لأبي الفتح عبد الوهاب بن بُزْغُش بن عبد اللَّه العِيَبي (ت٦١٢هـ)، مؤرخة في عام ٥٧٧هـ،

---

(١) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٨٤.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ص٦.

أي في السنة التي تُوفِّي هو فيها[1]. نشره طه عبد الحميد طه بالهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٠م.

٦ - **حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود**: مختصرٌ بدأه المؤلِّفُ بتعريف الاسم المقصور، ثم ساق أمثلة عديدةً عليه، ثم دلف إلى الممدود بنوعيه: القياسي، وغير القياسي، مع سوق أمثلتِه كذلك. نشره عطية عامر بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت عام ١٩٦٦م.

٧ - **الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام**: ألَّفه الأنباريُّ للردِّ على المذاهب الهدَّامة المخالفة للكتاب والسُّنَّة، كالدهريين والطبيعيين، ونفاة الصانع، والصابئة، والثنوية والمجوس. وقد سارَ فيه على نهج الغزالي في (**تهافت الفلاسفة**)، غير أنّـه اعتنى بإثبات مذهب الحق في أول كل فصلٍ مِن فصولِه العشرة، ثم استعرض أدلَّةَ المخالفين وهدمَها. حقَّقه سيد حسين باغجوان بدار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٩٨٨م، وهو في الأصل رسالة ماجستير تقدَّم بها المحقق إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٦هـ.

٨ - **زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء**: ألَّفَه الأنباريُّ استجابةً لاقتراح بعض تلاميذه، وجعله على ثلاثة أقسام كبيرة، أفردَ الأول منها للضاد، والثاني للظاء، والثالث لما يُقال بالضاد والظاء ويختلف فيهما المعنى. وكان منهجه في القسمين: الأول والثاني، البدء بالكلمات الخاصة بكلِّ حرفٍ منهما التي وردت في القرآن، ثم التي وردت في السُّنَّة، ثم التي وردت في أشعار العرب، ثم يذكر الكلمات التي لم يورد لها شواهد من قرآن أو سنة أو شعر[2]. نشره عطية عامر بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت عام ١٩٦٣م، ثم رمضان عبد التواب بدار الأمانة ومؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٩٧١م، ثم نشرته جمعية إحياء مآثر علماء العرب نشرةً غير مؤرَّخة.

٩ - **شـرح (بانت سعاد)**: هو شـرحٌ موجـز على قصـيدة كعب بن زهير بن

---

(١) انظر: مقدمة البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٩ - ٢٢.

(٢) انظر: مقدمة المحقق (رمضان عبد التواب) لـ: زينة الفضلاء: ص٢٢ - ٢٣.

أبي سُلمى المعروفة بـ (**البردة**)، وبمطلعها (**بانت سعاد**). وقد ابتدأه المؤلِّف بذكر الروايات المختلفة، المسندة المشهورة في سبب إنشاد القصيدة. نشره رشيد عبد الرحمن العبيدي بمجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٨ سنة ١٩٧٤م، ثم محمود حسن زيني بمطبوعات تهامة بجدة عام ١٩٨٠م، بعنوان (**شرح قصيدة البردة**).

١٠ - **عمدة الأدباء في معرفة ما يُكتب بالألف والياء**: نصٌّ صغيرٌ في مجال رسم الحروف عند القدماء، الذي يُعرف لدينا الآن بـ (الإملاء)، وقد جعله الأنباريُّ على ثلاثة أقسام وخاتمة، فتحدث في القسم الأول عن قواعد كتابة الألف والياء في الأسماء بحسب الأصل المنقلبة عنه، وخصَّصَ القسم الثاني للحديث عن كتابة الألف والياء في الأفعال الثلاثية وما زاد عن الثلاثي، وجعل القسم الثالث للحروف، مبينًا أنَّ حكم القياس فيها أن تُكتب بالألف، ومثبتًا ما شذَّ عن القياس، أمَّا الخاتمة فذكر فيها الكلمات الملبسة التي لا يُعلم أصلُها[1]. نشره علي حسين البواب بالرياض عام ١٩٨١م، ثم رمضان عبد التواب بـ (**دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى محمود شاكر بمناسبة بلوغه التسعين**)، بالقاهرة عام ١٩٨٢م، ثم جاسر أبو صفية بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٤ سنة ١٩٩٣م.

١١ - **فرائد الفوائد**: مؤلَّفٌ صغير الحجم، وقع تحقيقُه في ستِّ صفحات، وقد جمعَ فيه الأنباريُّ مئةَ كلمةٍ مِن الكلمِ الفرائد، على غرار كتاب (**الأمثال**) للثعالبي، وجعلها في عشرة فصول، في كل فصل عشرةُ أقوال. نشره حاتم صالح الضامن بمجلة البلاغ العراقية، العدد ١٠ عام ١٩٧٩م، ثم نُشر بتحقيقه - أيضًا - ضمن (**ثلاثة كتب لأبي البركات الأنباري**) بدار البشائر السورية عام ٢٠٠٢م.

١٢ - **الكلام على (عصِيٌّ ومَغْزُوٌّ)**: رسالة صغيرة جعلَها الأنباريُّ إجابةً لسؤالٍ أوردَه في أولها، عن « السرِّ في أنَّـه لِمَ لَمْ يكن في كلامهم اسمٌ متمكِّنٌ في آخره واو قبلها ضمة، كما يكون في كلامهم اسمٌ في آخره ألف قبلها فتحة، وياءٌ قبلها

---

(١) انظر: مقدمة المحقق (جاسر أبو صفية) لـ: عمدة الأدباء: ص١١٢ - ١١٣.

كسرة؟ وما العذرُ عن قولِهم: هذا أبوك ومغزوٌّ وما أشبهَ ذلك؟ »[1]. نشرها سليمان إبراهيم العايد بالعدد الثالث من مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٩٩٠م.

١٣ - **لمع الأدلَّةِ في أصول النَّحوِ**: وهو الكتاب موضوع التحقيق، وسيأتي الحديث عنه في النصف الثاني مِن الدراسة.

١٤ - **اللُّمعة في صنعةِ الشِّعر**: مؤلَّفٌ صغير الحجم، جهدَ المؤلِّفُ في تضمينه ستة وأربعين فنًّا مِن الفنون البلاغية المستعملة في الشعرِ بأوجز عبارة وأخصرها؛ الأمر الذي جعلَه يكتفي في أحايينَ كثيرة بالمثال الذي يضربه للوجه البلاغي عن إيراد تعريفه وحدِّه، ويأتي ببعض البيت دون تمامِه، وقلَّما يذكرُ للوجه الواحد أكثر مِن مثال[2]. نشره عبد الهادي هاشم بالجزء الرابع من المجلد الثلاثين من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق عام ١٩٥٥م، ثم حاتم صالح الضامن ضمن (**ثلاثة كتب لأبي البركات الأنباري**) بدار البشائر السورية عام ٢٠٠٢م.

١٥ - **منثور الفوائد**: يقع هذا الكتاب في مقدمة صغيرة، كعادة الأنباريِّ في سائر مؤلَّفاتِه، ومئةٍ وأربع وتسعين مسألة مِن مسائل اللغة والنحو والصرف، كما ألحقَ مسائلَ تتعلق بعلم الكتابة، من قبيل: صفة بري القلم، وما يحتاج إليه الكاتب، وفضيلة الخط، وما جاء في ختم الكتاب. نشره حاتم صالح الضامن بالعدد الأول من المجلد العاشر من مجلة المورد العراقية عام ١٩٨١م، ثم نشره استقلالًا بدار الرائد العربي ببيروت عام ١٩٩٠م.

١٦ - **الموجز في القوافي**: يعدُّ الكتابُ على صغرِه خلاصةً وافية لعلم القافية، ابتدأه الأنباريُّ بمقدمة قصيرة، يليها ستة فصول تحدَّثَ فيها عن القافية وما يعرِضُ فيها مِن حروف وحركات، ومعرفة أنواعها، وعيوبها. نشره عبد الهادي هاشم بالجزء الأول من المجلد الواحد والثلاثين من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق عام ١٩٥٦م، ثم حاتم صالح الضامن ضمن (**ثلاثة كتب لأبي البركات**

---

(١) الكلام على عصي ومغزو: ص١٤٩.

(٢) انظر: مقدمة المحقق (عبد الهادي هاشم) لـ: اللمعة: ص٥٩٣ - ٥٩٤.

الأنباري) بدار البشائر السورية عام ٢٠٠٢م.

١٧ - **نجدة السُّؤَّال في عمدة السؤال**: ذكرَ الأنباريُّ في مقدمته أنَّه تحاورَ مع بعضِ علماء الجدل، فلم يجد واحدًا منهم يعرفُ كيفية تركيب السؤال والفرق بين أنواعه، فجعلَ مؤلَّفَه هذا في أربعة مطالبَ في السؤال، وشرحها شرحًا وافيًا، وهي: لمَ كان سؤال (أو) يجب أن يكون بأحد الحكمين لا بعينه؟ ولمَ كان جوابه (نعم) أو (لا)؟ ولمَ كان سؤال (أم) في الرتبة بعد سؤال (أو)؟ ولمَ وجب التعيين في جواب سؤال (أم)؟ نشره رمضان عبد التواب بدار عمَّار بالأردن عام ١٩٨٩م.

١٨ - **نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء**: هو كتابٌ في طبقات النحاة واللغويين، ضمَّنه الأنباريُّ إحدى وثمانين ومئة ترجمة، مبتدئًا فيه بترجمة أبي الأسود الدؤليِّ، ومختتمًا إياه بترجمة هبة اللَّه ابن الشجري. نُشر بالقاهرة نشرةً حجريةً عام ١٨٨٧م، ثم نشرَه محقِّقًا إبراهيم السامرائي بدار المعارف ببغداد عام ١٩٥٩م، ثم عطية عامر بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت عام ١٩٦٣م، ثم محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة عام ١٩٦٧م.

١٩ - **الوجيز في علم التصريف**: أرادَ به الأنباريُّ وضعَ كتابٍ مُيسَّر في أصول التصريف، فجعله في مقدمة قصيرة، ثم تعريفًا مختصرًا لعلم الصرف، تلته فصول الكتاب الستة: الأبنية المجردة للأسماء والأفعال، وحروف الزيادة ومواضع كل حرف منها، والحذف القياسي وغير القياسي، والإبدال، والتغيير بالحركة والسكون، والإدغام. نشره علي حسين البواب بدار العلوم للطباعة والنشر بالرياض عام ١٩٨٢م.

ثانيًا: مؤلَّفاتُه المخطوطة:

اكتفى المُحْدَثُون الذين تناولوا الأنباريَّ ومؤلَّفاتِه بالدراسة والتحقيق، بذكر ثلاثة مؤلَّفات مخطوطة له (**بداية الهداية، والجوهرة، والمرتجل**)، وهي ثابتةُ النسبةِ إلى الأنباريِّ، غير أنَّ معظمهم أحال إلى بيانات نسخٍ خطية اتفقت عنواناتها مع مؤلَّفات الأنباريِّ، واختلفت في كونِها منسوبةً إلى مؤلِّفين آخرين غيره. وانفردت هذه الدراسة بذكر أربعة مؤلَّفات خطية أخرى، لا يعتريها شكٌّ في صحةِ

نسبتها إلى الأنباري، وهي: (**عقود الإعراب، وميزان العربية، ونسمة العبير، وتفسير غريب المقامات الحريرية**)، وتفصيل ذلك كالتالي:

٢٠ - **بداية الهداية**: ذكره الذهبيُّ في ما ينقله عن ابن النجَّار في (**سير أعلام النبلاء**)[١]، والصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٢]، والسُّبْكيُّ في (**طبقات الشافعية الكبرى**)[٣] وغيرهم، وزاد حاجي خليفة (**بداية الهداية في الفروع**)[٤].
ذكر له الدارسون[٥] نسختَيْنِ: الأولى بمكتبة أسعد أفندي التركية تحت رقم (٥٥١)، والأخرى بمكتبة حسن حسني باشا بإستانبول تحت رقم (٧١٥/ ١). ولمَّا وقفتُ على نسخة أسعد أفندي وجدتُها نسخةً من كتاب (**بداية النهاية**) لحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغَزَّالي (ت٥٠٥هـ)، وكذلك وجد صاحب دراسة (**قياس العكس في الجدل النحوي**) النسخةَ الثانية[٦].

٢١ - **تفسير غريب المقامات الحريرية**[٧]: ذكره الذهبيُّ في (**تاريخ الإسلام**)[٨]، والصفدي في (**الوافي بالوفيات**)[٩]، وابن شاكر في (**فوات الوفيات**)[١٠]، والفيروز آبادي في (**البلغة في تراجم أئمة النحو**)[١١]. وقد وقفتُ على قطعةٍ منه تشتمل على بعض المقدمة، وشرح المقامات الخمس الأولى، وبعض السادسة، تحتفظ بها مكتبة جامعة برنستون الأمريكية، تحت رقم (١٢٥١ / ٢)، مجموعة جاريت.

٢٢ - **الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة**: صرَّحَ به الأنباريُّ

---

(١) ٢١/ ١١٤.
(٢) ١٨/ ٢٤٨.
(٣) ٧/ ١٥٦.
(٤) كشف الظنون: ١/ ٢٢٨.
(٥) انظر: مقدمة تحقيق (الداعي إلى الإسلام): ص٦١؛ وأصول النحو: دراسة في فكر الأنباري: ص٢٨؛ ومقدمة تحقيق (أسرار العربية): ص٤٢.
(٦) ١/ ١٦.
(٧) يُنشر قريبًا بتحقيقي ضمن سلسلة مؤلفات الكمال الأنباري.
(٨) ١٢/ ٦٠٠.
(٩) ١٨/ ٢٤٩.
(١٠) ٢/ ٢٤٩.
(١١) ص١٨٤.

في (**الداعي إلى الإسلام**)[١]، وذكرَه الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٢]، والفيروز آبادي في (**البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**)[٣]، والسيوطي في (**بغية الوعاة**)[٤]. ذكر بعضُهم أنَّ له نسخةً بالمكتبة الحميدية بإستانبول تحت رقم (٩٨١)[٥]، وليست كذلك؛ فهي نسخة ثانية من كتاب محمد بن أبي بكر ابن عبد الله التلمساني المعروف بالبُـرِّي (ت بعد ٦٤٥هـ)، الذي يحمل العنوانَ نفسَه، وقد طبعه محمد التونجي في مجلدين عن دار الرفاعي بالرياض، عام ١٩٨٣م، اعتمادًا على نسخة مكتبة قار يونس بليبيا الناقصة. وذهب آخرون[٦] إلى أنَّ نسختَه الوحيدة تحتفظُ بها دار الكتب المصرية، تحت رقم (٣٧٥ مجاميع رصيد). وتقع في ٩ ورقات (من ق٣٩ إلى ق٤٧)، وترتيبها الرسالة الرابعة في المجموع، غير أنه لا يمكن القول بصحة نسبتِها إلى الأنباريِّ لدلالات، منها: ما ذُكر في مقدمتها مِن أنَّ صاحبَها ألفها بميورقة شرقي الأندلس، ومعلومٌ أنَّ الأنباريَّ لم يغادر بغداد، ومنها أنَّ الأنباريَّ قد أحالَ في (**الداعي إلى الإسلام**) إلى أنَّـه تناول حديثَ رقيقة بنت أبي صيفي بالشرح في (**الجوهرة**)، ولا يوجد هذا الحديث ولا شرحه في هذه النسخة؛ لذا فأغلب الظنِّ أنَّـها نسخة مختصرةٌ مِن تأليف البُـرِّي الذي يحملُ العنوان نفسَـه[٧].

٢٣ - **عقـودُ الإعراب**[٨]: رسالة صغيرة ذكرها الذهبـي - في ما ينقـله عن ابن النجَّار - في (**سير أعلام النبلاء**)[٩]، والصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[١٠]. وهي

---

(١) ص٤٦١.
(٢) ١٨/ ٢٤٩.
(٣) ص١٨٤.
(٤) ٢/ ٨٧.
(٥) انظر: مقدمة تحقيق (الداعي إلى الإسلام): ص٦٩ - ٧٠، وقد أثبتَ المحقِّقُ نفسُه فسادَ نسبتها إلى الأنباريِّ.
(٦) انظر: مقدمة تحقيق (البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث): ص٢٤؛ وابن الأنباري في كتابِه الإنصاف، لمحيي الدين توفيق: ص٧٧، وقد أثبتَ فسادَ نسبتها إلى الأنباريِّ.
(٧) أشارت قاعدة بيانات مؤسسة الفرقان على شبكة الإنترنت، إلى وجود نسخة في (١٤٥ ورقة)، ناقصة الآخر، بموريتانيا (مجموعة أهل حبت)، تحت رقم (١٨٣)، ولم أتثبتْ مِن ذلك.
(٨) تُنشر قريبًا بتحقيقي ضمن سلسلة مؤلفات الكمال الأنباري.
(٩) ٢١/ ١١٤.
(١٠) ١٨/ ٢٤٨.

في النحو، تصلحُ أنْ تكون للمبتدئين، وقد ابتدأها الأنباريُّ بقولِه: « عونك يا قديم »، ثم دلف إلى أقسام الكلمة، وختمها بالحديث عن الإدغام. توجدُ نسخة خطيَّةٌ منها في (١٧ ورقة)، ضمن مجموع تحتفظُ به دار الكتب والوثائق القومية المصرية، هو الرسالة الخامسة به، تحت رقم (٨٧٥ مجاميع طلعت).

٢٤ - **المرتجل في شرح السَّبْع الطُّوَل**: كذا ذكره الأنباريُّ في (**أسرار العربية**)[١]، وهو في (**سير أعلام النبلاء**)[٢]: (شرح السَّبْع)، وفي (**الوافي بالوفيات**)[٣]، و(**بغية الوعاة**)[٤]، و(**روضات الجنات**)[٥]: (شرح السبع الطوال). أشار محقق (**الداعي إلى الإسلام**)[٦] إلى وجود نسخة بمكتبة أسعد أفندي بإستانبول، تحت رقم (٢٨١٥)، وبمطالعتها تبيَّنَ أنَّـها نسخة من (**شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**)، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، وهي واحدةٌ من نسخ ثلاث اعتمدها عبد السلام هارون في تحقيقه للكتاب[٧]. بينما أشار محقق (**منثور الفوائد**)[٨] إلى وجود نسخة في مكتبة الحرم المكِّي الشريف تحت رقم (٨١ أدب)، وبمطالعة مخطوطات المكتبة لـم أعثر على هذا الرقم، ولا على غيره ممَّا يحمل هذا العنوان!

٢٥ - **ميزان العربية**[٩]: ذكره الأنباريُّ بالعنوان نفسه، في ختام (**عقود الإعراب**)، فقال: « وللإدغام قواعدُ وأصولٌ وشروطٌ لا يليقُ ذكرُها بهذا المختصر، وقد ذكرناها مستقصاة في كتابنا ميزان العربية »[١٠]. وذكرَه ابن خلِّكان في (**وفيات الأعيان**)[١١]، واليافعي في (**مرآة الجنان**)[١٢] باسم (**الميزان في النحو**)، وأشارَ

---

(١) انظر: ص١١٩ من طبعة ليدن؛ وص٣٠٣ - ٣٠٤ من طبعة البيطار.

(٢) ٢١/ ١١٤.

(٣) ١٨/ ٢٤٩.

(٤) ٢/ ٨٧.

(٥) ٥/ ٣٠.

(٦) انظر: ص٦٢.

(٧) انظر: شرح القصائد السبع الطوال (مقدمة التحقيق): ص١٤.

(٨) انظر: ص١٤.

(٩) يُنشر قريبًا بتحقيقي ضمن سلسلة مؤلفات الكمال الأنباري.

(١٠) الورقة ٧٧.

(١١) ٣/ ١٣٩.

(١٢) ٣/ ٣٠٩.

حاجي خليفة إلى شرح شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخبار الإربلي النحوي (ت٦٣٧هـ) له[١]. توجدُ منه نسخة خطيَّةٌ في (٣٥ ورقة)، ضمن مجموع تحتفظُ به دار الكتب والوثائق القومية المصرية، هو الرسالة الثانية به، تحت رقم (٨٧٥ مجاميع طلعت).

٢٦ - **نسمة العبير في التعبير**[٢]: رسالة صغيرة ذكرها الذهبيُّ في (**تاريخ الإسلام**)[٣]، والصفدي في (**الوافي بالوفيات**)[٤]، والسيوطي في (**بغية الوعاة**)[٥]، وغيرهم. تقع في (٢٨ ورقة)، جعلها المؤلِّف كما يظهر من العنوان في تأويل الرؤى المنامية، وقد قسَّمها بحسب موضوعاتِها إلى ثلاثينَ فصلًا، استندَ في جُلِّ تأويلاتِه فيها إلى فهمِه لبعضِ الآياتِ القرآنية والأحاديث النبوية، فجعلَ الفصل الأول منها في تأويل رؤية اللَّه عزَّ وجلَّ، والثلاثين في تأويل رؤية جُمل مِن الأصول. ذكرها الدارسون ضمن الآثار المفقودة للأنباريِّ[٦]، غير أنَّــه توجد منه نسخةٌ خطيةٌ مصورة بمركز المخطوطات والتراث والوثائق في الكويت تحت رقم (٤- ٩٠- ٦٤)، وهي ضمن مجموعٍ تحتفظُ به إحدى مكتبات إستانبول، كتبه محمد بن علي بن إسماعيل، سنة ٨٤٨هـ.

٢٧ - **هداية الذاهب في معرفة المذاهب**: ذكره الذهبيُّ في ما ينقله عن ابن النجَّار في (**سير أعلام النبلاء**)[٧]، والصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٨]، والسبكيُّ في (**طبقات الشافعية الكبرى**)[٩]، والفيروز آبادي في (**البلغة في تراجم أئمة النحو**

---

(١) انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٩١٨.

(٢) تُنشر قريبًا بتحقيقي ضمن سلسلة مؤلفات الكمال الأنباري.

(٣) ١٢/ ٦٠٠.

(٤) ١٨/ ٢٤٩.

(٥) ٢/ ٨٧.

(٦) انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو: ص١٠٢؛ ومقدمة تحقيق (الداعي إلى الإسلام): ص٨١؛ ومقدمة تحقيق (منثور الفوائد): ص١٨.

(٧) ٢١/ ١١٤.

(٨) ١٨/ ٢٤٨.

(٩) ٧/ ١٥٦.

واللغة)[١]، والسيوطي في (**بغية الوعاة**)[٢]. ذكر له الدارسون[٣] نسخةً بمكتبة عاطف أفندي بإستانبول تحت رقم (٢٨٩). وبالبحث لم أجد لهذا الرقم أثرًا في المكتبة، ولا لغيره ممَّا يحمل هذا العنوان!

ثالثًا: مؤلَّفاتُه المفقودة حتى وقتنا هذا:

وهي صاحبةُ النصيب الأكبر، فلا نعرف لها أثرًا سوى مَا ذكرته المصادر القديمة التي ترجمت للأنباريِّ، أو مِن خلال تصريحات الأنباريِّ نفسِه بها في ثنايا كُتبه التي وصلتنا، **وسأسردها - في ما يلي** - مكتفيًا بذكر أقدم مصدرٍ أشارَ إليها وصرَّحَ بذكرها:

٢٨ - **أخبار النُّحاة**: ذكره الذهبيُّ في (**تاريخ الإسلام**)[٤]، وابن قاضي شهبة في (**طبقات الشافعية**)[٥]، رغم ذكرهما لـ (**نزهة الألباء**).

٢٩ - **الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النُّظَّار**: ذكره الذهبيُّ في ما ينقله عن ابن النجَّار في (**سير أعلام النبلاء**)[٦] باسم: (**ألفاظ تدور بين النُّظَّار**)، والصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٧].

٣٠ - **الأسمى في شرح الأسما**: ذكره الأنباريُّ في كتابه (**أسرار العربية**)[٨].

٣١ - **الإشارة في شرح المقصورة**: ذكره الأنباريُّ في كتابه (**البيان في غريب إعراب القرآن**)[٩].

٣٢ - **أصول الفصول في التصوف**: ذكره الذهبيُّ في ما ينقله عن ابن النجَّار في (**سير أعلام النبلاء**)[١٠] باسم: (كتابٌ في التصوف)، والصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[١١].

---

(١) ص١٨٤. (٢) ٢/ ٨٧.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق (نزهة الألباء): ص٦؛ ومقدمة تحقيق (الداعي إلى الإسلام): ص٦٣.

(٤) ١٢/ ٦٠٠. (٥) ٢/ ٩.

(٦) ٢١/ ١١٤. (٧) ١٨/ ٢٤٨.

(٨) ص٣٩. (٩) ٢/ ٨٩.

(١٠) ٢١/ ١١٤. (١١) ١٨/ ٢٤٩.

٣٣ - **الأضداد**: ذكره الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[١].

٣٤ - **الألفاظ الجارية على لسان الجارية**: ذكره الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٢].

٣٥ - **الأنوار في العربية**: انفردَ بذكره حاجي خليفة في (**كشف الظنون**)[٣]، وتبعه البغدادي في (**هدية العارفين**)[٤].

٣٦ - **بسط المقبوض في علم العروض**: ذكره الأنباريُّ في (**الداعي إلى الإسلام**)[٥]، وذكره كلٌّ مِن الصفديِّ والسيوطيِّ باسم:(شرح المقبوض في العروض)[٦].

٣٧ - **بغية الوارد**: ذكره الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٧]، وورد في (**فوات الوفيات**)[٨] باسم (نُغبة الوارد).

٣٨ - **البلغة في أساليب اللغة**: ذكرَه ابنُ شاكر الكتبي في (**فوات الوفيات**)[٩].

٣٩ - **البلغة في نقد الشعر**: انفرد بذكره ابنُ قاضي شهبة في (**طبقات النحاة واللغويين**)[١٠].

٤٠ - **البيان في جمع (أَفْعَل) أخف الأوزان**: ذكره الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[١١].

٤١ - **تاريخ الأنبار**: ذكره الذهبيُّ في كتابيه: (**تاريخ الإسلام**)[١٢]، و(**سير أعلام النبلاء**)[١٣].

---

(١) ١٨/ ٢٤٨.
(٢) ١٨/ ٢٤٨ - ٢٤٩.
(٣) ١/ ١٩٦.
(٤) ١/ ٥١٩.
(٥) ص٣٥٦.
(٦) انظر: الوافي بالوفيات: ١٨/ ٢٤٩؛ وبغية الوعاة: ٢/ ٨٧.
(٧) ١٨/ ٢٤٩.
(٨،٩) ٢/ ٢٩٤.
(١٠) نسخة المكتبة الظاهرية: ص٣٦٤.
(١١) ١٨/ ٢٤٨.
(١٢) ١٢/ ٦٠٠.
(١٣) ٢١/ ١١٤.

٤٢ - **التفريد في كلمة التوحيد**: ذكره الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[١].

٤٣ - **التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة**: ذكره الأنباريُّ في (**البيان في غريب إعراب القرآن**)[٢].

٤٤ - **جزء في اشتقاق الفعل من المصدر**: ذكره الأنباريُّ في ختام المسألة الثامنة والعشرين مِن كتابه (**الإنصاف في مسائل الاختلاف**)[٣].

٤٥ - **جزء في الكلام على (كلا) و(كلتا)**: ذكره الأنباريُّ في ختام المسألة الثانية والستين من كتابه (**الإنصاف في مسائل الخلاف**)[٤].

٤٦ - **جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلِّق الظرف في قولِه تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ﴾**: ذكرَه الأنباريُّ في (**البيان في غريب إعراب القرآن**)[٥].

٤٧ - **الجمل في علم الجدل**: ذكره الذهبيُّ في (**تاريخ الإسلام**)[٦].

٤٨ - **الحض على تعليم العربية**: أشار إليه الأنباريُّ في نهاية الفصل الحادي عشر من (**لمع الأدلة**)[٧].

٤٩ - **حلية الطراز في حل الألغاز**: انفرد بذكره البغداديُّ في كتابَيْه: (**إيضاح المكنون**)[٨]، و(**هدية العارفين**)[٩].

٥٠ - **حلية العربية**: ذكره الذهبيُّ في (**سير أعلام النبلاء**)[١٠].

٥١ - **حواشي الإيضاح، لأبي علي الفارسي**: ذكرَه الصفديُّ[١١] وغيرُه بهذا العنوان، وورِدَ في (**هدية العارفين**)[١٢] باسم: (شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو).

---

(١) ١٨/ ٢٤٩.

(٢) ١/ ١٥٥.

(٣) ١/ ٢٤٥.

(٤) ٢/ ٤٥٠.

(٥) ١/ ١٤٥.

(٦) ١٢/ ٦٠٠.

(٧) ص١١٤.

(٨) ١/ ٤٢٠.

(٩) ١/ ٥١٩.

(١٠) ٢١/ ١١٤.

(١١) الوافي بالوفيات: ١٨/ ٢٤٨.

(١٢) ١/ ٥٢٠.

٥٢ - ديوان اللغة: ذكره الذهبيُّ في كتابَيْه: (تاريخ الإسلام)[١]**، و(سير أعلام النبلاء)**[٢].

٥٣ - رتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية: ذكره الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٣].

٥٤ - الزهرة في اللغة: ذكره الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٤].

٥٥ - سمط الأدلة في النحو: انفردَ بذكرِه البغداديُّ في (**هدية العارفين**)[٥].

٥٦- شرح الحماسة: ذكره الذهبيُّ في كتابَـيْه: (**تاريخ الإسلام**)[٦]، و(**سير أعلام النبلاء**)[٧].

٥٧ - شفاء السائل عن رتبة الفاعل: ذكره الأنباريُّ في (**البيان في غريب إعراب القرآن**)[٨]، وذكره في موضع آخر من الكتاب نفسه[٩] باسم (شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل).

٥٨ - عدة السؤَّال في عمدة السؤال: ذكره الأنباريُّ في (**البيان في غريب إعراب القرآن**)[١٠]، ولعله تصحيف عن مؤلَّفه السابق (**نجدة السُّؤال**).

٥٩ - الفائق في أسماء المائق: ذكره الأنباريُّ في ختام ترجمة أبي عمرو بن العلاء من كتابه (**نزهة الألباء في طبقات الأدباء**)[١١].

٦٠ - الفصول في معرفة الأصول في النحو: ذكره حاجي خليفة في (**كشف الظنون**)[١٢]، ونصَّ على أنَّ الأنباريَّ ذكرَ فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه.

---

(١) ١٢/ ٦٠٠.
(٢) ٢١/ ١١٤.
(٣) ١٨/ ٢٤٨.
(٤) ١٨/ ٢٤٨.
(٥) ١/ ٥٢٠.
(٦) ١٢/ ٦٠٠.
(٧) ٢١/ ١١٤.
(٨) ٢/ ٢٤٧.
(٩) ٢/ ٤٠١.
(١٠) ١/ ٢٤٥.
(١١) ص٣٦.
(١٢) ٢/ ١٢٧١.

٦١ - **فعلت وأفعلت**: ذكرَه الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[١].

٦٢ - **قبسة الأديب في أسماء الذيب**: أشار إليه الأنباريُّ في (**البيان في غريب إعراب القرآن**)[٢].

٦٣ - **قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب**: ذكرَه الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٣]، وحُرِّف في (**إيضاح المكنون**)[٤]، و(**هدية العارفين**)[٥] إلى (قبة الطالب...).

٦٤ - **كتاب الألف واللام**: ذكره الأنباريُّ في كتابَيْه: (**أسرار العربية**)[٦]، و(**البيان في غريب إعراب القرآن**)[٧].

٦٥ - **كتاب حَيْصَ بَيْصَ**: ذكرَه الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٨].

٦٦ - **كتاب في (كيف)**: ذكره الأنباريُّ في (**البيان في غريب إعراب القرآن**)[٩].

٦٧ - **كتاب في (لو)**: ذكره الأنباريُّ في كتابِه (**البيان في غريب إعراب القرآن**)[١٠]، وذكره السيوطيُّ في (**بغية الوعاة**)[١١] باسم (تصرفات لو).

٦٨ - **كتاب في (ما)**: ذكره الأنباريُّ في (**البيان في غريب إعراب القرآن**)[١٢].

٦٩ - **كتاب في (يعفون)**: ذكره الأنباريُّ في (**البيان في غريب إعراب القرآن**)[١٣].

٧٠ - **لباب الأدب**: ذكرَه حاجي خليفة في (**كشف الظنون**)[١٤].

٧١ - **اللباب المختصر**: ذكرَه الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[١٥]، وذكرَ

---

(١) ١٨/٢٤٨.
(٢) ٢/٣١٣.
(٣) ١٨/٢٤٩.
(٤) ٢/٢٢٠.
(٥) ١/٥٢٠.
(٦) ص٣٤٥ - ٤٠١ من طبعة البيطار.
(٧) ١/ ١٩٠.
(٨) ١٨/٢٤٨.
(٩) ١/ ٦٨.
(١٠) ١/ ١١٦.
(١١) ٢/ ٨٧.
(١٢) ١/ ٥٧.
(١٣) ١/١٦٣.
(١٤) ٢/ ١٥٤٠.
(١٥) ١٨/٢٤٨.

السُّبكيُّ أنَّـه أحدُ مؤلَّفاتِه في الأصول[1].

٧٢ - المرتجل في إبطال تعريف الجمل: ذكرَه الصفديُّ في (الوافي بالوفيات)[2].

٧٣ - مسألة دخول الشرط على الشرط: ذكره السيوطيُّ في (بغية الوعاة)[3].

٧٤ - المسائل البخارية: ذكره الأنباريُّ في (البيان في غريب إعراب القرآن)[4].

٧٥ - مسائل سأل عنها بعضُ أولاد المسترشد بالله: ذكره الأنباريُّ في (البيان في غريب إعراب القرآن)[5].

٧٦ - المسائل السنجارية: ذكره الأنباريُّ في (البيان في غريب إعراب القرآن)[6].

٧٧ - المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر: ذكرَه الصفديُّ في (الوافي بالوفيات)[7].

٧٨ - مغاني المعاني، في شرح ديوان المتنبي: ذكره الأنباري في ختام ترجمة أبي الطيب المتنبي من كتابه (نزهة الألباء في طبقات الأدباء)[8].

٧٩ - مفتاح المذاكرة: ذكره الذهبيُّ في (سير أعلام النبلاء)[9].

٨٠ - المقبوض في علم العروض: ذكره الأنباريُّ في كتابه (الداعي إلى الإسلام)، مع شرحه (بسط المقبوض في علم العروض)[10].

٨١ - مقترح السائل في (ويل أمه): ذكرَه الصفديُّ في (الوافي بالوفيات)[11].

٨٢ - منثور العقود في تجريد الحدود: ذكره الذهبيُّ في (سير أعلام النبلاء)[12].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١٥٦، وسمَّاه (اللباب).

(٢) ١٨/ ٢٤٨.

(٣) ٢/ ٨٧.

(٤) ٢/ ٢٩٣.

(٥) ٢/ ١١٧.

(٦) ١/ ٣٩٩، ٢/ ١٦٤، ٤٠٨.

(٧) ١٨/ ٢٤٨.

(٨) ص٢٥٩.

(٩) ٢١/ ١١٤.

(١٠) ص٣٥٦.

(١١) ١٨/ ٢٤٨.

(١٢) ٢١/ ١١٤.

٨٣ - نقد الوقت: ذكرَه الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[١].

٨٤ - نكت المجالس في الوعظ: ذكرَه الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٢]، وهو في (**البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**)[٣] باسم (ثلاثة مجالس في الوعظ).

٨٥ - النوادر: ذكرَه الصفديُّ في (**الوافي بالوفيات**)[٤].

٨٦ - النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح: ذكره الأنباريُّ في (**الداعي إلى الإسلام**)[٥].

(١/٩) أسرتُه العالمة:

لم تسعفنا المصادر التي ترجمت له على كثرتِها بمعلوماتٍ وافيـةٍ عن أفراد عائلتِه، غير أنَّـه يمكن لنا أن نتلمَّسَ بعضَ الخيوط المتناثرة، التي تكشفُ لنا عن ذلك:

* فقد تلقَّى الحديثَ - كما مرَّ - مِن والده وكانَ الشيخَ الأوَّلَ له، كما أنَّـه سمعَ مِن خالِه أبي الفتح ابن الخطيب الأنباريِّ.

* وكان جدُّه لأُمِّه ينتسبُ إلى العلمِ بصلةٍ؛ إذ يُفهم مِن اسم خاله أنَّـه كان خطيبًا بالأنبار.

* ويبدو أنَّ طَلَبَ العلمِ قد شغلَه عن الزواج، فلم يُقبل عليه إلا بعد أنْ تجاوزَ الخامسة والأربعين من عمره؛ فقد ذكرت كتبُ التراجم أنَّ ولدَه أبا محمد عبد اللَّه ابن عبد الرحمن وُلِدَ سنة (٥٦١هـ)، والأنباري وُلِدَ عام (٥١٣هـ).

* كما يُفهم مِن حكايـتِه مع الخليفة العبَّاسي المستضيء باللَّه، أنَّ ولدَه عبد اللَّه هذا هو الابن الوحيد له، فحينما ردَّ ما أرسله إليه الخليفةُ إليه مِن مالٍ عاتبَه المحيطون به، وقالوا لَـهُ: اجعلها لولدك، فقال: « إنْ كنتُ خَلَـقْـتُه فأنا أرزقه »[٦].

* ونشأ ولدُه عبد اللَّه بن عبد الرحمن (ت٦٣١هـ) في بيئة علمية خصبة؛ فقد

---

(١) ١٨/ ٢٤٩.
(٢) ١٨/ ٢٤٩.
(٣) ص١٨٤.
(٤) ١٨/ ٢٤٨.
(٥) ص٤٦٧.
(٦) تاريخ الإسلام: ١٢/ ٥٩٩.

تتلمذ لوالده وتخرَّجَ به، ثم سمع من أبي الفتح عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن شاتيل الدَّبَّاس (ت٥٨١هـ)، وجماعةٍ. قال ابن النجَّار: « قرأتُ عليه أحاديثَ يسيرةً، وكان كَـيِّسًا حسنَ الأخلاقِ، لا بأسَ به، قرأ الأدبَ، واشتغلَ بالوعظِ، وكان يتكلم على المنابر »[1].

(١٠/١) وفاته:

وُورِيَ جسدُ الأنباريِّ بعد حياةٍ مليئة بالعلم والعطاء بباب أبرز بتربة فقيه النظامية أبي إسحاق الشيرازي، في التاسع من شعبان سنة سبع وسبعين وخمس مئة. هذا ما اتفق عليه كلُّ مَنْ ترجمَ له[2]، وشذَّ صاحب (**الفلاكة والمفلوكون**) ، فذكرَ أنَّ وفاتَه في تاسع شعبان سنة ٤٧٧هـ[3].

* * *

* *

*

(١) الثقات ممَّن لم يقع في الكتب الستة: ٦/ ٥٥. وانظر أيضًا: التكملة لوفيات النقلة: ٣/ ٣٦٠؛ وتاريخ الإسلام: ٤٦/١٤.

(٢) انظر: الكامل في التاريخ: ١٠/ ١٠٩؛ وإنباه الرواة: ٢/ ١٧١؛ وذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي: ٤/ ٥٤؛ ووفيات الأعيان: ٣/ ١٣٩؛ ومرآة الجنان وعبرة اليقظان: ٣/ ٣٠٩؛ وطبقات الشافعية الكبرى: ١٥٦/٧.

(٣) انظر: ص١٢٠.

(٢)

النَّـصُّ

(٢/١) لمع الأدلة ومراحل التأليفِ في (أصول النحو):

يُعالج كتابُ (**لُمَع الأدلَّةِ في أصولِ النحو**) كما يظهر مِن عنوانِه علمَ « أصول النحو »، ونعني به دراسةَ الأدلَّةِ الإجماليَّة للنحو، وكيفية الاستدلال بها عند تعارضِها، وأحوال المُستدلِّ ومَا ينبغي أنْ تتوفرَ فيه مِن شروطٍ كالعدالة وعدم فسادِ المُعتقدِ.

ولقد مرَّ التأليفُ في « أصول النحوِ » بعدَّةِ مراحلَ، مثَّـلَ فيها (**لمعُ الأدلة**) حلقةً مهمَّةً ومتطورةً مِن مراحلِه. ويمكنُ إجمالُ هذه المراحل في[١]:

أولًا: مرحلة النشأة والتضمين:

وأعني بها تلك المرحلة التي اتَّسَمتْ بعدمِ وضوحِ المنهجيَّـةِ النظريَّـةِ في صياغـةِ أصولٍ نحويَّـةٍ على غـرارِ أُصول الفقه؛ إذ لم يُعْنَ النحاةُ فيها أثناءَ رصدِهم للظاهرةِ النحويَّـةِ وعرضِها بتنظيمِها في صورةٍ نظريَّـةٍ متكاملةٍ يشدُّ بعضُها بعضًا.

صحيحٌ أنَّ نُحاةَ هذه المرحلة عرَفوا مفهومَ (الأصول)، ومارسوه ممارسةً تطبيقيةً، ومنهم مَنْ عَنْوَنَ به مؤلَّفَه، لكنَّهم كانوا يَعْنون به في أغلب الأحيانِ المفهومَ التقعيديَّ للنَّحوِ، أي: القواعد المستنبطة ممَّا اطَّردَ في كلامِ العربِ.

وليسَ أدلَّ على ذلك مِن كتاب (**الأصول في النَّحوِ**)، لأبي بكرٍ مُحمَّد بن السَّرِيِّ ابن سهلٍ السرَّاج (ت٣١٦هـ)؛ فإنَّ الناظرَ إليه يستطيعُ أنْ يُدركَ مِن أول وهلةٍ أنَّـه كتابٌ في قواعدِ النحوِ الأساسيَّةِ، وليس في الأصولِ والقواعدِ الكُلِّية التي يَنْـبَنِـي عليها النَّحوُ كالقياسِ وغيرِه. يظهر ذلك بجلاء في ترتيبِ الكتابِ على الأبوابِ النحوية المعروفة، وقولِه مبينًا الغايةَ التي يتغيَّاها: « وفي جميع هذه الأقوال نظرٌ، وإنَّما تضمَّنَّا في هذا الكتابِ الأصولَ [أي: القواعد]، والوصولَ إلى الإعرابِ، فأمَّا عدا ذلك مِن النَّظرِ بين المخالفينَ فإنَّ الكلامَ يطولُ فيه، ولا يصلحُ في هذا

---

(١) انظر ذلك مفصَّلًا في: مِن قضايا أصول النَّحوِ عند عُلماء أصول الفقه: ص٣٢ - ٦٤.

الكتابِ، على أنّا ربما ذكرنا مِن ذلك الشيءَ القليلَ »[١].

ومعَ ذلك، فإنَّ ابنَ السرَّاجِ لم يُغفل في سياقِ حديثِه عن تلك الأبواب النحويَّةِ بعضًا ممَّا عُرِفَ في ما بعد بـ (أصول النحو)، بمعنى أدلَّته التي تأصَّلت بها أصولُه، وتفرَّعت عنها فروعُه؛ الأمرَ الذي أربك بعضَ الباحثين في الذهابِ بالكتاب إلى أنّـه أوَّلُ نصٍّ في أصول النحوِ ودلائلِه[٢]، وأغرى البعضَ الآخر بإفراد دراساتٍ مستقلَّةٍ للحديث عن الأصولِ النحويَّةِ عند ابن السرَّاج[٣].

ثانيًا: مرحلة الفكرة والتقييد:

وأعني بها تلك المرحلة التي تنبَّهَ فيها النُّحَاةُ إلى ضرورةِ أنْ تكونَ لهم مؤلَّفاتٌ في الأصولِ تُناظِرُ كتبَ أصولِ الكلامِ والفقهِ، فبدأوا يُقيِّدون بعضًا مِن تلك الأصول في مؤلَّفاتٍ لم تستقلَّ خصيصًا بهذا الغرضِ، أو استقلَّ بعضُها للحديثِ عن قضيةٍ جزئيةٍ مِن قضاياه الكليَّةِ[٤].

ويُمثِّلُ هذه المرحلةَ في أسمى صورِها أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ) وكتابه (**الخصائص**)، فقد أوضحَ في مقدِّمةِ كتابِه وثناياه الغرضَ والداعيَ إلى تأليـفِه الكتابَ؛ فقال في المقدِّمة: « وذلك أنَّا لم نرَ أحدًا مِن عُلماء البلدَيْنِ تعرَّضَ لعملِ أُصولِ النَّحوِ على مذهبِ أصولِ الكلامِ والفقهِ »[٥]، وقالَ في موضعٍ آخر مِن الكتاب: « فإنَّ هذا الكتابَ ليسَ مبنيًّا على حديثِ وجوهِ الإعرابِ؛ وإنَّما هو مقامُ القولِ على أوائلِ أصولِ هذا الكلامِ، وكيفَ بُدِئَ وإلامَ نُحِيَ. وهو كتابٌ يتساهمُ ذوو النَّظرِ مِن: المتكلِّمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنُّحاةِ، والكُتَّابِ، والمتأدِّبينَ التأمُّلَ له »[٦].

(١) الأصول في النَّحو: ١/ ٣٨١.

(٢) راجع مقدمة عطية عامر، لتحقيق (لمع الأدلة): ص٩ – ١١؛ ومقدمة عبد الرزاق السعدي، لتحقيق (ارتقاء السيادة): ص٦.

(٣) مِن ذلك دراسةٌ بعنوان: (الأصول النحويَّة في كتاب الأصولِ لابن السرَّاج)، نال بها حامد محمد ربيع درجةَ الماجستير، في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠٢م.

(٤) كتلك التي أُلِّفت في العلل النحوية، نحو: (المختار في علل النحو)، لابن كيسان (ت٣٢٠هـ)، و(الإيضاح في علل النحو)، للزجَّاجي (ت٣٣٧هـ)، و(علل النحو)، للورَّاق (ت٣٨١هـ).

(٥) الخصائص: ١/ ٢.

(٦) الخصائص: ١/ ٦٧.

بيد أنَّ ما بذلَه ابنُ جنِّي في (**الخصائص**) جاءَ مطبوعًا بطابعِ البدايات التي تفتقرُ دومًا إلى الترتيب والضبط المُحْكَمَيْنِ وحَصْرِ مباحث العلم؛ **لذا عِيب عليه أمورٌ، منها أنَّـه:**

أ - لم يضعْ تعريفًا محدَّدًا لأُصول النَّحوِ، ولا للأدلَّةِ الإجماليَّـةِ والعِلَلِ النَّحْويَّة ومسالكِها، وإنَّما اكتفى بسَوْق الأمثلةِ عليها.

ب - تناولَ جملةً متناثرةً مِن مسائلِ أصول النَّحوِ دون ترتيبٍ منطقيٍّ لها، كما أنَّـه لم يستوفِ كلَّ مسائلِ العلمِ وقضاياه.

ج - أتى بمسائلَ كثيرةٍ لا تدخلُ ضِمْنَ مباحث (أصول النَّحو)، ولا تمتُّ إليه بصلةٍ؛ فشمل حديثُه موضوعاتٍ تتعلَّقُ بدراسة كثيرٍ مِن مسائل النَّحوِ واللُّغة وفقهِهَا[1].

ثالثًا: **مرحلة النضج والتأليف:**

وأعني بها تلك المرحلةَ التي بدأ يُنظر فيها إلى أصولِ النَّحوِ على أنَّـه علمٌ جديدٌ متميِّـزٌ عن بقيَّـةِ العلومِ وإنْ كانَ متأثرًا ببعضِها، له حدودُه، وأدلَّـتُه، ومسائلُه، وقضاياه المستقلَّـةُ.

وتتمثَّـلُ هذه المرحلة في هذا المؤلَّف الذي نقدِّمُ له (**لمع الأدلة في أصول النَّحو**)؛ فقد جمعَ فيه الأنباريُّ مَا تناثرَ مِن أدلَّةٍ إجمالية جاءت عَـرَضًا في ثنايا كُتبه الأخرى وكُتبِ مَنْ سبقه، في مؤلَّف مستقلٍ وتحتَ علمٍ ثابتٍ زعمَ أنَّـه مبتكرُه وصاحبُه[2].

- **ولعلَّ أكثرَ مَا يُميِّـزُ عملَ الأنباريِّ في كتابه (لمع الأدلة) أمران:**

أ - أنَّـه أتى بتعريفٍ مُحَدَّدٍ لأصول النَّحو، ركَّزَ فيه على أدلَّتِه التي تفرَّعت عنها فروعُه ومسائلُه، كما تحدَّثَ عن أهميـتِه بالنسبة للنحويِّ التي تتركَّزُ في « التعويل في إثبات الحكمِ على الحُجَّةِ والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليدِ إلى يَفَاعِ

(١) انظر ذلك مفصَّلًا في: أصول النَّحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق: ص٤٢؛ ومن قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه: ص٤٣ - ٤٤.

(٢) لمع الأدلة: ص٨١.

الاطلاعِ على الدليل؛ فإنَّ المُخلِدَ إلى التقليدِ لا يعرفُ وجهَ الخطأِ مِنَ الصوابِ، ولا ينفكُّ في أكثرِ الأمرِ عَن عوارضِ الشكِّ والارتيابِ »[١].

ب - أنَّ المسائلَ التي أتى بها في مؤلَّفِه هذا يدخلُ جُلُّها في مسائل هذا العلم ولا تخرجُ عنه، وهو ما لم يفعله ابن جنِّي في كتابه (**الخصائص**)؛ إذ أدخل فيه - كما مَرَّ - موضوعات تتعلَّق بدراسة كثير من مسائل النحو واللغة وفقهها.

غير أنَّه قد عِيبَ على (**اللمع**) جملةُ أشياء مِن قِبَل الدارسين قديمًا وحديثًا، سيأتي الحديث عنها عند الكلام على المآخذ على الكتاب.

رابعًا: مرحلة الاكتمال:

وأعني بها تلك المرحلةَ التي اكتملت فيها الأُسسُ العامةُ لعلم أصول النحو وقواعده، إذ جُمعت فيها جهودُ السابقين، واستُدركت تلك الأخطاء المنهجية التي وقعت فيها المرحلة السابقة عليها، فضلًا عن طرحِ المزيد مِن القضايا ذات الصلة بأصول النحو، وتمثَّلت هذه المرحلة في جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)؛ بما كتبه أولًا مِن موضوعاتٍ متناثرةٍ ذات صلة قوية بأصول النحو في مؤلَّفاتِه: (**الأشباه والنظائر**)، و(**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**)، و(**المُزهر في علوم اللغة وأنواعِها**)، ثُمَّ بتأليفه كتاب (**الاقتراح في علم أصول النحو**)، الذي استطاعَ فيه أنْ يتفوَّق على سابقِيه على المستويين: الكمِّي والكيفي. فعلى المستوى الكمِّي استطاعَ أن يستوفيَ كلَّ مباحثِ أصولِ النَّحوِ، ولم يندَّ عنه شيءٌ، كما بدا تأثيرُ ذلك واضحًا في مَنْ أتى بعدَه، ولم يستطعْ أنْ يتجاوزَ عملَ السيوطيِّ أو يزيدَ عليه، وعلى المستوى الكيفي استطاعَ أنْ يُرتِّبَ مسائلَ أصولِ النحوِ على نمطِ أصول الفقه، وأنْ يضمَّ الأدلَّةَ النحويَّةَ بعضَها إلى بعضٍ في ترتيبٍ منطقيٍّ، مفيدًا مِن سعة اطلاعه، وكثرةِ نقولِه، وعقليَّتِه الموسوعيَّةِ[٢].

(٢/٢) توثيق العنوان:

لم تختلف المصادر القديمة على صحَّةِ نسبةِ كتاب (**لمع الأدلة**) إلى

---

(١) لمع الأدلة: ص٨٥.

(٢) انظر: أصول النحو عند السيوطيِّ بين النظرية والتطبيق: ص ٥٤٨.

أبي البركات الأنباريِّ، لكنَّها اختلفت في إيراد العنوان الكامل للكتاب؛ فمنهم مَن اكتفى بـ (**لمع الأدلة**) دون جملة (**في أصول النحو**)[١]، ومنهم مَن أوردَ العنوانَ كاملًا (لمع الأدلة في أصول النحو)[٢].

والذي يغلبُ على الظنِّ أنَّ الأنباريَّ ارتضى أنْ يكونَ عنوانُ كتابِه هو (**لمع الأدلة في أصول النحو**)، وذلك لقرينتَيْن: نقلية وعقلية؛ فالنقلية تتمثل في اتفاق بعضِ المصادر التي ذكرته على هذا النحو، وكذا ما ورد على غلاف النسخة الأقدم للنَّصِّ المنسوخة عام ٦٠٠هـ. وأما القرينة العقلية فتكمنُ في إدراكِ الأنباريِّ أنَّ الاكتفاء بـ (لُمع الأدلة) دون العبارة المُتمِّمة والمحددة للموضوع والعلم الذي يُعالجه الكتاب (في أصول النحو)، تؤدِّي حتمًا إلى غموضٍ ولبسٍ لدى القارئ، لا سيما إذا علمنا أنَّ في تراثنا العربيِّ عنواناتٍ لمؤلَّفات تتشابه وتتطابق مع هذا العنوان[٣].

(٢/٣) زمن تأليف الكتاب:

لا يُعرف على وجه التحديد متى كان تأليف الأنباريِّ كتابَه (**لمع الأدلَّة**)؛ إذ إنَّه لم يُشِر إلى ذلك في النصِّ، ولا الذين عُنوا بحصر مؤلَّفاته. غير أنَّـه **يُمكننا الجزمُ بأنَّـه قد أُلِّفَ بعد جملة مؤلَّفات، هي:**

أ - **أسرار العربية**: أشار في عدة مواضع منه إلى (**الإنصاف**)، والإنصافُ كما سنرى تالٍ على (**لمع الأدلة**).

ب - **الأسمى في شرح الأسما**: ذكره في (**أسرار العربية**)، والأسرارُ تالٍ على (**الإنصاف**).

ج - **الإنصاف في مسائل الخلاف**: ذكره في صدر مقدمة (**لمع الأدلة**).

---

(١) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان: ٥/ ٥١؛ وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ١١٤؛ والوافي بالوفيات: ١٨/ ٢٤٨؛ وفوات الوفيات: ٢/ ٢٩٣؛ والبلغة للفيروز آبادي: ص٣٣.

(٢) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/ ١١٣، ١٣٨؛ وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٢/ ١٥٦٤، وفيه: لمعة.

(٣) مثل: لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السُّنَّةِ والجماعة، للإمام الجويني (ت٤٧٨هـ). انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٥٦١- ١٥٦٤.

د - **الإغراب في جدل الإعراب**: ذكره كذلك في صدر (**لمع الأدلة**).

هـ - **الحض على تعليم العربية**: أشار إليه في نهاية الفصل الحادي عشر من (**لمع الأدلة**)، بقوله: « وأَفْرَدْتُ في ذلكَ كِتابًا يكشفُ عَن وَجْهِ الحَقِّ ظُلَمَ الشكِّ وَالارتيَابِ ».

و - **المرتجل في شرح السبع الطول**: ذكره في (باب العطف)، في (**أسرار العربية**)، والأسرار تالٍ كما مرَّ على (**لمع الأدلة**).

(٤/٢) منهج المؤلِّف في الكتاب:

سار الكمالُ الأنباريُّ في (**لمع الأدلَّة**) على نهجِ الأصوليين من الفقهاء في كُتبِهم:

* **فبدأ كتابَه بفصلَـيْن** كانا كالمقدمات في كتب أصول الفقه:

- تحدثَ في الفصل الأول عن مفهوم أصول النحوِ مِن وجهةِ نظرِه، وهو: « أدلَّـةُ النحوِ التي تفرَّعَتْ عنها فروعُه وفصولُه، كما أنَّ معنى أصول الفقهِ أدلَّةُ الفقهِ التي تفرَّعَتْ عنها جملتُه وتفصيلُه »[١]، وعن فائدتِه التي تتمثَّلُ في قوله: « التَّعوِيلُ فِي إِثْبَاتِ الحُكْمِ عَلَى الحُجَّةِ والتَّعلِيلِ، والارتِفاعِ مِن حَضِيضِ التَّقليدِ إِلَى يَفَاعِ الاطِّلاعِ عَلَى الدَّلِيلِ؛ فَإِنَّ المُخْلِدَ إِلَى التَّقلِيدِ لَا يَعرِفُ وَجهَ الخَطَأِ مِنَ الصَّوَابِ، ولَا يَنْفـكُّ فِي أَكْثرِ الأَمرِ عَن عَوَارِضِ الشَّكِّ وَالارتِيَابِ، وأَنْ تَلْتبسَ عَلَيْهِ لَوَامِعُ السَّرَابِ بِمَناهِلِ الشَّرَابِ، وَهَذهِ حَالَـةٌ لَا يَرْضَى بِهَا أُولو الأَلبَابِ »[٢].

- وفي الفصلِ الثاني تحدَّثَ عن الدليل النحوي وأصل اشتقاقِه، وعن أقسامِ أدلَّةِ النحو الثلاثة التي ارتضاها، وهي: النقلُ، والقياسُ، واستصحاب الحال.

* **أمَّا النقلُ** ويسميه غيرُه (السماع)[٣] فقد خصَّصَ له الفصول من الثالث إلى

(١،٢) لمع الأدلة: ص٨٥.

(٣) كالسيوطي في (الاقتراح): ص٧٤. ويرى تمام حسَّان في كتابه (الأصول): ص٦١، ٦٢ أنَّ اللفظتَـيْن بمعنًى، وأنَّـه « ما دمنا قد سمينا المنقول مسموعًا، فإنَّنا نستطيعُ أيضًا أنْ نسميَ النقلَ السماعَ، وأنْ نجعلَ كلًّا مِن هذين المصطلحين صالحًا للدلالة على ما يدلُّ عليه قرينُه »، ثم لا يلبث أنْ يقرِّرَ بأنَّ السماعَ أشملُ مِن النقل؛ « لأنَّـه ربما اشتملَ على الرواية (وهي النقل)، وعلى مشافهةِ الأعراب (وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة) ». ويرى آخرون أنَّ الأنباريَّ قد وُفِّق في تسمية الدليل الأول بـ (النقل)=

التاسع، ثم خصَّص الفصل السابع والعشرين للحديثِ عن طرائق الترجيح بين النقول المتعارضة.

- تحدَّثَ في الفصلين: الثالث والرابع عن مفهوم النقل، وهو عنده « الكلامُ العَربيُّ الفصيحُ، المنقولُ النَّـقْلَ الصحيحَ، الخارجُ عَن حدِّ القلةِ إلى حدِّ الكثرة »[١]، وقسَّمَه إلى (تواترٍ)، وهو « لغة القرآن، وما تواترَ من السُّنَّةِ، وكلامِ العرب »[٢]، و(آحادٍ)، وهو « مَا تفرَّدَ بنقلِه بعضُ أهلِ اللُّغةِ، ولم يوجد فيه شرطُ التواترِ »[٣].

- ثم دلف في الفصل الخامس إلى الحديث عن (شرط نقل التواتر)، فعرَضَ فيه لآراء القوم، وخلصَ إلى أنْ شَرْطَ التواتر الصحيح عنده أنْ يبلغَ عددُ النقلةِ عددًا لا يجوزُ على مثلِه الاتفاقُ على الكذب، دونَ التقيُّدِ بعددٍ مُحدَّدٍ[٤].

- وخصَّصَ الفصلَ السادسَ للحديث عن (شرط نقل الآحادِ)، وخلصَ فيه إلى عددٍ مِن النتائج، هي:

أ - تُشْتَرطُ العدالةُ في ناقلِ اللغةِ، رجلًا كانَ أو امرأةً، حرًّا كانَ أو عبدًا، كما يُشترط في ناقل الحديث النبويِّ.

ب - يُـقبل نقلُ العدل الواحدِ، ولا يُشترط أنْ يُوافقَه في النقلِ غيرُه.

ج - خبرُ الآحادِ لا يفيدُ العلمَ لبقاءِ الاحتمالِ فيه، وذهبَ الأكثرون إلى إفادتِه الظنَّ، بينما رأى البعضُ أنَّـه إنِ اتصلت به القرائنُ أفادَ العلمَ ضرورةً كخبر التواتر[٥].

- وفي الفصل السابع أثار قضية نَـقْلِ أهل الأهواء لِلُّـغَةِ، فتبنَّى الأخذَ بالرأي القائل بجواز نقلِ اللغة عن أصحابِ الأهواء المخالفين لمذهب أهل السُّنَّـةِ والجماعة، شريطـةَ ألَّا يكونوا ممَّن يتدينون بالكذب، وحُجَّـتُه في ذلك أنَّ كُتب

= وأنَّـه أشملُ مِن مصطلح (السماع) الذي يقف فقط عند مباشرة السماع، بينما يعني النقل السماعَ المباشر وغيرَ المباشر. انظر: أصول النحو العربي لمحمود نحلة: ص٣١؛ وأصول النحو: دراسة في فكر الأنباري: ص١٥١.

(١-٣) لمع الأدلة: ص٨٨، ٩٣ - ٩٤.

(٤) انظر: لمع الأدلة: ص٩٦ - ٩٧.

(٥) انظر: لمع الأدلة: ص٩٨ - ٩٩.

الحديث أخذت عن بعضِهم ولم يجدوا في ذلك حرجًا. ثم تكفَّـلَ بالردِّ على الرأيِ الآخر القائل بعدم قبول نقل أهل الأهواء، وحجُّتهم في ذلك أنَّـه « إذا رُدَّتْ رِوايةُ الفَـاسقِ لِفسْقهِ، فَلأَنْ لا تُقْبلَ رِوايَـةُ المُبتدِعِ لِبِدْعَـتهِ كَانَ ذَلكَ أَوْلَى »[1].

- وتناول في الفصل الثامن حُكْمَ قبول المرسلِ والمجهول مِن منقولِ اللغة، فبدأ بتعريف المرسل - بحسب ما يراه الأصوليون والفقهاء - وهو « الذي انقطعَ سندُه »، والمجهول، وهو: « الذي لا يُعرف ناقلُه »[2]، ثم ذهبَ إلى القول بأنَّ المرسلَ والمجهولَ غيرُ مقبولَـيْنِ؛ « لأنَّ العَدَالَـةَ شَرْطٌ فِي قَـبُولِ النَّـقْلِ، وَانْقِطَاعُ سَنَدِ النَّـقْلِ، وَالجَهْلُ بِالنَّاقِلِ يُوجِبَانِ الجَهْلَ بِالْعَدَالَةِ »[3].

- وفي الفصلِ التاسعِ تَحدَّثَ عن واحدةٍ مِن طرق تحمُّل الحديثِ وأدائه، وهي (الإجازة)، وحُكْمِ نَقْلِ اللغة بواسطتِها، فذكر اختلافَ العلماء فيها، فذهبَ بعضُهم - ومنهم الأنبـاريُّ - إلى تَصْحيحِها، متمسِّكين بأنَّ رسول اللّه ﷺ كتبَ كتبًا إلى الملوكِ وأخبرتْ بها رسلُه، ونزلَ ذلك منزلةَ قولِه وخطابه، بينما رأى البعضُ الآخر أنها غيرُ جائزةٍ؛ « لأنَّـهُ لَا يَجوزُ أَنْ يَقولَ: « أَخْبَـرَنِي فُلانٌ »، وَلم يُوجَد ذلكَ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: « أَخْبَـرَنِي فُلَانٌ »، وَلم يُوجَد ذَلِكَ، كَذِبٌ »[4].

* **وأمَّا القياسُ** فقد شغلَ النَّصِيبَ الأكبرَ من الكتابِ؛ إذ خصَّصَ له الأنباريُّ ولأنواع الاستدلال التي تلحقُ به، الفصولَ من العاشر إلى الرابع والعشرين، ثم خصَّصَ الفصل الثامن والعشرين للحديث عن مُعَارضةِ القياس بالقياس.

ويمكنُ إرجاعُ كلِّ ما ذكرَه الأنباريُّ عن القياس إلى عشرة مباحثَ، هي: تعريفُ القياس - أركانُ القياس - الردُّ على منكري القياس - أقسامُ القياس - صُوَرُ الاستدلال الصحيحة الملحقة بالقياس - على مَنْ يجب الاستدلال: على النافي أم المثبت؟ - حل شُبهٍ تُورَدُ على القياس - طرائقُ الاعتراض على القياس - طرائقُ الترجيح بين الأقيسة المتعارضة[5]:

- ففي تعريفه للقياس أحصى الأنباريُّ خمسةَ حدودٍ له، ركَّزت كلُّها على إظهار

(١-٤) لمع الأدلة: ص ١٠٠ - ١٠١، ١٠٣ - ١٠٤، ١٠٦.

(٥) انظر: قياس العكس في الجدل النحوي: ١/ ٦٥ - ٦٦.

(الأصل)، و(الفَرْع)، و(العلة الجامعة)[١].

- واشترطَ فيه ما اشترطَه الأصوليون مِن أركانٍ أربعةٍ، هي: أصلٌ مقيسٌ عليه، وفرعٌ مقيسٌ بالأصل، وعلَـةٌ، وحكمٌ[٢].

- وتصدَّى للردِّ على نُحاة الظاهرية وغيرهم الذين أنكروا القياسَ النحويَّ، موضِّحًا أنَّ مَنْ أَنْـكرَ القياسَ فقد أنكرَ النحوَ؛ لأنَّ النحوَ كُلَّه قياس، فإنَّه يتعذَّر في النقل - على سبيل المثال - دخولُ كلِّ عاملٍ مِن العوامل على كلِّ ما يجوزُ أنْ يكونَ معمولًا له، وإنما يكونُ ذلك بالقياس على المنقول[٣]. كما تكفَّـلَ بالردِّ على شُبَـهِ المنكرين، والتي تمثَّلت في ثلاثة أوجه:

أ - لو جازَ حملُ الشيءِ على الشيءِ بحُكمٍ لما كانَ حملُ أحدهما على الآخرِ بأَوْلى مِن صاحبِه.

ب - إذا كان القياسُ حملَ الشيءِ على الشيءِ بضربٍ مِن الشَّبَـهِ، فما مِن شيءٍ يُشبه شيئًا مِن وجهٍ إلا ويُفارقه مِن وجهٍ آخر، فإذا كانَ وجهُ المُشابهةِ يُوجب الجمعَ فوجهُ المفارقةِ يُوجب المنعَ.

ج - لو كانَ القياسُ جائزًا لكان ذلك يؤدِّي إلى اختلاف الأحكام؛ لأنَّ الفرعَ قد يأخذُ شَبَهًا مِن أصلَيْنِ مختلفَيْنِ، فإذا حُمِلَ على كُلٍّ واحدٍ منهما وُجد التناقضُ في الحكم[٤].

- وتحدَّثَ في الفصول: الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، عن أقسام القياس، وهو ينقسم عنده إلى قسمَيْنِ: صحيح، وفاسد:

أ - أمَّا الصحيح، فيتمثَّـلُ في: قياسِ العلَّةِ، وهو « أَنْ يُحْملَ الفَرعُ عَلَى الأَصْلِ فِي العِلَّةِ التي عُـلِّـقَ عَليْها الحكمُ في الأَصْلِ »، وقياسِ الشَّبَـهِ، وهو « أَنْ يُحْملَ الفَرعُ عَلَى الأَصْلِ بضربٍ مِن الشَّبَهِ غيرِ العِلَّةِ التي عُلِّق عليها الحكمُ في الأصل »[٥].

ب - وأمَّا الفاسدُ عنده فهو قياسُ الطَّرْدِ؛ حيث « يُوجد معه الحكم وتُفقد الإخالةُ في العِلَّةِ »، وقد ذهبَ بعضُهم إلى صحَّتِه، واحتجُّوا على ذلك بأنْ قالوا:

(١-٥) انظر: لمع الأدلة: ص١٠٧ - ١٠٨، ١١٠ - ١١٥، ١٢٦.

« الدليلُ على صحَّةِ العلةِ اطرادُها وسلامتُها عَن النقضِ، وهذا موجودٌ ها هنا »[١].

- ثم إنَّه تحدَّثَ بعد ذلك عن بعضِ أحكامِ الركنِ الثالث مِن أركان القياس، وهو العِلَّةُ الجامعةُ، فذكر آراءَ العلماء في كثيرٍ مِن مسائلها، واختلافَهم فيها، والتي تمثلت في:

أ - اختلافهم في كون الطَّرْد شرطًا في العلةِ النحوية، فذهب الأكثرون - ومنهم الأنباريُّ - إلى أنَّه شرطٌ، وذلك أنْ يوجدَ الحكمُ عند وجودِها في كلِّ موضع، وسببُ ذلك أنَّ « العِلَّـةَ النَّحويَّـةَ كالعِلَّةِ العَقليَّـةِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ العِلَّـةَ العَقليَّـةَ لَا تَـكونُ إلا مُطَّرِدةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدخلَهَا التَّخْصِيصُ، فَـكَذَلِكَ العِلَّـةُ النَّحويَّـةُ »، بينما رأى آخرون أنَّه ليسَ بشرطٍ في العِلَّةِ النحوية، وأنَّه يجوزُ أنْ يدخلَها التخصيص[٢].

ب - اختلافهم في كون العكسِ شرطًا في العلةِ النحوية، فذهب الأكثرون - ومنهم الأنباريُّ - إلى أنَّه شرطٌ، وذلك أنْ يُعْدَمَ الحكمُ عند عدمِها، وسبب ذلك أنَّ العِلَّـةَ النَّحويَّـةَ هي أيضًا « مُشبَّهةٌ بِالعِلَّةِ العَقليَّـةِ، وَالعَـكْسُ شَرْطٌ فِي العِلَّةِ العَقليَّـةِ، فَـكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّـهًا بِهَا ». بينما رأى آخرون أنَّه ليس بشرطٍ، فلا يُعدَمُ الحكمُ عند عدمها[٣].

ج - اختلافهم في تعليل الحُكم بعلَّتين فصاعدًا، فذهبَ بعضُهم إلى تجويزِ ذلك، مستدلِّين بأنَّ العلَّةَ النحويَّةَ « ليستْ مُوجِبَةً، وَإِنَّما هِي أَمارةٌ وَدَلالةٌ عَلَى الحُكمِ، وَكَما يَجُوزُ أَن يُستدَلَّ عَلَى الحُكمِ بِأَنوَاعٍ مِنَ الأَمَارَاتِ وَالدَّلالاتِ، فَـكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُسْتدلَّ عَلَيهِ بِأَنوَاعٍ مِنَ العِلَلِ ». بينما رأى آخرون - ومنهم الأنباريُّ - عدمَ تجويزِ ذلك؛ لأنَّ العلَّةَ النحوية عندهم مُشَبَّهةٌ بالعلة العقلية، والعلَّةُ العقليَّـةُ لا يثبتُ الحكمُ معها إلا بعلَّةٍ واحدةٍ فقط[٤].

د - اختلافهم في إثبات الحُكم في محلِّ النصِّ، نحو الرفع والنصب في (ضربَ زيدٌ عَمْرًا)، هل يثبتُ بالنصِّ عن العربِ أم بالعلَّةِ؟ فذهبَ الأكثرون إلى

(١-٤) لمع الأدلة: ص١٣٠، ١٣٢، ١٣٧، ١٤١.

أنَّـه يثبتُ بالعلَّةِ لا بالنصِّ؛ « لأَنَّـهُ لَو كَانَ ثَابِتًا بِالنصِّ لا بِالعِلَّةِ لَأدَّى ذَلِكَ إِلى إِبطالِ الإِلحَاقِ، وَسَدِّ بَابِ القِيَاسِ ». بينما ذهبَ بعضُهم إلى أنَّـه يثبتُ في محلِّ النصِّ بالنصِّ، ويثبتُ في ما عداهُ بالعلَّةِ؛ لأنَّ النصَّ دلالته قطعية، أمَّا العلَّةُ فمظنونةٌ، وإحالةُ الحكم على المقطوعِ به أَوْلى مِن إحالتِه على المظنونِ. لكنَّ الأنباريَّ لم يرتضِ أيًّا مِن المذهبَيْنِ، فذهبَ إلى أنَّ الحُكْمَ في محلِّ النصِّ يثبتُ بالنصِّ والعِلَّةِ معًا، ولا تناقضَ بينهما؛ إذ إنَّه « يَثبتُ بِطَرِيقٍ مَقطوعٍ بِهِ وَهُوَ النَّـصُّ، وَلَـكِنَّ العِلَّـةَ هي التي دَعَت إِلَى إِثبَـاتِ الحُكْمِ، فنحنُ نَـقْطَعُ عَلَى الحُكمِ بِكَلَامِ العَـرَبِ، وَنَظُنُّ أَنَّ العِلَّـةَ هي التي دَعَتِ الوَاضِعَ إِلَى الحُكمِ »[(١)].

هـ - اختلافهم في وجوبِ إبرازِ الإخالةِ والمناسبة بين الأصلِ (المقيس عليه) والفرعِ (المقيس)، فذهبَ بعضُهم - ومنهم الأنباريُّ - إلى أنَّ المستدلَّ حينَ يُورد قياسَه بأركانِه الأربعة، فإنَّه لا يجبُ عليه تبيينُ الإخالةِ والمناسبةِ، وإنْ طَالَبَه خصمُه بذلك، بل يجبُ على المُخَالِفِ له أنْ يُبيِّنَ وجهَ عدم مناسبة العلةِ للحُكم. بينما رأى آخرون أنَّـه يجبُ على القائس إظهارُ الإخالةِ والمناسبةِ، وحجتُهم في ذلك أنَّ « الدليلَ إِنَّمَا يَـكونُ دَليلًا إِذَا ارتبطَ به الحُكْمُ، وتَعَـلَّـقَ به، وإنما يَـكُونُ مُتعلِّـقًا به إِذَا بَانَ وَجْهُ الإخَالةِ، وَلَا نَـكتفِي في ذَلِكَ بِمَا يَنطلِقُ عَليهِ القِيَـاسُ مِن غَيرِ بَـيَانٍ وَلَا ارتِبَاطٍ »[(٢)].

و - اختلافهم في ردِّ الفرعِ (المقيس) إلى أصلٍ (مقيس عليه) مختلَفٍ فيه، فذهبَ بعضُهم - ومنهم الأنباريُّ - إلى جوازِ ذلك، وحجتُهم في ذلك أنَّ الأصلَ المُخْتلَفَ فيه إذا قامَ الدليلُ عليه صارَ بمنزلةِ المتَّـفَقِ عليه. ومنعَ الآخرون ذلك، وتمسَّكوا بعدم جوازِه بأنَّـه « لَو جَازَ القِيَاسُ عَلَى المُختَلَفِ فِيهِ لأَدَّى ذَلِكَ إِلَى مُحَالٍ؛ وَذَلِكَ لأنَّ المُختَلَفَ فِيهِ فَرعٌ لِغَيرِهِ، فَـكَيفَ يَكُونُ أَصْلًا، وَالفَرعُ ضِدُّ الأَصْلِ؟! »[(٣)].

ز - اختلافهم في الوصف الزائد في العلة النحوية، هل يجوزُ إلحاقُه بها أو لا؟ ذهبَ بعضُهم - ومنهم الأنباريُّ - إلى عدم جواز ذلك، ورأوه حشوًا في العِلَّةِ؛ إذ

(١-٣) لمع الأدلة: ص١٤٢، ١٤٤، ١٤٦.

لا إخالةَ فيه ولا مناسبةَ، « وإِذَا كَانَ خَالِيًا عن الإِخالةِ والمُناسَبةِ لم يَكُنْ دَلِيلًا، وَإِذَا لم يَكُنْ دَليلًا لم يَجُزْ إلحَاقُه بالعِلَّةِ، وَإِذَا أُلحِقَ بِهَا كَانَ حَشْوًا فِيهَا ». بينما رأى آخرون جوازَ ذكرِ الوصف الزائد إذا كانَ الغرضُ منه دفعَ النقضِ، وحينئذٍ لا يكونُ حشوًا في العِلَّةِ[1].

- وخصَّص الفصل الرابع والعشرين، وهو الفصل الأخير من فصول القياس، للحديثِ عن صورٍ من الاستدلالِ الملحقة بالقياس والمتفرعة عليه، وهي - كما نصَّ الأنباريُّ - كثيرةٌ تخرجُ عن حدِّ الحَصْرِ؛ لذا اكتفى بذكر **خمسة أنواعٍ مِن** الاستدلال الذي يكثرُ استعماله، وهي:

أ - **الاستدلال بالتقسيم**: وهو قسمان، أحدهما أنْ « يَذْكُرَ الأَقسَامَ التِي يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الحُكْمُ بِهَا فيُبْطِلُهَا جَمِيعًا، فيَبْطُلُ بذَلِكَ قَوْلُهُ »، والثاني « أن يَذْكرَ جَمِيعَ الأَقسَامِ التِي يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الحُكْمُ بِهَا فيُبْطِلُهَا إِلَّا الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الحُكْمُ مِنْ جِهَتِهِ، فَيَصِحُّ قَوْلُهُ »[2].

ب - **الاستدلال بالأَوْلَى**: وهو أنْ يُبيِّنَ المستدلُّ في الفرعِ المعنى الذي يُعلَّقُ الحكمُ به في الأصلِ زيادةً، نحو أنْ يستدلَّ المستدلُّ على بناءِ أسماء الإشارة و(ما) التعجبية، بأنَّ « الاسمَ يُبْنَى إذا تَضمَّنَ مَعنى حَرفٍ مَنْطُوقٍ بِهِ، وَإِذَا بُنِيَ الاسمُ لِتَضَمُّنِ مَعْنَى حَرْفٍ مَنْطُوقٍ بِهِ، فَلَأَنْ تُبنى أسماءُ الإشارةِ وَ(مَا) التعجبيةُ لِتَضَمُّنِ مَعنَى حَرفٍ غيرِ مَنطُوقٍ به، كَانَ ذَلِكَ مِن طَرِيقِ الأَوْلَى »[3].

ج - **الاستدلال بالعكسِ**: ويسمى عند بعض الأصوليين (قياس العكس)، ويُقصد به عندهم « تحصيلُ نقيضِ حُكْمِ الشيءِ في غَيْرِه لافتراقِهما في عِلَّةِ الحُكْمِ »[4]. واكتفى الأنباريُّ بسَوْق مثالٍ عليه دون تعريفِه، وهو في الردِّ على الكوفيين القائلين بأنَّ المخالفةَ هي الموجبة لنصبِ الظرف الواقع في خبر المبتدأ، قال: « فَلَوْ كَانَ الخِلَافُ مُوجِبًا لِلنَّصبِ في الثَّانِي لكانَ مُوجِبًا لِلنَّصبِ فِي الأَوَّلِ، ولمَّا لم يَكُن الأَوَّلُ مَنصوبًا دَلَّ على أَنَّ الخِلافَ لَا يَكونُ مُوجبًا لِلنَّصبِ في

(١-٣) لمع الأدلة: ص١٤٨، ١٥٠ - ١٥١، ١٥٤.

(٤) المعتمد في أصول الفقه: ٢/ ٦٩٩.

الثَّانِي »[١].

د - **الاستدلال ببيان العلَّةِ**: وهو قسمان: أحدهما أنْ يُبيِّنَ المستدلُّ علةَ الحكمِ، ويستدلَّ بوجودِها في موضع الخلاف ليوجدَ بها الحكمُ، والثاني أنْ يُبيِّنَ العلَّةَ، ثم يستدلُّ بعدمِها في موضع الخلاف ليُعدمَ الحُكم[٢].

هـ - **الاستدلال بالأصول**: اكتفى الأنباريُّ بسَوْق مثالٍ عليه دون تعريفِه، وهو في إبطال مَذْهَبِ مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الفعل المضارع مرفوعٌ لسلامتِه من العوامل الناصبة والجازمة، فإنَّ هذا مخالفٌ للأصول؛ « لأنَّـهُ يُؤدِّي إلى أَنْ يَـكونَ الرَّفعُ بَعْدَ النَّصْبِ والجَزْمِ، وهَذا خِلَافُ الأُصولِ؛ لأنَّ الأُصولَ تَدلُّ عَلى أَنَّ الرَّفْعَ قبلَ النَّصْبِ، لأنَّ الرَّفعَ صِفَةُ الفَاعلِ، وَالنَّصْبَ صِفَةُ المَفْعولِ، وكما أنَّ الفَاعِلَ قبلَ المَفعُولِ، فَـكذلكَ الرَّفْعُ قبلَ النَّصْبِ »[٣].

* وخصَّصَ الفصلَ الخامسَ والعشرين للحديثِ عن دليلٍ آخر ليسَ في قوةِ الأدلَّةِ التي ارتضاها، وهو **الاستحسان**؛ فتحدث فيه عن اختلاف العلماء حول حدِّه، والأخذِ به، فمنهم مَنْ رأى أنَّـه « تَـرْكُ قياسِ الأصول لدليلٍ »، ومنهم مَن رأى أنَّـه « تخصيصُ العِلَّةِ »، ومنهم مَن رأى أنَّـه « ما يستحسنُه الإنسانُ مِن غيرِ دليلٍ »[٤]. وتحدَّثَ كذلك عن اختلاف العلماء في الأخذ به؛ فذهب بعضُهم - ومنهم الأنباريُّ - إلى أنَّـه لا يُؤخَذُ به لما فيه مِن التحكُّم وتَرْكِ القياس، بينما ذهبَ البعضُ الآخرُ إلى الأخذ به[٥].

*** ولم يُرِد الأنباريُّ الانتقالَ إلى الدليل الثالث مِن أدلَّةِ النحو (استصحاب الحال) دونَ الحديثِ عن المعارضةِ بين الأدلَّةِ.**

- فخصَّصَ الفصلَ السادسَ والعشرين للحديث عن مفهومِ (المعارضة) بين الأدلَّةِ ومشروعيَّـةِ قبولِها لدى الآخذين بها، وهو واحدٌ منهم. فذكرَ أنَّ المعارضةَ هي « أنْ تُعارِضَ المستدِلَّ بعلَّةٍ مُبتدَأةٍ »، وأنَّ الاعتراضَ المقبولَ « هُوَ الَّذِي يُـبَـيَّنُ بِهِ فَـقْدُ شرطٍ مِن شَرائطِ العِلَّةِ، كالنَّـقْضِ الذي يُـبَـيَّنُ به فَواتُ الطَّرْدِ، وَعَدَمِ التأثيرِ

(١) لمع الأدلة: ص١٥٤ - ١٥٥.
(٢) انظر: لمع الأدلة: ص١٥٥.
(٣،٤) لمع الأدلة: ص١٥٦، ١٥٧ - ١٥٨.
(٥) انظر: لمع الأدلة: ص١٥٧.

الذي يُبَيَّنُ به فَواتُ العَكْسِ، وهذا موجودٌ في المُعَارضةِ؛ لأنَّها وَقَّفَتِ العِلَّةَ، فَوجبَ أنْ تَكُونَ مَقْبُولَةً »[1].

- ثُمَّ دلفَ في الفصلَيْنِ: السابع والعشرين، والثامن والعشرين، إلى الحديث عن معارضة النقلِ بالنقلِ، ومعارضةِ القياس بالقياس، وأقرَّ فيهما قاعدتَيْنِ كُلِّيَّتَيْنِ، هما:

أ - إذا تعارضَ نقلان أُخِذَ بأرجحِهما.

ب - إذا تعارضَ قياسانِ أُخِذَ بأرجحِهما.

كما أقرَّ أنَّ وسائل الترجيح بين النقلَيْنِ تكونُ في شيئين، هما: الإسناد، والمتن، أمَّا وسائل الترجيح بين القياسَيْنِ فأنْ يكونَ أحدُهما موافقًا لدليلٍ آخر مِن طريقِ النقل أو القياسِ.

* **أمَّا الدليل الثالث** من أدلَّة النحو عنده (**استصحاب الحال**)، فقد خصَّصَ له الفصلَ التاسع والعشرين مِن الكتاب، وهو الفصل قبل الأخير، وهو أصلٌ مِن الأصول الفقهية التي اختُلِف في الأخذِ بها، وعند الأخذِ بها فإنَّها تأتي في المرتبة الأخيرةِ عندهم؛ فإنَّ الأصوليَّ يطلبُ حكمَ المسألةِ الفقهية من الكتاب والسنةِ والإجماع والقياس، فإنْ لم يجده يأخذْ حكمها مِن (استصحاب الحال) في النفيِ والإثبات[2]؛ لذا كان مِن الطبيعيِّ أنْ يُعرِّفَه الأنباري بأنَّه « استصحابُ حَالِ الأصْلِ في الأسماءِ وهو الإعرابُ، واستصحابُ حالِ الأَصْلِ في الأفعال وهو البناءُ، حتى يوجدَ في الأسماءِ مَا يُوجِبُ البناءَ، ويوجدَ في الأفعالِ ما يُوجِبُ الإعرابَ »، وأنْ يعتبرَه مِن أضعفِ الأدلَّةِ، وأنَّه لا يجوزُ التمسُّكُ به مَا وُجِدَ هناك دليلٌ[3].

لكنَّ أَخْذَ المجتهدِ والنحويِّ بـ(استصحابِ حال الأصل) في المسألة، لا يعدُّ دليلًا في حدِّ ذاتِه مِن أدلَّةِ الفقه أو النحوِ، وإنما هو ركونٌ لحكمٍ ثابتٍ لم يقف فيه على دليلٍ يقتضي التغيير. وقد فطنَ أحدُ الدارسين إلى ذلك، وذهبَ إلى أنَّ « الاستصحابَ في حدِّ ذاتِه ليس دليلًا مِن أدلَّةِ الفقه ولا مصدرًا مِن مصادر استنباطِ

---

(١) لمع الأدلة: ص١٥٩.

(٢) انظر: أصول النحو العربي لنحلة: ص١٤١.

(٣) لمع الأدلة: ص١٦٧ - ١٦٨.

الأحكام، ولكنَّه إقرارٌ لأحكامٍ ثابتةٍ لم نقف على ما يقتضي تغييرها»[1].

* **ثم ختمَ الأنباريُّ كتابَه بالفصل الثلاثين، في (الاستدلالِ بعدمِ الدليل في الشيء على نفيه)**، وهو يُشْبِهُ - إلى حدٍّ كبيرٍ - الدليلَ الثالث عنده، وهو استصحابُ الحال؛ إذ الغايةُ المنشودةُ هي إبقاءُ مَا كانَ على مَا كانَ لعدمِ وجودِ دليلٍ مُزيلٍ.

(٢/٥) الأنباريُّ وكتابُه (لمع الأدلة) بين التقليد والإبداع:

سبقَ الحديثُ في التمهيدِ عن تصريحِ الأنباريِّ في غيرِ موضعٍ مِن كُتبِه بأنَّه أَسَّسَ لعِلْمَيْن جديدَيْنِ في بابِهما، فريدَيْنِ في منهاجِهما، ينضافان إلى علومِ العربيَّةِ الثمانية، كان (علم أصول النَّحوِ) واحدًا منهما[2]، وأنَّه أشارَ في مقدمة (**لمع الأدلة**) إلى أنَّ جماعةً مِن أهلِ الفضل سألوه أنْ يُعزِّزَ لهم بكتابٍ ثالثٍ مُبتكَرٍ في علم أصول النحوِ؛ « **ليكونَ أوَّلَ مَا صُنِّفَ في هذه الصناعةِ الواجبةِ الاعتبار** »[3].

لكنَّ فريقًا مِن الباحثين المحدَثين لم يرتضِ قولَ الأنباريِّ هذا في أنَّه صاحبُ التصنيف الأوَّل في علم أصول النحو، فذهبَ فريقٌ منهم إلى أنَّه مسبوقٌ إلى هذا، بينما ذهب فريقٌ آخر إلى الغضِّ مِن عملِه هذا ومِن قيمتِه العلمية، وإثبات أنَّ الأنباريَّ لم يكن إلا مقلِّدًا لبعضِ الأصوليين في كتبِهم، وليس له مِن كتابِه هذا إلا سَوْقُ الأمثلةِ النحوية مكانَ الأمثلة الفقهية التي طرَحَها الأصوليون.

* **أمَّا أصحاب الفريق الأول** فمنهم مَنْ رأى أنَّ ابنَ السرَّاجِ (ت٣١٦هـ) هو أوَّلُ مَن كتبَ في أصول النحو، ومنهم مَنْ رأى أنَّ أبا عليٍّ الفارسيِّ (ت٣٧٧هـ) بولعِه الشديد بالقياسِ هو صاحبُ المحاولة الأولى، ومنهم مَنْ رأى أنَّ ابنَ جني (ت٣٩٢هـ) هو صاحبُ التصنيف الأول مِن خلال كتابِه (**الخصائص**). وممَّن ذهبَ إلى هذا:

- محققو (سر صناعة الإعراب) لابن جنِّي (مصطفى السقا وآخرون) في مقدمة التحقيق، قالوا: « وتُوِّجَت حركةُ التأليف في النحو في القرن الرابع الهجري

---

(١) أصول النحو العربي لنحلة: ص١٤١، ووافقَه في ذلك محمد علي العمري في: قياس العكس في الجدل النحوي: ١/ ٣٢١.

(٢) انظر: نزهة الألباء: ص٨٤.

(٣) لمع الأدلة: ص٨١.

باختراعِ علمِ أصول النحو على يد أبي بكر ابن السرَّاج في كتابَيْه: **أصول النحو الكبير والصغير**، وتمَّ ذلك على يد أبي عليٍّ الفارسي، وتلميذِه أبي الفتح عثمان ابن جني »[1].

- الدكتور عطيَّة عامر في مقدمة تحقيقه لـ (**لمع الأدلة**)[2]؛ إذْ تعجَّبَ مِن زَعْمِ الأنباريِّ بأنَّه أولُ مَن ابتكرَ علمَ أصول النحوِ، ويرى أنَّه مسبوق بكتابِ ابن السرَّاج، فيقول: « وإنَّه لمِن الغريب أنْ يذكرَ الأنباريُّ نفسُه في (**نزهة الألباء في طبقات الأدباء**) أنَّ ابنَ السرَّاجِ صنَّفَ (كتاب الأصول)، جمع فيه أصول علم العربيَّةِ، وهو تصريحٌ قاطع، يدلُّ على معرفة الأنباريِّ لأصول ابن السرَّاجِ »، ثم يُورِدُ كلامَ المؤرِّخين الذين ترجموا لابن السرَّاج، وما ذكروه عن كتابِه (**الأصول**).

- الدكتور علي أبو المكارم، فقد رأى أنَّ التأليف في أصول النحو جاءَ متأخرًا عن الوجود الفعلي لأصول التفكير النحوي، « إذ إنَّ أولَ مَنْ يُشار إلى أنَّه قد قصدَه بالدرسِ هو أبو بكر محمدُ بنُ السَّرِيِّ بن السرَّاج، المتوفى سنة ٣١٦هـ في كتابَيْه: **أصول النحو الكبير والصغير**، ثم كانَ أبو عليٍّ الفارسيُّ ٣٧٧هـ واسطةً نقلت بعضَ آثار أستاذه ابنِ السرَّاج إلى تلميذِه أبي الفتح عثمان بن جنِّي ٣٩٢هـ »[3].

- الدكتور محمد عيد، فقد صرَّح بأنَّ « أوَّلَ مؤلَّف مشهورٍ عن هذا الموضوع [أي: أصول النحو] هو (**الأصول في النحو**) لابنِ السرَّاج »[4].

- الدكتور فاضل السامرائي، فقد ذهبَ إلى أنَّ لأبي علي الفارسيِّ أثرًا واضحًا في ابن جنِّي في موضوع أصول النحو، ودليلُه تردد اسمِه في (**الخصائص**) أكثر مِن مئتي مرةٍ[5].

- الدكتور جميل علُّوش؛ إذ رأى أنَّ في حديث الأنباريِّ عن ابتكارِه أصولَ النحوِ بعضَ المبالغة[6].

---

(١) سر صناعة الإعراب (مقدمة التحقيق): ١/ ٦.

(٢) ص ٩ - ١٠.

(٣) أصول التفكير النحوي: ص١٧ - ١٨.

(٤) انظر: أصول النحو العربي: ص٥.

(٥) انظر: ابن جني النحوي: ص٤٨.

(٦) انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو: ص١٤٨.

* **وأمّا أصحاب الفريق الثاني الذين رأوا أنَّ الأنباريَّ مقلِّدٌ بامتياز كُتبَ علماءِ** أصول الفقه الذين سبقوه، فمنهم مَنْ رأى أنّـه أخذَ كلَّ موضوعاتِه حول النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال من كتاب (**المنخول من تعليقات الأصول**) لحجة الإسلام أبي حامدٍ الغزاليِّ (ت٥٠٥هـ):

- يقول الدكتور جميل علُّوش: « ومَنْ يُطالع كتابَ (**المنخول**) يجد فيه كلَّ الموضوعات التي بسطَها ابنُ الأنباريِّ في (**لمع الأدلة**) و(**جدل الإعراب**)، مما يدورُ حول النقلِ والقياس والاستحسان واستصحاب الحال، مع الاعتراضات التي تُـوجَّه إلى كُلٍّ مِن هذه الأصول، حتى تكادَ تنتفي الفروقُ بين ما يُطرح في كلا الجانبَـيْنِ مِن أبوابٍ وموضوعاتٍ حتى إنَّ مَنْ يستغلقُ عليه شيءٌ في (**لمع الأدلة**) أو (**جدل الإعراب**) يستطيعُ أنْ يجدَ له توضيحًا وتفسيرًا في (**المنخول**) أو غيره مِن كتب الفقه »[1].

بينما ذهب بعضُهم إلى أنَّ تقليد الأنباريِّ كانَ لشيخِ النظاميَّةِ الأكبر أبي إسحاق إبراهيمَ بنَ عليٍّ الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، وأنّـه أخذ مادةَ كتابه (**لمع الأدلة**) من خمسة كتبٍ للشيرازي، وهي:

١ - اللمع في أصول الفقه.

٢- شرح اللمع، المسمَّى (الوصول إلى معرفة الأصول).

٣ـ الملخَّص في الجدل.

٤- المعونة في الجدل.

٥- التبصرة في أصول الفقه.

يقول الدكتور محمد علي العمري: « ليس لأبي البركات في ما كتبَه في أصول النحو في رسالتَـيْه (**الإغراب في جدل الإعراب**) و(**لمع الأدلة**) سوى الأمثلة النحوية والصرفية التي مثَّـلَ بها على ما فيهما مِن أحكامٍ وأقسام، وأمَّا ما عدا هذه الأمثلة فهو مأخوذٌ مِن خمسةِ كتبٍ لأبي إسحاقَ الشيرازي »[2].

---

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو: ص١٦١.

(٢) قياس العكس في الجدل النحوي: ١/ ٩٢.

هذه جملةُ آراء الفريقَـيْنِ، وكلٌّ منهما معذورٌ في ما قاله وذهب إليه؛ فالأنباريُّ لم يُظهر كعادتِه في سائر مصنَّفاتِه المصادرَ التي أفادَ منها، فلم يُصرِّحْ بها ولا بأسماء أصحابِها، فقد كانَ يَذْكرُ عباراتٍ غائمةً فقط، مِن مثل: (واختلفَ العلماءُ، وذهب آخرون، وزعم بعضُهم، وذهبَ قومٌ، وقيلَ، وذهبَ الأكثرون، وتمسَّكوا ...)؛ ممَّا أعطى الحريةَ للباحثين للتكهُّنِ والاستنباطِ، والخروجِ بنتائجَ شتَّى أَوْصَلَتْها إليهم معرفةُ كلِّ واحدٍ منهم بمصادر العلم.

فالذين ذهبوا إلى أنَّ الأنباريَّ مسبوقٌ بابن السرَّاج وقفوا على كلامِ المتكلِّمِين عن (**الأصولِ في النحو**)، المعظِّمين له، ونسوا كلامَ الآخرين الذي يدلُّ دلالةً دامغةً على أنَّـه كتابٌ في قواعدِ النَّحو انتزعَه مِن **كتابِ سيبويه**، مِن مثل قولِ أبي عبد اللَّه المرزباني (ت٣٨٤هـ): « صنَّفَ - يعني ابنَ السرَّاج - كتابًا في النحوِ سمَّاه (**الأصول**) انتزعَه مِن أبواب (**كتابِ سيبويه**)، وجعلَ أصنافَه بالتقاسيم على لفظِ المنطقيين، فأُعجب بهذا اللفظِ الفلسفيون. وإنما أدْخلَ فيه لفظَ التقاسيم؛ فأمَّا المعنى فهو كلُّه مِن (**كتاب سيبويه**) على ما قسَّمَه ورتَّبَه، إلا أنَّـه عوَّل فيه على (**مسائل الأخفش**) ومذاهب الكوفيين، وخالفَ أصولَ البصريين في أبواب كثيرةٍ لتركِه النظرَ في النحوِ وإقباله على الموسيقى »[١].

والذين قالوا بأنَّـه مسبوقٌ بأبي عليٍّ الفارسي (ت٣٧٧هـ) استندوا إلى ولعِه الشديد بالقياس، وممارساته التطبيقية له في كُتبِه التي وصلَتْنا. لكنَّ أحدًا لم يُخرج إلينا مُصنَّفًا مستقلًا أَلَّفَه الفارسيُّ في علم أصول النحوِ، وفرقٌ كبيرٌ بين هذه الممارسات العمليَّةِ التي كانت معروفةً منذ زمن عبد اللَّه بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، الذي قيل فيه: إنَّه « أوَّلُ مَن بعجَ النحوَ، ومدَّ القياسَ، وشرحَ العِلَلَ »[٢]، ومرورًا بسيبويه والفراء والفارسي والرماني وابن جنِّي والزمخشري، وإنْ أُولع بها الفارسيُّ أكثر مِن غيره، وبين التصنيف المستقلّ في أصول النحو[٣].

والذين رأوا في ابن جنِّي المؤسِّسَ الأولَ لعلم أصول النحوِ - وهم معذورون

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النُّحاة: ٣/ ١٤٩. (٢) طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٤.

(٣) انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو: ص١٤٤.

في ذلك - استندوا إلى ولعِه الشديد أيضًا بالقياس، حتى إنَّه قال: « وذلك أنَّ مسألةً واحدةً مِن القياسِ أنبلُ وأنبهُ مِن كتاب لغةٍ عند عيون الناس »[1]، وإلى ما بثَّه مِن قضايا ومسائل تدخلُ بامتيازٍ في مباحثِ هذا العلم، وإلى ما صرَّحَ به في مقدمة (**الخصائص**) حول الداعي إلى تأليـفِه الكتاب، فقال: « وذلك أنَّا لم نرَ أحدًا مِن عُلماء البلدَيْنِ تعرَّضَ لعملِ أُصولِ النَّحوِ على مذهبِ أصولِ الكلامِ والفقهِ »[2]، لكنَّهم غفلوا عن أنَّ (**الخصائص**) كتابٌ شاملٌ لا يختصُّ بالأصول، فقد احتوى على مسائل في اللغةِ والنَّحوِ والتصريف والاشتقاق، ومِن الظلم بمكانٍ أنْ نحصرَه في علمٍ واحدٍ مِن هذه العلوم، فضلًا عن أنَّـه لم يستوفِ مسائل علم الأصول في مؤلَّفه هذا، ولم يتحدث عن أركانِه وأدلَّتِه الإجماليَّة، وإنما أخذ من كلِّ شيءٍ بطرفٍ يسيرٍ لا يصلحُ به أنْ يكونَ كتابًا منهجيًّا متخصصًا في أصول النحوِ.

لذلك كلِّه لم يكن مستغربًا أنْ يصرِّح أبو البركات الأنباريُّ بابتكارِه التأليف في هذا العلمِ؛ إذ لم يسبقه أحدٌ كما رأينا إلى هذا التأليف المتخصِّص، الذي جمعَ فيه صاحبُه الأدلةَ الكليَّةَ للعلم كما ارتآها هو بخلفيتِه الفقهية والأصوليَّةِ.

والذين ذهبوا إلى أنَّ الأنباريَّ هو متأثِّـرٌ تأثرًا كبيرًا بكتب عُلماء أصول الفقه الشافعيِّ السابقين له، هم معذورون - أيضًا - في ما ذهبوا إليه؛ إذ إنَّ الدلائلَ كلَّها تشيرُ إلى ذلك[3]، ولم ينكر هو ذلك؛ فقد صرَّحَ أنَّـه ألَّفَ أصولَ النحوِ « على حدِّ أصولِ الفقه، فإن بينهما مِن المناسبةِ ما لا يخفى؛ لأنَّ النحوَ معقولٌ مِن منقول، كما أنَّ الفقهَ معقولٌ مِن منقول »[4]، كما أنَّـه عرَّف أصولَ النحوِ بقولِه: « اعلم أنَّ أصولَ النحوِ هي أدلَّـةُ النحوِ التي تفرَّعت عنها فروعُه وفصولُه، كما أنَّ معنى أصول الفقه أدلَّة الفقه التي تفرَّعت عنها جملتُه وتفصيلُه »[5]. ولم يكن الأنباريُّ بدعًا في هذا،

---

(١) الخصائص: ٢/ ٨٨.
(٢) الخصائص: ١/ ٢.

(٣) مِن ذلك على سبيل المثال: تعريفاتُه لكثيرٍ مِن مصطلحات العلم التي تتطابق مع مصطلحات الأصوليين، واختياره استصحابَ الحال دليلًا من أدلة النحو، وإسقاطُه الإجماع مِن أدلَّةِ النحو، والأمثلةُ الفقهية الكثيرةُ التي ضربَها في أثناء حديثه عن الأدلة الإجمالية، واللغة الفقهية التي أدار بها الحديث في الكتاب، وإيراده حُجج المخالفين إنما كان ردًّا على الرأي الآخر لبعض الأصوليين المخالفين لمذهبِه.

(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٨٤.

(٥) لمع الأدلة: ص٨٥.

فقد راودت الفكرةُ نفسُها مخيِّلةَ ابن جنِّي عند تأليفِه (**الخصائص**)، وأراد - كما مرَّ - عملَ أصولٍ للنحوِ على مذهبِ أصول الكلام والفقه[١].

واستدلَّ مَن ذهبَ إلى أنَّ الأنباريَّ إنما اقتبسَ كتابَه هذا مِن كتابِ (**المنخول**) لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، بشيءٍ مِن التصرُّف والإيجاز بأمورٍ، منها[٢]:

أ - أنَّ حديثَ الأنباريِّ عن منكري القياس إنما كانَ يقصد المنكرين له مِن الحشوية والداودية وجملة الخوارج والروافض، وهذا مَا تحدَّثَ عنه الغزالي في الباب الأول من كتاب القياس في (**المنخول**).

ب - أنَّ بعضَ التشبيهات والنصوص الواردة في (**لمع الأدلة**) قد أتت بتمامِها من قبلُ في (**المنخول**)، نحو المثال الذي ساقَه الأنباريُّ عند حديثه عن نقل الآحاد وأنَّـه يفيد العلم الضروريَّ كخبر التواتر، إذا اتَّصلت به القرائن: « لو رأيْنَا رَجُلًا مَعْروفًا بالوقارِ والسَّكينةِ حافِيًا حاسرًا، يُظْهِرُ النَّوْحَ وَالعَوِيلَ، ويقولُ: إنه قد فَقَدَ حَميمًا، فإِنَّا نَعْلَمُ ضَرورَةً صِدْقَهُ فِي مَا يُخْبِرُ »[٣]، فقد ذكره الغزالي في (**المنخول**) معزوًّا إلى النَّظَّام.

ج - أنَّ بعضَ التعريفاتِ التي أوردَها الأنباريُّ موجودةٌ في (**المنخول**) مع فارق طفيفٍ بينهما، نحو تعريف الأنباري للنقض بأنَّـه « وجود العلة ولا حكم »، وتعريف الغزالي له في (المنخول) بأنَّـه « **إبداء العلة مع تخلُّف الحكم** ».

والحقُّ أنَّ مَا وصلَ إليه الباحثُ مِن نتيجةٍ فيه تجنٍّ كبيرٌ على الأنباريِّ وصنيعِه في (**لمع الأدلَّة**)، فثمَّةَ فرقٌ كبيرٌ بين حديث الرَّجُلَـيْن، وإن اتفقت أفكارُهما وموضوعاتُهما، ولا غرابةَ في ذلك، فكلاهما ربيبُ المدرسةِ النظامية، والمتقلِّدُ بتقاليدِها العلمية، وكلاهما شافعيُّ المذهبِ، وكلاهما - أيضًا - نَشَأَ على مؤلَّفات الأئمة الكبار أمثال البرهان الشيرازي، والإمام الجويني. كما أنَّ المتصفِّحَ لكتبِ

---

(١) انظر: الخصائص: ١/ ٢.

(٢) انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو: ص١٥٩ - ١٦١.

(٣) لمع الأدلة: ص٩٤ - ٩٥.

علماء أصول الفقه السابقين للغزاليِّ يجدُ أنَّـهم تناولوا قبلَه الموضوعات والحدود والردود نفسها التي ادَّعى الباحثُ اقتباسَ الأنباريِّ لها مِن منخول الغزالي:

- فقد سُبِقَ الغزاليُّ في ما أوردَه مِن ردود على منكري القياس بما ذكره الشيرازيُّ (ت٤٧٦هـ) بمزيدٍ مِن التفصيلِ في كتابيه: (**التبصرة في أصول الفقه**)[1]، و(**شرح اللمع في أصول الفقه**)[2].

- وسُبق الغزاليُّ في المثال الذي عزاهُ إلى النظَّام، في إفادة خبرِ الآحاد العلمَ الضروريَّ إذا اتصلت به القرائن، بما ذكره الإمام الجويني (ت ٤٧٨هـ) في كتابِه (**البرهان في أصول الفقه**)[3].

- وسُبِق الغزاليُّ - أيضًا - في تعريفِه النقضَ، بما عرَّفَه به إمامُ الماتريدية أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي (ت٣٣٣هـ)[4]، والإمامُ الشيرازيُّ في (**المعونة في الجدل**)[5].

وأمَّا الذي ذهبَ إلى أنَّ الأنباريَّ لم يكن إلا ناقلًا عن كتبِ الشيرازيِّ الخمسة، فقد استندَ إلى وجودِ عشرة مظاهر مِن الشَّبَـهِ بين مؤلَّفاتِ الرَّجُلَـيْنِ، تدلُّ عنده دلالةً قاطعةً « على أنَّ أبا البركات استلَّ كلَّ مَا كتبَه في أصولِ النَّحوِ مِن كتبِ الشيرازيِّ السابقة كما هي، ثُمَّ استبدلَ بالأمثلة الفقهية التي فيها أمثلةً مِن النحوِ والصرفِ »[6].

والحقُّ أنَّ تلك المظاهر التي ذكرها الباحث تفيد أنَّ الأنباريَّ أفادَ بلا شكٍّ - إلى حدٍّ كبيرٍ - مِن مؤلَّفات الشيرازي المذكورة، لكنَّ مِن المغالاة والمبالغة في الوقت نفسِه أنْ نُلْغِيَ جهدَ الأنباريِّ في الكتابِ، ونقفَ به عند حدِّ استبدال الأمثلةِ النحوية والصرفية بالأمثلة الفقهية.

ومع تسليمنا بما ذهبَ إليه الباحث، فإنَّ هذه الأمثلةَ النحويَّةَ والصرفيةَ، التي لا يخلو منها فصلٌ واحدٌ مِن فصول الكتاب، قد طغت واستولت عليه استيلاءً كبيرًا،

(١) ص٤١٩ - ٤٣٥. (٢) ٢/ ٧٦٠ - ٧٨٧.

(٣) ١/ ٥٧٦.

(٤) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٥/ ١٣٦.

(٥) ص١٠٤.

(٦) قياس العكس في الجدل النحوي: ١/ ٩٢ وما بعدها.

فلا تكادُ تتساوى معها مِن حيثُ الكمُّ تلك التأثيراتُ الفقهية، مع ما ينضاف إلى ذلك مِن مخالفاتٍ أبداها الأنباريُّ تجاهَ آراءِ الشيرازيِّ[١].

كما أنَّه إذا كنَّا قد أقررنا سلفًا بأنَّه مِن البدهيِّ أنْ يتأثَّر الأنباريُّ بمناهجِ الفقهاء والأصوليين وينسجَ على منوالِـهم؛ من أجل ابتكار هذا النمط مِن الأصول في النحوِ كما هو موجودٌ في الفقه، وأنَّه صرَّحَ بذلك، ولم يدلِّس على القارئ أو يُـعَـمِّ ذلك عليه، فمِن البدهيِّ - أيضًا - أنْ يكونَ الأنباريُّ متأثِّـرًا في المقام الأوَّل بشيخِ النظاميَّةِ الأول أبي إسحاق الشيرازي، وهو الذي بُـنِـيَت المدرسةُ برَسْمِـه، وظَلَّ يدرِّس بها سبعة عشر عامًا، وصنَّفَ لتلامذتِـه بها (التنبيه)، و(المهذَّب) في الفقه، و(النُّكت) في مسائل الخلاف، و(اللمع) وشرحه، و(التبصرة)، و(الملخَّص) و(المعونة) في الجدل، و(طبقات الفقهاء) وغيرها، وتخرَّجت على يديه عدة أجيال[٢]، حتى رُوي أنَّه قال: « خرجتُ إلى خراسان، فما دخلتُ بلـدةً، ولا قـريةً إلا وكان قاضيـها أو مفتيها أو خطيبـها تلميذي أو مِن أصحابـي »[٣].

وعلى الرغم مِن تأثُّر الأنباريِّ - أيضًا - بعلم الحديث ومصطلحِه[٤]، كما ظهرَ ذلك جليًّا في الأبواب المتعلِّقة بالدليل الأول (النقل)، فإنَّ أحدًا لم يجرؤ أنْ يتهمَه بما اتهمَه به صاحبُنا، بل عدَّها أحدُ النابهين من الدارسين دليلًا على إبداعِ الأنباريِّ في الإتيان بمؤلَّف غيرِ مسبوقٍ إليه[٥].

(٢/٦) أثرُ النصِّ في التالين:

لم يُلحظ أيُّ نشاطٍ تأليفيٍّ في أصول النحو العربيِّ طَوَالَ قرونٍ ثلاثةٍ بعد وفاة

---

(١) مِن ذلك على سبيل المثال اختلافهما حول مفهومِ العلَّةِ وتأثيرِها، فبينما يراها الشيرازيُّ علَّـةً فقهيَّـةً غير موجبة ولا مؤثرة بذاتِها، يراها الأنباريُّ في النحوِ كالعلة العقلية الموجبة؛ الأمر الذي أدَّى إلى اختلاف رأييهما في عددٍ مِن مباحث الكتاب. راجع الفصول: السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر من (لمع الأدلة).

(٢) انظر: وفيات الأعيان: ١/ ٢٩ - ٣١؛ ونظام الملك.. دراسة تاريخية في سيرتِه وأهم أعماله خلال استيزاره: ص٣٧٢، ٣٧٣.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ٢١٦.

(٤) انظر الحديث عن ثقافته الدينية: ص١٣ - ١٤.

(٥) انظر: أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية: ص١٥٤.

الكمال الأنباريُّ حتى جاءَ الجلالُ السيوطيُّ في النصف الثاني من القرن التاسع، ونازعته نفسُه في وضعِ كتابٍ جديدٍ في أصول النحوِ، ولم يكن له علمٌ بكتاب (**لمع الأدلَّةِ**)، فألَّفَ كتابَه (**الاقتراح**) الذي استمدَّ أكثرَ مادته - كما ذكرَ في المقدِّمة - مِن (**الخصائص**)، ثمَّ لمَّا أتمَّه وقفَ على كلامِ الأنباريِّ في (**نزهة الألباء**)، الذي نصَّ فيه على ابتكارِه مؤلَّفَيْنِ لفنَّيْنِ لم يُسبَق إليهما، هما: (**الإغراب في جدل الإعراب**)، و(**لمع الأدلة في أصول النحو**)، فوقفَ عليهما وأفادَ منهما، بالإضافة إلى ما نقلَه عن (**الإنصاف في مسائل الخلاف**)[1].

هذا ما ذكرَه السيوطي في مقدمة (**الاقتراح**)، بعدَ حديثِه عن صنيعِه الذي جلبَ عليه نقدَ كثيرٍ مِن الدارسين؛ إذ نصَّ أنَّ كتابَه هذا « كتابٌ غريبُ الوَضْعِ، عجيبُ الصُّنع، لطيفُ المعنى، طريفُ المبنى، **لم تسمح قريحةٌ بمثاله، ولم ينسج ناسجٌ على منوالِه، في علمٍ لم أُسبق إلى ترتيبِه، ولم أُتقَدَّم إلى تهذيبِه**، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبةِ إلى الفقه »[2].

والناظرُ إلى كتاب (**الاقتراح**) يجدُ آثار (**لمع الأدلة**) واضحةً وجليَّـةً، سواءٌ كان ذلك في فهمِ السيوطيِّ لـ (أصول النحو) المطابق تمامًا لفهم الأنباري، أو في نقولِه العديدة من (**اللمع**). ويكفي أنْ ندلِّل على ذلك بأنَّـه:

- نقلَ الفصولَ: الرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن من (**لمع الأدلة**)، وضمَّنها بنوعٍ مِن التصرُّف في نهاية كتاب (السماع) مِن (**الاقتراح**)[3].

- نقلَ بعضَ الفصل السابع عشر (في كون الطرد شرطًا في العلة)، وجعله ضمن حديـثِه عن قوادحِ العلة في (**الاقتراح**)[4].

- حذفَ الشواهدَ الواردة في الفصل الثامن عشر (في كون العكس شرطًا في العلة)، ونقلَ الفصلَ بتمامِه في (**الاقتراح**)[5]، دون التنبيه على أنّه منقولٌ عن الأنباريِّ.

---

(١) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ص٦ - ١٢.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو: ص٦ - ١٢. وانظر آراء الدارسين حول هذا في: فيض نشر الانشراح مِن روض طي الاقتراح.. دراسة في أصول النحو (رسالة ماجستير): ص١٣٨- ١٤٠.

(٣) ص١٨٠ - ١٨٦.

(٤) ص٣٣٢ - ٣٣٣.

(٥) ص٣٣٦ - ٣٣٧.

- أتى بالفصلِ العشرين كاملًا (في إثبات الحكم في مَحَلِّ النصِّ بماذا يثبت: بالنصِّ أم بالعلة؟)، في الفصل الرابع الخاص بمسائل العلة من (**الاقتراح**)[١].

- لخَّصَ الفصلَ الحادي والعشرين (في إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة)، وأتى به ضمن حديثه عن مسالك العلة في (**الاقتراح**)[٢].

- نقلَ الفصلَ الثاني والعشرين (في الأصل الذي يُرَدُّ إليه الفرع إذا كان مختلفًا فيه) بتمامِه في (**الاقتراح**)[٣]، غير أنَّـه قدَّمَ فيه الأمثلةَ وأخَّرَ.

- نقلَ الفصلَ الثالث والعشرين (في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة) بصورة مختصرة، ضمن الحديث عن (القوادح في العلة) في (**الاقتراح**)[٤].

- لخَّصَ الفصلَيْن: الرابع والعشرين، والخامس والعشرين، وأتى بهما في كتابِه الخامس من (**الاقتراح**)، تحت عنوان: (في أدلَّةٍ شتَّى)[٥].

- نقلَ جُلَّ الفصل السابع والعشرين (في معارضة النقل بالنقل) في المسألة الأولى من الكتاب السادس في (**الاقتراح**)[٦].

- نقلَ الفصلَ الثامن والعشرين (في معارضة القياس بالقياس) بصورة مختصرة، في المسألة الرابعة من الكتاب السادس في (**الاقتراح**)[٧].

- نقلَ بعضَ الفصل التاسع والعشرين (في استصحاب الحال)، في صدر الكتاب الرابع من (**الاقتراح**)[٨].

ويبدو أنَّ صنيعَ السيوطيِّ في (**الاقتراح**) من جانبٍ، وشهرتَه وذيوعَ صيتِه مِن جانب آخر، قد جعلا أذهانَ العلماءِ وهممهم تنصرفُ إلى (**الاقتراح**) دون الرجوعِ إلى أصلِه (**لمع الأدلة**)، الذي أخذَ عنه السيوطيُّ قسطًا كبيرًا في كتابِه هذا، فصُرفت إليه همَمُ اثنين مِن العلماء، فقامَ كلٌّ منهما بشرحِه والتعليق عليه. أمَّا الأول فهو محمد عليُّ بن محمَّد علان بن إبراهيم الصديقي الشافعي (ت١٠٥٧هـ)،

---

(١) ص٢٧٦ - ٢٧٨.
(٢) ص٣٢٣ - ٣٢٥.
(٣) ص٢٤٧ - ٢٤٨.
(٤) ص٣٣٨ - ٣٣٩.
(٥) ص٣٧٩ - ٣٩٥.
(٦) ص٣٩٦ - ٣٩٩.
(٧) ص٤٠٣ - ٤٠٤.
(٨) ص٣٧٤.

وكتابه (**داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح**)[١]، **وأمَّا الآخر فهو أبو عبد الله محمد** ابن الطيب الفاسي الشرقي (ت١١٧٠هـ)، وكتابه (**فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**)[٢].

ولم يُفْرَدْ علمُ أصول النحوِ بمؤلَّفٍ مستقلٍّ بعد الجلالِ السيوطيِّ، **إلا في** النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري، على يد أحدِ عُلماء الجزائر، وهو يحيى بن محمد الشاوي الجزائري (ت١٠٩٦هـ)، الذي أرادَ أن يجمعَ مختصرًا من متفرقات كلامِ النحويين؛ ليكونَ « مرجعًا للنحويِّ في التعويلِ »[٣]، فألَّف كتابَه (**ارتقاء السيادة في أصول النحو**)، الذي قسَّمَه ورتَّبَه على نحو ما فعل السيوطيُّ في (**الاقتراح**)؛ إذ جعلَه في مقدمةٍ اشتملت على مسائل عدَّة، وكُتبٍ سبعةٍ؛ فجعلَ الكتب الأربعة الأولى لأدلة النحوِ الأربعة التي اختارها السيوطي: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال، وهي نفسها الأدلة الثلاثة التي اختارها الأنباريُّ، منضافًا إليها دليل (الإجماع) الذي استنبطه السيوطي مِن ظاهر كلام ابن جنِّي. ثم جعل الكتاب الخامس في أدلة شتَّى، وهي نفسها أنواع الاستدلالات التي ذكرها الأنباريُّ في الفصل الرابع والعشرين من (**اللمع**). وجعل الكتاب السادس في التعارض والترجيح بين الأدلَّة، وهو ما خصَّصَ له الأنباريُّ الفصول: السادس والعشرين، والسابع والعشرين، والثامن والعشرين من (**لمع الأدلة**). ثم جعل الكتاب السابع في أحوال مستنبطة، من مثل الحديث عن: أول مَن وضع النحو والصرف، وتلاميذ أبي الأسود الدؤلي، والخليل بن أحمد، وسيبويه، والكسائي، وشروط المستنبط لمسائل هذا العلم.

والمتتبعُ لما هو مدوَّنٌ في هذا المختصر يجدُ آثارَ (**لمع الأدلة**) باديةً فيه بقوةٍ، وإنْ لم يُصرِّح صاحبُه بذلك، ليس فقط في كثرة النقولِ المأخوذة عنه، ولا في

---

(١) قام بتحقيقه سعد منصور عرفة، في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، سنة ١٩٧٧م. ثُمَّ أعادَ أويس ياسين ويسي تحقيقَه، في رسالة ماجستير بجامعة حمص، سنة ٢٠١١م.

(٢) صدر عن دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، بتحقيق محمود يوسف فجال، سنة ٢٠٠٠م.

(٣) ارتقاء السيادة في أصول النحو: ص٣٠.

التقسيمات المنهجية التي اقتبسها منه، بل في العبارات نفسها التي صاغَها الأنباريُّ ونقلَها بتمامها المؤلِّف هنا، مِن مثل:

- حديثِه عن فائدة أصول النحو: « التعويلُ على إثبات الحُكم بالحُجَّةِ؛ ليرتفعَ عن حضيض التقليد »[١]، وهو ما يوافق عبارة الأنباري في (**لمع الأدلة**): « التعويل في إثبات الحكم على الحُجَّة والتعليل، والارتفاع مِن حضيض التقليد إلى يفاعِ الاطلاع على الدليل »[٢].

- تعريفِه القياسَ وأهميته: « وهو حملُ غير منقول على منقول في معناه، وهو معظم مسائل النحو؛ ولذا قيل في حدِّه: علمٌ مُستخرَجٌ بالمقاييس، وقيل في مدحه: إنما النحو قياسٌ يُتبع »[٣]، وهو ما قاله الأنباريُّ في الفصلين: العاشر، والحادي عشر من (**لمع الأدلة**)[٤].

- مثالِه الذي ضربه للتدليل على الفرق بين القياس في اللغة والنحو: « ولولا القياس لانسدَّ بابُ النحو، بخلاف اللغة فلا قياس فيها، ومِن ثم لم يُسَمَّ كلُّ مستقرٍّ فيه (قارورة) وكل مستدير (دارًا) »[٥]، وهو ما أتى به الأنباري في (**لمع الأدلة**)، في قولِه: « ألا ترى أنَّ اللغةَ لمَّا وُضعت وضعًا نقليًّا لا عقليًّا لم يجز إجراءُ القياسِ فيها، واقتُصر فيها على ما وردَ به النقل؟ ألا ترى أنَّ القارورة سُمِّيت قارورةً لاستقرار الماء فيها، ولا يُسمى كلٍ ما يستقرُّ فيه شيءٌ قارورة؟ وكذلك سُمِّيت الدارُ دارًا لاستدارتها، ولا يُسمى كلُّ شيء مستدير دارًا؟ »[٦].

- حديثِه عن أركان القياس الأربعة: « وأركان القياس: أصلٌ، وفرعٌ، وحكمٌ، وعلة جامعة، كرفع ما لم يسم فاعله قياسًا على الفاعل، بجامع الإسناد »[٧]، وهو ما يوافق عبارة الأنباري في (**لمع الأدلة**): « ولا بدَّ لكلِّ قياسٍ مِن أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلَّة، وحُكم، وذلك مثل أنْ تُركِّبَ قياسًا في الدلالة على رفعِ ما لم يُسمَّ

---

(١) ص٣٦.
(٢) لمع الأدلة: ص٨٥.
(٣) ص٦١.
(٤) لمع الأدلة: ص١٠٧، ١١٠.
(٥) ص٦٢.
(٦) لمع الأدلة: ص١١٥.
(٧) ص٦٢

فاعلُه... »[١].

لذلك كلِّه لم يكن غريبًا أنْ يُصرِّح محقِّقُ الكتابِ في مقدمة التحقيق، أنَّ الشاويَّ أفادَ من الأنباريِّ واعتمدَ عليه في تأليفه الكتاب[٢].

(٢/٧) المآخذُ على (لمع الأدلة):

لم يسلم عملُ الأنباريِّ مِن انتقادات وُجِّهت إليه قديمًا وحديثًا، وهذا شيءٌ بدهيٌّ في مثل تلك النصوص المبكِّرة، التي تفتقرُ غالبًا إلى بعضِ الجوانبِ التنظيميَّةِ والمنهجيَّة.

* **أمَّا النقدُ القديمُ** فتمثَّلَ في حديث السيوطي في (**الاقتراح**) عن كتابي الأنباريِّ (**لمع الأدلة**) و(**الإغراب في جدل الإعراب**)، حينما قال: « فتطلَّبتُ هذين الكتابَيْنِ حتى وقفتُ عليهما، فإذا هما لطيفان جدًّا، **وإذا في كتابي هذا مِن القواعدِ المهمَّةِ والفوائد ما لم يَسْبِق إليه، ولم يُعرِّج في واحدٍ منهما عليه** »، وفي قولِه: « وقد أخذتُ مِن الكتاب الأوَّل [أي: لمع الأدلة] اللُّباب »[٣]، الذي فيه إيماءٌ إلى أنَّ فيه ما لا يُحتاج إليه في المرادِ، ففيه حشوٌ وإطناب، على حدِّ قولِ ابن علَّان في شرحه على (الاقتراح)[٤].

* **وأمَّا انتقادات المعاصرين** التي وُجِّهت إلى (**لمع الأدلة**)، فتمثَّلت في:

١ - تأثُّر الأنباريِّ الشديد بعلم أصول الفقه، وانسياقُه الواضح خلفَ الأصوليين؛ الأمر الذي أدَّى إلى:

أ - التقصير الشديد في وضعِ المصطلحات الفقهية في موضعها الصحيح من اللغة والنحو[٥].

ب - عدم وضع حدٍّ فاصلٍ بين العِلْمَيْنِ: علم أصول الفقه، وعلم أصول

---

(١) لمع الأدلة: ص١٠٨.
(٢) ارتقاء السيادة: ص٢٢ - ٢٣.
(٣) الاقتراح: ٩ - ١٢.
(٤) داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح، تحقيق: أويس ياسين: ص٢٢.
(٥) انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو: ص١٥٦ - ١٥٧. واستدلَّ الباحثُ على ذلك بما نقلَه الأنباريُّ مِن اختلاف العلماء حول شرط نقلِ التواتر، وقال بأنَّ هذا إن كان جائزًا في أصول الفقه ومصطلح الحديث فهو غيرُ مقبول في أصول النحو. وانظر أيضًا: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ص٢٣٢ - ٢٣٤.

النحو[١].

ج - عدم التنبُّه إلى ما لكُلِّ علمٍ مِن خصوصيةٍ يمتازُ بها عن الآخر؛ الأمر الذي أدَّى إلى إدخال اختلافات الفقهاء في الحدود، والمصطلحات، وأنماط الاستدلال، إلى (أصول النحو)؛ مما أعطى صورةً غيرَ صادقة للنحو العربي[٢].

٢ - عدم التوفيق في إيرادِ فصول الكتابِ بطريقة متناسقة: إذا كان التنظيمُ والتنسيق مِن أهمِّ سماتِ الأنباريِّ في مؤلَّفاتِه كما ذهب إلى ذلك بعضُ الدارسين[٣] فإنَّ ذلك لم يكن موجودًا في (**لمع الأدلة**)، والدليلُ على ذلك:

أ - أنَّ حديثَه عن أدلة النحو الثلاثة التي ارتضاها لم يكن عادلًا، فخصَّصَ للدليل الأول (النقل) سبعة فصول، بينما جعل للثاني (القياس) خمسة عشر فصلًا، وخصَّص للدليل الثالث (استصحاب الحال) فصلًا واحدًا، هو الفصل التاسع والعشرون.

ب - أنَّـه فصلَ بين الأدلة وبعضِها البعض بمسائلَ وأنماطٍ مِن الاستدلال أقلَّ شأوًا من الأدلة نفسِها؛ ففصلَ بين (القياس) و(استصحاب الحال) بحديثه عن (الاستدلال بالاستحسان)، وحديثه عن (التعارض بين الأدلة)، وكان أولى به أنْ يُؤخِّرَ ذلك.

ج - أنَّ مباحثَ الدليل الواحد أتت عنده متفرِّقةً لا يجمعها نظامٌ؛ فتحدثَ على سبيل المثال عن معارضة النقل بالنقل بعد حديثه عن القياس، وكان الأَوْلى أنْ ينضمَّ إلى فصول الدليل الأول (النقل)، وتحدَّثَ كذلك عن معارضة القياس بالقياس بعد أنْ أوردَ الكلام على معارضة النقل بالنقل، وكان الأَوْلى أنْ يكونَ بعد الكلام عن القياس مباشرة.

---

(١) قال جميل علُّوش: « ومِن هذا القبيل: الأمثلة التي ضربها على قياس الشبه، وحديثه عن نقل أهل الأهواء، والمقارنة بين النقل والشهادة. إنَّ هذه الأمثلة لازمةٌ في علم الحديث، فما لزومُها في اللغة والنحو وقد فسدت السلائق وانقضت عصور الاستشهاد؟ ». انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو: ص١٥٨.

(٢) انظر: قياس العكس في الجدل النحوي: ١/ ١٠٧-١٠٩، ١٤٢-١٤٤.

(٣) انظر: أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية: ص٢٤١.

(٢/٨) النشرات السابقة:

سبقَني إلى نشرِ هذا الكتابِ أستاذان، هما:

* **الأول: الأستاذ سعيد الأفغاني** عام ١٩٥٧م، عند نشرِه لـ (**لمع الأدلة**) مع (**الإغراب في جدل الإعراب**) بالجامعة السورية، وقد اعتمد في تحقيقه للنصِّ على نسخةٍ مكتبة عاطف أفندي بتركيا، وهي كما سنعرف في وصف النسخ نسخةٌ ناقصةُ المقدمة، والأربعة فصول الأولى، وبعض الفصل الخامس.

لكنَّه اجتهدَ في ترقيعِ ما نقصَ من النصِّ اعتمادًا على ملخَّصٍ لـ (**اللمع**) وقف عليه بمكتبة محب الدين الخطيب، بالإضافة إلى نقول السيوطي الكثيرة عن (**لمع الأدلة**) في كتابِه (**الاقتراح**). ومِن الإنصاف القولُ بأنَّ الأفغانيَّ وُفِّـقَ إلى حدٍّ كبيرٍ في الوصولِ بالنصِّ إلى الكمالِ، غير أنَّ ثمَّةَ أشياء وقعَ فيها نتيجةَ عدم وقوفِه على نسخةٍ كاملةٍ مِن النصِّ تُعبِّـرُ عن أسلوبِ المؤلِّف، وليس أسلوب الناقلين عنه.

لذا وَجَّهَ إليه الدكتور عطية عامر سهامَ النقدِ في نشرتِه للكتابِ نفسه، والتي نعرضُ لها بعد قليل، فقال: « وأمَّا ذلك النشر الذي قامَ به سعيدُ الأفغاني فلا يمكنُ الاكتفاءُ به أيضًا؛ وذلك لأنَّ الناشرَ قد اعتمدَ على مخطوطةٍ ناقصةٍ، وأخرى ملخصة تلخيصًا مخلًّا. ومثل هذا النوع من النشرِ معيبٌ، مِن الخطأ الوقوف عنده، ولقد كانَ مِن الواجبِ أنْ يعطيَ الأستاذ اسمَ (مَا أمكنني العثور عليه مِن لمع الأدلة في أصول النحو) عنوانًا لما قامَ بنشرِه. ثم إنَّ الناشرَ قد ارتكبَ زيادةً على ذلك نوعَيْنِ مِن الخطأ في ما قدَّمَه مِن نشرٍ، النوع الأول: أخطاء تُفسد المعنى الذي أرادَهُ الأنباريُّ؛ وذلك إمَّا نتيجةً للتحريف في النصِّ، وإمَّا نتيجةً لسقوط فقرات طويلةٍ مِن النصِّ. والنوع الثاني: أخطاءٌ تُشوِّهُ النصَّ الأصليَّ للكتاب؛ وذلك لأنَّ الأستاذَ يضعُ في صُلب النصِّ الأصليِّ زياداتٍ وتعليقاتٍ يدَّعي أنَّـها موضحةٌ، ينقلُها أحيانًا من السيوطي، وأحيانًا مِن تأليفِه، محاولًا أنْ يُصلحَ بها أسلوبَ المؤلِّف. ولقد كانَ مِن الواجب أنْ يكونَ مثلُ هذا النوع مِن الزيادات والتعليقات هو الهامش... وأخيرًا

فإنَّ الفهارسَ التي أضافها الأفغانيُّ غيرُ كافيةٍ لمثل هذا النوعِ مِن المؤلَّفات »[١].

* **وأمَّا الآخر فهو الدكتور عطية عامر**، عام ١٩٦٣م، ونشره بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت. واعتمدَ في تحقيقه للنصِّ على النسخة الكاملة للنصِّ التي تحتفظ بها مكتبة جامعة ليدن، ناقدًا مَا أوردَه السيوطيُّ عن الأنباريِّ في كُتبِه مِن فقراتٍ، وما نشرَه سعيد الأفغاني، في الهامش الأول مِن النصِّ، وجعل الثاني للتخريج والتعريف بما غمضَ في النصِّ. كما خدمَ المحققُ النصَّ بمقدمةٍ بالعربية وأخرى بالفرنسية، وباثني عشر كشَّافًا تحليليًّا.

ورغم ما لدى المحقق مِن خبرةٍ في التحقيق، وتمرُّسٍ - كما كنتُ أظنُّ - بأسلوب الأنباريِّ؛ إذ حقَّقَ له ثلاثةَ نصوصٍ أخرى بخلاف (**لمع الأدلة**)، وهي: (**زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء**)، و(**نزهة الألباء في طبقات الأدباء**)، و(**حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود**)، ورغم تتبعِه الشديدِ لعثرات النشرةِ الأولى، ومقارنتِه الدائمة بينها وبين عمله في هذه النشرة - فإنَّه قد وقعَ في سقطاتٍ غيرِ قليلة، جعلت مِن إعادةِ النظرِ في التحقيقِ أمرًا لازمًا. وتتلخَّصُ أسبابُ هذه العثرات في:

١ - **عدم درايتِه بطبيعة النصِّ والموضوع الذي يُعالجه**: وقد أدَّى ذلك إلى نقاطِ ضعفٍ في دراسته للنصِّ وفي تحقيقِه:

- أمَّا في دراستِه فقد شنَّ هجومًا لا يستحقُّ على الأنباريِّ لزعمِه أنَّه أولُ مَن ابتكرَ (علم أصول النحو)، وأنَّ كثيرًا مِن العلماء السابقين له قد عالجوا هذا الموضوعَ وألَّفوا فيه مِن قبل، وأطلقوا على تلك المؤلَّفات اسمَ (أصول النحو)، وهو الاسم نفسُه الذي ارتضاه الأنباريُّ، وحرصَ عليه. وذكر أنَّه مِن الغريب « أنْ يذكرَ الأنباريُّ نفسُه في (نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء) أنَّ ابن السرَّاج صنَّفَ كتاب (**الأصول**)، جمع فيه أصولَ العربيَّةِ، وهو تصريحٌ قاطعٌ يدلُّ على معرفة الأنباريِّ لأصول ابن السرَّاج »[٢]!!

---

(١) لمع الأدلة، تحقيق عطية عامر: ص١٦ - ١٧.

(٢) لمع الأدلة، تحقيق عطية عامر، (المقدمة): ص٩ - ١٠.

- وأمَّا في التحقيق فإنَّه لم يرجعْ إلى مصادرِ الأنباريِّ ومظانِّه الأصولية التي نقلَ عنها ولم يُصرِّح بها؛ ومِن ثَمَّ فإنَّه لم يُقابل رأيَه بآرائهم، ولم يُظهر أوجه الشَّبَه والاختلاف بين ما هو مدوَّنٌ في (**لمع الأدلة**) وما هو موجود في هذه المصادر؛ الأمر الذي أدَّى إلى خلوِّ هامشِ التحقيقِ والتخريج مِن أيَّةِ إضاءاتٍ ضروريةٍ في مثلِ هذا النصِّ.

- كذلك جاءَ النصُّ مليئًا بجملة مِن التصحيفات والتحريفات الناجمة عن عدم فهمِ النصِّ، وعدم التمرُّس بأسلوب المؤلِّف، من ذلك:

- ص٣٠: جاء الشطر الثاني من الشاهد الشعري عنده: (لا نرى فيه **غَريبًا**)، بالغين المعجمة. والصواب أنَّـها بالعين المهملة، وعريب بمعنى (مُعرِب)، مِن فعيل بمعنى مُفعِل، أي: لا نرى فيها متكلِّمًا يُخبر عنَّا ويُعرب عن حالنا.

- ص٣١: جاء الشطر الأول مِن الشاهد الشعري عنده: (فليت أبا قابوسَ ما **دَرَّ** شارقٌ)، بالدال المهملة. والصواب أنها بالذال المعجمة؛ يُقال: « لا أفعلُ ذلك ما ذَرَّ شارقٌ »، يعنون الشمس، والشارقُ: الطالع.

- ص٣١: أثبتَ المحقِّق كلامًا يُخالِف ما أرادَه المؤلِّف، فقال: (وتركُ الإدغام مع لام التعريف في **الأربعةَ عشر** حرفًا التي تُدغم فيها)، بينما الذي جاء في النسخةِ، وفي كلامِ المؤلِّف نفسه في (**أسرار العربية**): الثلاثة عشر. فظنَّ المحقِّقُ أنَّ الناسخ مخطئٌ، فأثبتَ (الأربعة) بدلًا مِن (الثلاثة)، ثم أضافَ مِن عنده بعد ذلك حرفَ اللام ومثالَها بين حاصرتَـيْن!!

- ص٦٩: جاءت الجملة الأخيرة في الفصل العشرين: (بل هما متغايران، **فلا منافاة**). والحقيقة أنَّ هاتين الكلمتين غيرُ موجودتَين في النسخة التي اعتمدها، وإنما أضافهما المحقِّق مِن عنده، ضاربًا عُرض الحائط بعبارة المؤلِّف الواردة في النسخة، وهي: (بل هُما مُتغايران، فلا تناقضَ بينهما).

٢ - عدم التمرُّس بأساليب النساخة القديمة، وعادات القدماء وأساليبهم في اللَّحَق والتضبيب وعلامتي الإهمال والإعجام: الأمر الذي أدَّى إلى:

أ- إثقال الهامش بالفروق الناجمة عن عادةِ القدماء في تسهيل الهمزة المتوسطة،

وحذف الألفات المتوسطة وعلامة المد، أو إهمال بعضِ النقط[1]، وكان أجدر به أنْ يكتفيَ ببيان هذه السمات في دراسته للنسخةِ المعتمدة، دون إثقال الهوامش بما لا فائدةَ منه للقارئ.

ب - تخطئته للناسخِ في كثيرٍ مِن العبارات والكلمات الصحيحة، ظنًّا منه أنَّه أخطأ، مِن ذلك:

- ما يضعه الناسخ مِن نقاط ثلاث أسفل بعض الحروف المهملة كالسين، تفرقةً بينها وبين المعجمة. لم يفطن المحقق إلى أنَّها علامة إهمال، فبادر بتخطئة الناسخ في كلمات مثل: (العكس، الاستحسان، الاستصحاب، الأقسام).

- لم يتنبَّه إلى بعض التصويبات والاستدراكات التي أثبتها الناسخ كلَحَقٍ في حواشي النسخة، أو تلك العبارات التي ضربَ عليها الناسخ في المتن، فبادرَ كذلك بتخطئته، من ذلك: ص٤هامش٤: خطَّأ الناسخَ في كتابة كلمة (بالنقل) بدلًا من (بالنصِّ)، رغم أنَّها مصوَّبة في الهامش الأيمن من الصفحة . ص٢٦هامش١: خطَّأ الناسخَ في كتابة كلمة (بالعلة)، وذكر أنَّها في النسخة (بالقلة)، والحق أنَّها (بالعلة)، فمن سمات الناسخ كتابة العين المتوسطة مطموسةً. ص٢٨ هامش١٣: خَطَّأ الناسخَ في كتابة (النقل ينقسم إلى هو)، وأنَّ الصواب (النقل هو)، ولم يتنبه إلى الضرب الموجود فوق الكلمتين (ينقسم إلى)... إلى غير ذلك مما نبَّهتُ عليه في هامشي التحقيق.

٣ - **عدم الاعتماد على نسخة عاطف أفندي**: الأمر الذي أدى إلى الإخفاق في الوصول بالنصِّ إلى الصورة التي تركها المؤلِّف عليه، وتجلَّى ذلك في أمور، هي:

أ - الوقوع في بعضِ الأخطاء الناجمة عن خطأ النسخة الوحيدة المعتمَد عليها، أو عدم التنبُّه إلى الخلافات اليسيرة الواقعة فيها، مِن ذلك:

- ص٣١: جاءت كلمة (الرَّجيع) في قول الشاعر: ليتَ الشبابَ هو الرَّجيع،

---

(١) مِن ذلك على سبيل المثال ما ورد في ص٢٣ - ٢٧، وهي الصفحات الأولى من النصِّ:
(والصلاة = والصلوة. مخ. * مسائل = مسايل. مخ. * ثلاثين = ثلثين. مخ. * الشيء = الشي. مخ. * ثلاثة = ثلثة. مخ. * فائدته = فايدته. مخ.)

مضبوطة في النسخة بالنصب والرفع، وكُتبَ فوقَها (معًا) للدلالة على جواز الوجهَيْنِ في غير هذا المقام، واختارَ المحقق روايةَ الرفع، رغم أنَّ الشاهد هنا يقتضي النصب.

ب - تصويبُه بعض الأخطاء أو إثبات كلمات سقطت من النسخة، دون الاستناد إلى دليلٍ أو معتَمد. مِن ذلك:

- ص٢٤: إثباتُه كلمة (نَقْل) في جملة (في شرط **نقل** الآحاد)، رغم سقوطها مِن النسخة.

- ص٣٥: إثباته كلمة (العدل) في جملة (ويُقبل نقل **العدل** الواحد)، رغم سقوطها من النسخة.

- ص٣٧: تصويبه كلمة (رويا) في جملة (وقد **رويا** فيهما عن قتادة)، رغم ورودِها محرَّفة في النسخة؛ إذ جاءت (روينا).

- ص٤٤: تصويبه كلمة (اقتصرنا) في جملة (وإنما **اقتصرنا** على هذا القول)، رغم ورودِها محرَّفة في النسخة؛ إذ جاءت (اختصرنا).

ج - عدم تفطُّنِه إلى بعضِ العبارات الضرورية لتمام المعنى، والتي سقطت مِن ناسخ النسخة نتيجة سبق النظر. مِن ذلك:

- ص٥١: سقطَ الكلام في: (فإن قيل: وما الدليل على خروج الاسم المبني عن أصله وبابه إلى شبه الحروف؟ قلنا: إنَّ الاسم ...)، والصواب: (فإن قيل: وما الدليل على **خروج الاسم المبني عن أصله وبابه إلى شبه الحروف، وخروج الاسم الذي لا ينصرفُ عن بابه إلى شَبَهِ الفعلِ ؟ قلنا: أمَّا الدليل على خروج الاسم المبنيِّ عن بابه إلى شَبَه الحرف فهو** أنَّ الاسم....).

- ص٥٥: سقطَ الكلامُ في: (نحو: (**باب**)، و(**دار**)، و(**عصا**)، و(**قفا**)، **والأصل فيها: (بوب)، و(دور)، و(عصو)، و(قفو)، فلمَّا تحركت الواوُ وانفتحَ ما قبلها قُلبت ألفًا**)، وذلك بعد قولِه: (ألا ترى أنَّ الأصلَ في كلِّ واو تحرَّكت وانفتحَ ما قبلها أن تُقلب ألفًا).

- ص٦٠: سقطت جملة: (**وكذلك وجود الجزم في كلِّ ما دخلَ عليه حرفُ الجزمِ لوجودِ عاملِه**)، وذلك بعد قولِه: (وكذلك جرُّ كلِّ ما دخل عليه حرف الجرِّ لوجودِ عامله).

- ص٨٣: سقطت جملة: (**ولا خلاف أنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال**)، وذلك بعد قولِه: (وأن الخفيفة مِن عوامل الأفعال).

٤ - الغموضُ الذي اكتنفَ التحقيقَ نتيجة كثرة الرموز المستخدمة في الكتاب: فقد لجأَ المحقِّق إلى استخدامِ (٤٥) رمزًا من عندِه للدلالة على المراجع التي وردَ ذكرُها في هوامش الكتاب؛ الأمرَ الذى أدَّى إلى استغلاق هوامش الكتاب وعدم فهمِ المراد منها إلا بعد الرجوعِ في كلِّ مرة إلى ما أوردَه المحقِّق في المقدمة، وهذا مِن الإرهاق على القارئ بمكان، لا سيما إذا علمنا أنَّ كثيرًا مِن تلك الرموز قد تلتبس بمثيلاتها، إذ لا تُعبِّر تحديدًا عن المرجع الذي تُشير إليه. مثال ذلك: رمز إلى (**شرح ابن عقيل على الألفية**) بالرمز (ش)، بينما رمز إلى (**شرح الأشموني**) على المتن نفسه بالرمز (شر)، ورمز إلى (**معجم الأدباء**) لياقوت الحموي بالرمز (مع)، بينما رمز إلى (**معجم البلدان**) للمؤلِّف نفسه بالرمز (معج)، وإلى (**معجم ما استعجم**) بكلمة (معجم) !!

(٢/٩) النسخ الخطية المعتمدة:

اعتمدتُ في إخراجِ هذا النصِّ على أصلَيْنِ خطيَّين بتفاوتٍ في المنزلة[١]، وهما على الترتيب:

١ - نسخة مكتبة جامعة ليدن بهولندا:

ضمن مجموعٍ، وهي الرسالة الثانية به، تقع تحت رقم (Or. ١٠٧١ (٢))، وتشغل الصفحاتِ (٧٤ - ١٣٣)، ومتوسط عدد الأسطر ١١ سطرًا. وقد رمزتُ لها في هامشَيِ التحقيق بـ (ل).

---

(١) الشكرُ موفورٌ لصديقَيَّ العزيزين: د. أحمد الجندي (الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، وأ. محمود جبر (الباحث النشط بمركز أمجاد للمخطوطات ورعاية الباحثين)؛ على ما تفضلا به مِن مساعدةٍ جادةٍ في تحصيل النُّسختين الخطيتين، فجزاهما اللَّه عنِّي خيرَ الجزاء.

كُتِبت هذه النسخة بقلم نسخ واضحٍ ومتقنٍ ومشكولٍ شكلًا كاملًا، ليلةَ السبت الموافق ٢٢ من شعبان سنة ٦٠٠هـ، ومُيِّزت عنواناتُ الفصول فكُتبت بخطِّ الثلث الكبير.

ولم يُذكر في قيد الفراغ أيُّ إشارةٍ إلى اسمِ الناسخ أو مكانِ النَّسْخِ، وورد على صفحة الغلاف اسمُ متملِّكها، وهو محمد بن القاسم بن هبة اللَّه الحريري، وعلى الصفحة ذاتِها قيدٌ مطموسٌ بأسماءِ مَنْ قرأها وانتفع بنسخِها مِن متملِّكها المذكور، جاء فيه:

« ... المنتفعين من قراءته ونسخه... العبد الفقير إلى رحمة اللَّه تعالى محمد بن القاسم بن هبة اللَّه الحريري تقبَّل اللَّه منه و...فمَنْ بدَّله بعدَما سمعَه فإنَّما إثمُه على الذين يُبدِّلونَه إنَّ اللَّه سميعٌ عليمٌ، وذلك... ».

والنسخةُ مقابَلةٌ على أصلٍ آخر ومُصحَّحةٌ عليه، دلَّ على ذلك تلك الإشارات الموجودةُ على هامشي الصفحة في غير موضع مِن النُّسخة، نحو: (« بلغ مقابلة » في: ص٨٤ظ - « الأصل: المعروف » في: ص٨٥ و - « الأصل: اللبس » في: ٨٧ظ - « الأصل: الشيء » في ٩٢ظ - « الأصل: محل » في ١٠٤و)، والعبارةُ التي وردت في نهاية النصِّ: « قوبل بالأصل الذي نُقل منه حسب الطاقة ».

ورغم نفاسة هذه النسخة، ومَا يكتنفها مِن إتقانٍ ملحوظٍ تمثَّل في ضبطها المتقن، واستدراك لما سقط في اللَّحقِ، فإنَّها لم تسلم مِن أخطاءِ النُّسَّاخ وسهواتِهم، إذ وقعَ ناسخُها كما مرَّ في بعضِ الأخطاء والسقطاتِ لم يكن مِن الممكن استدراكُها إلا بالاعتمادِ على الأصلِ الخطيِّ الثاني، وهو:

٢ - نسخة مكتبة عاطف أفندي بإستانبول:

هي كذلك ضمن مجموعٍ، هي الرسالة الثالثة به، تقع تحت رقم (٢٤٢٩/ ٣)، وتشغل الصفحات (٦٣ - ١٠٥)، ومتوسط عدد الأسطر ١١ سطرًا. وقد رمزتُ لها في هامشي التحقيق بـ (ع).

كتبَ هذه النسخة عليُّ بنُ الشيرازيِّ سنة ٦٢٢هـ[1]، بخطٍّ نسخٍ واضحٍ ومشكولٍ بعضُه. والنسخةُ ناقصةُ المقدمةِ والفصول الأربعة الأولى وجلِّ الفصلِ الخامس، كما أسقطَ ناسخُها في الفصل الرابع العشرين نمطًا مِن أنماطِ الاستدلال، وهو (الاستدلال بالعكس).

ويُلحظ على هذه النسخة أمران:

١ - الضبطُ المخلُّ غيرُ الصحيح في كثيرٍ مِن كلماتها، على عكس ما هو كائن في (ل).

٢ - إهمالُ عبارات الترضِّي والتسليم على الصحابة رضي اللَّه عنهم.

(٢/١٠) المنهج المعتمد في إخراج النص:

١ - اعتمدتُ النسخة (ل) أصلًا في إثبات المتنِ، مع الاستعانة بالنسخة (ع) لاستكمال نقصٍ أو تصحيح خطإٍ أو ترجيحِ قراءةٍ، مع التنبيه على ذلك كُلِّه في الهامشِ المخصَّص لذلك.

٢ - قمتُ بضبطِ النصِّ ضبطًا كاملًا؛ أداءً للأمانة التي استلزمتها عليَّ نسخة (ل) المشكولة.

٣ - ميزتُ الأقوالَ، وعبارات المؤلِّف التي تمثِّل الرأيَ الآخر، ولا يلبث أن يقومَ بتفنيدها والردِّ عليها، بوضعها بين علامتي تنصيص « ».

٤ - حرصتُ على تأصيل كلامِ الأنباريِّ من كُتب الأصوليين، لا سيما الكتب الخمسة لمعلِّم النظامية الأول أبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، التي نقلَ عنها الأنباريُّ كثيرًا وإن لم يصرِّح بذلك.

٥ - جعلتُ هامشَيْنِ للتحقيق، الأول لإثبات الفروق بين النسختين، والتنبيه على أوهامِ النشرتَيْنِ، ورتبتُه ترتيبًا هجائيًّا (أ ب ت ...)، والهامش الثاني للتخريج والتوثيق والإضاءات العلمية، ورتبتُه ترتيبًا رقميًّا (١ ٢ ٣ ...).

---

(١) لم يُذكر تاريخ النسخ هذا في ختام هذه النسخة، وإنما استُدلَّ على ذلك مِن تاريخ نسخةِ الرسالة الأولى للمجموع (الإغراب في جدل الإعراب)، وهي بخطِّ الناسخِ نفسِه.

٦ - رمزتُ إلى نشرة سعيد الأفغاني بالرمز (ن١)، وإلى نشرة عطية عامر بالرمز (ن٢).

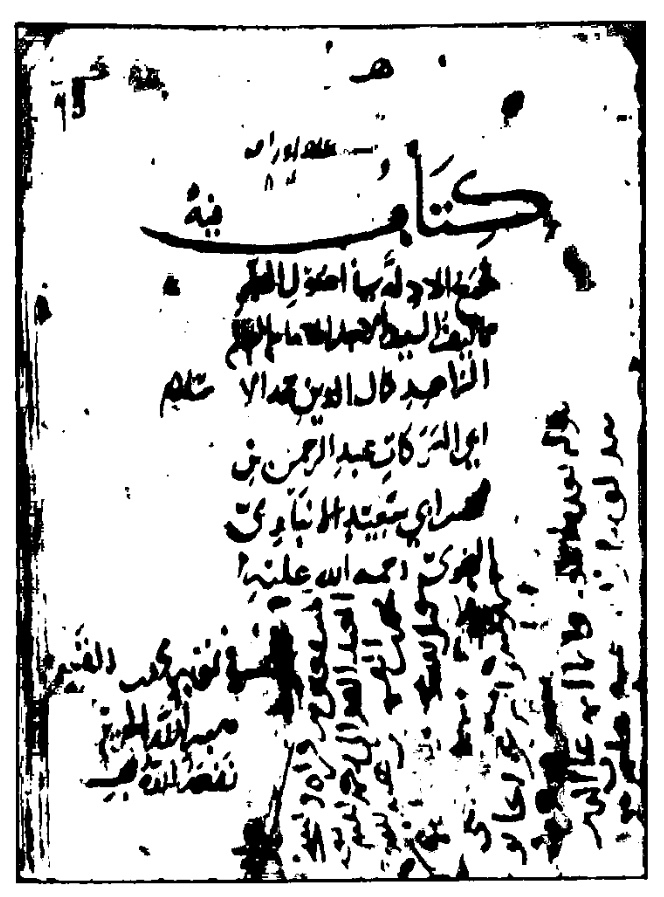
٧ - بَـيَّنتُ آثارَ النصِّ في التالين ونقلهم عنه، لا سيما السيوطي في كتابِـه (الاقتراح).

٨ - عَرَّفتُ بالأعلامِ، وخرَّجتُ الشواهدَ النحوية والصرفية والقرآنية مِن مظانِّها، مع ربطِ ذلك كلِّه بمؤلَّفات الأنباريِّ الأخرى.

٩ - عمدتُ إلى استخدام الرمز (و) للدلالة على وجه ورقة الأصل المعتمد، والرمز (ظ) للدلالة على الظهر.

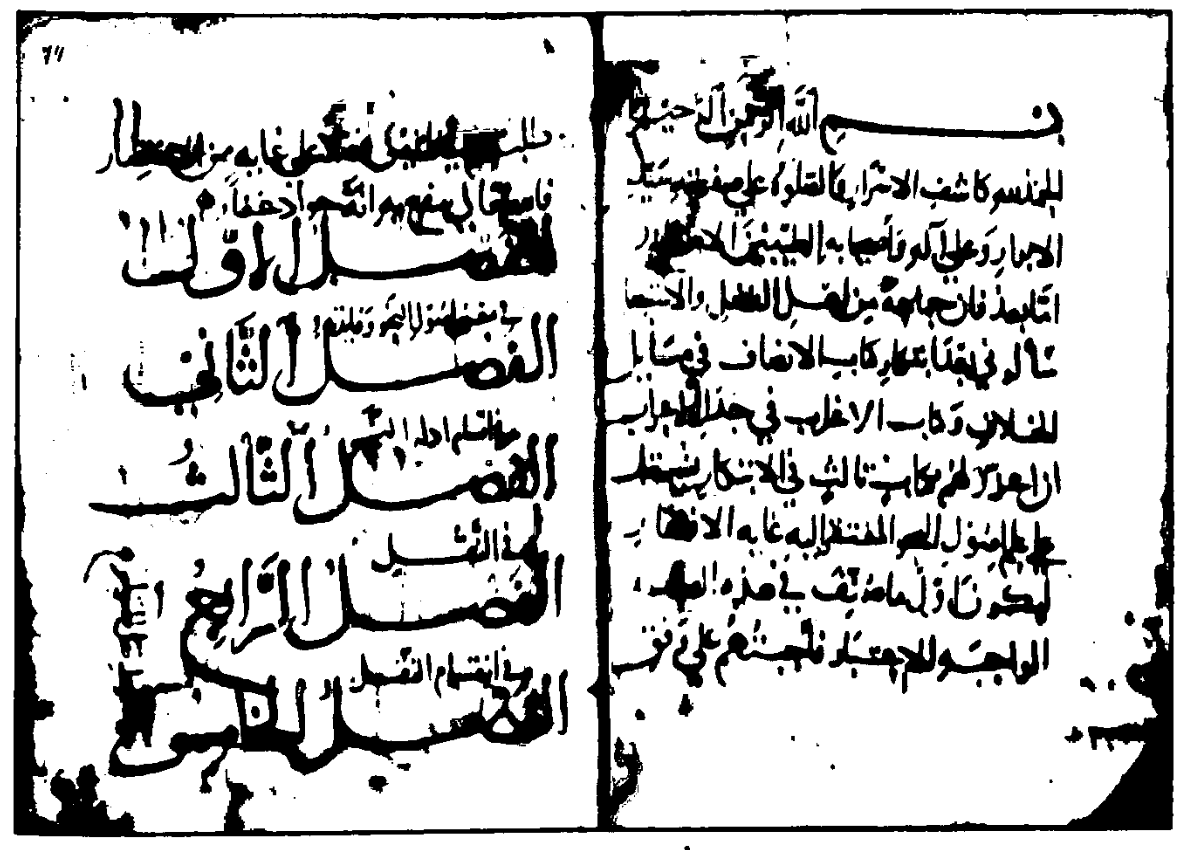
١٠ - ذيَّلتُ المتنَ بمجموعةٍ مِن الكشَّافات التحليلية المضيئة للنصِّ.

هذا، وأختم الدراسة الآن بعرض النماذج الخطية



كتاب فيه
لمع الأدلة في أصول النحو
تأليف الشيخ الإمام العالم
الزاهد كمال الدين جمال الإسلام
أبي البركات عبد الرحمن بن
محمد بن أبي سعيد الأنباري
النحوي رحمة الله عليه

صفحة الغلاف من نسخة ليدن (ل)



بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

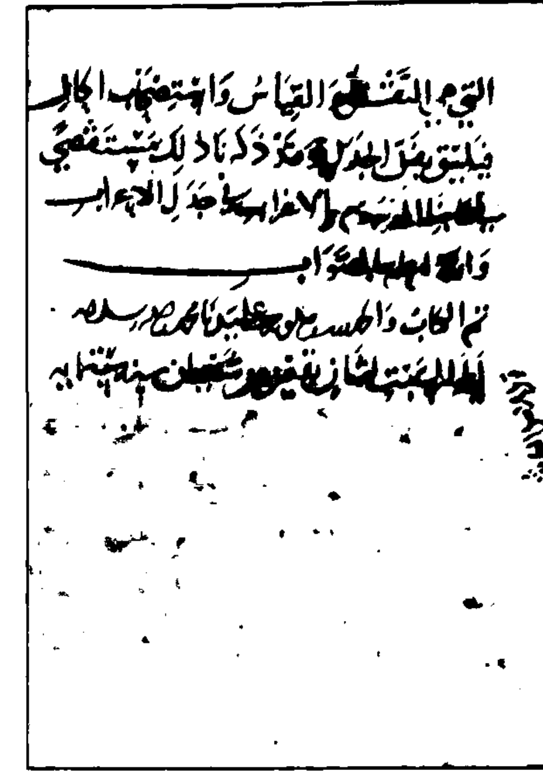
الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

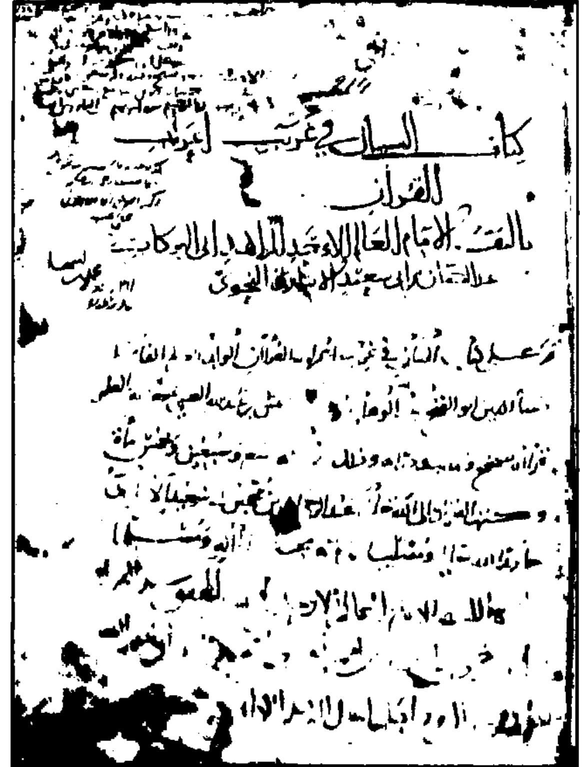
اللوحة الأولى من نسخة ليدن (ل)



الصفحة الأخيرة من نسخة ليدن (ل)

بداية نسخة عاطف أفندي (ع)

الصفحة الأخيرة من نسخة عاطف أفندي (ع)



إجازة قراءة بخط الأنباريّ مؤرخة في سنة ٥٧٧هـ(*)

(*) أتيت بصورة الإجازة؛ لأدلّل على ما ذكرتُه في الدراسة من أنّ الأنباريّ لم ينعزل عن الحياة العلمية وإقراء الطلبة حتى وفاته سنة ٥٧٧هـ. وهو ردٌّ عمليٌّ على ما ذهب إليه البعض بأنّه اعتزل التدريس وإفادة الطلبة عندما اعتزل الدرس بالمدرسة النظامية.



كِتَابُ فِيهِ [٧٣و]

لُمَعُ الأَدِلَّةِ

فِي أُصُولِ النَّحْوِ

تَأْلِيفُ

السَّيِّدِ الأَجَلِّ الإِمَامِ العَالِـمِ الزَّاهِدِ كَمَالِ الدِّينِ
حُجَّةِ الإِسْلَامِ أَبِي البَـرَكَاتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدِ
ابنِ أَبِي سَعِيدٍ الأَنْبَارِيِّ النَّحْوِيِّ
رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ

[٧٣ط]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لِلَّهِ كَاشِفِ الأسْرَارِ، وَالصَّلَاةُ على صَفْوَتِه سَيِّدِ الأَبْرَارِ، وعَلَى آلِـهِ وَأَصْحَابِه الطَّيِّبِينَ الأَطْهارِ.

أَمَّا بَعْدُ؛

فَإِنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الفَضْلِ وَالاسْتِبْصَارِ سَأَلُونِي بَعْدَ ابْتِكَارِ كِتَابِ (الإنْصَافِ فِي مَسَائِلِ الخِلَافِ)، وَكِتَابِ (الإِغْرَابِ فِي جَدَلِ الإِعْرَابِ) أَنْ أُعَزِّزَ لَهُمْ بِكِتَابٍ ثَالِثٍ فِي الابْتِكَارِ، يَشْتَمِلُ عَلَى عِلْمِ أُصُولِ النَّحْوِ، المُفْتَقَرِ إِلَيْهِ غَايَةَ الافْتِقَارِ؛ لِيَكُونَ أَوَّلَ مَا صُنِّفَ فِي هَذِهِ الصِّنَاعَةِ الوَاجِبَةِ الاعْتِبَارُ.

فَأَجَبْتُهُمْ عَلَى وَفْقِ [٧٤و] طَلِبَتِهِمْ فِي ثَلَاثِينَ فَصْلًا عَلَى غَايَةٍ مِنَ[أ] الاخْتِصَارِ، فَاللَّهُ تَعَالَى[ب] يَنْفَعُ بِهِ، إِنَّهُ جَوَادٌ غَفَّارٌ.

* **الفَصْلُ الأَوَّلُ**: فِي مَعْنَى أُصُولِ النَّحْوِ وَفَائِدَتِهِ.
* **الفَصْلُ الثَّانِي**: في أَقْسَامِ أَدِلَّةِ النَّحْوِ.
* **الفَصْلُ الثَّالِثُ**: في النَّقْلِ.
* **الفَصْلُ الرَّابِعُ**: في انْقِسَامِ النَّقْلِ.
* **الفَصْلُ الخَامِسُ**: في شَرْطِ نَقْلِ التَّوَاتُرِ [٧٤ظ].
* **الفَصْلُ السَّادِسُ**: في شَرْطِ [نَقْلِ][ج] الآحَادِ.
* **الفَصْلُ السَّابِعُ**: في قَبُولِ نَقْلِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ.
* **الفَصْلُ الثَّامِنُ**: في قَبُولِ المُرْسَلِ وَالمَجْهُولِ.
* **الفَصْلُ التَّاسِعُ**: في جَوَازِ الإِجَازَةِ.

(أ) سقطت سهوًا في (ن٢). (ب) سقطت في (ن٢).
(ج) الكلمة ساقطة من (ل)، واستُكملت مما يلي.

* **الفَصْلُ العَاشِرُ:** فِي القِيَاسِ.

* **الفَصْلُ الحَادِيَ عَشَرَ:** فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ القِيَاسَ [٧٥و].

* **الفَصْلُ الثَّانِيَ عَشَرَ:** فِي حَلِّ شُبَهٍ تُورَدُ عَلَى القِيَاسِ.

* **الفَصْلُ الثَّالِثَ عَشَرَ:** فِي انْقِسَامِ القِيَاسِ.

* **الفَصْلُ الرَّابِعَ عَشَرَ:** فِي قِيَاسِ العِلَّةِ.

* **الفَصْلُ الخَامِسَ عَشَرَ:** فِي قِيَاسِ الشَّبَهِ.

* **الفَصْلُ السَّادِسَ عَشَرَ:** فِي قِيَاسِ الطَّرْدِ.

* **الفَصْلُ السَّابِعَ عَشَرَ:** فِي كَوْنِ الطَّرْدِ شَرْطًا فِي العِلَّةِ [٧٥ظ].

* **الفَصْلُ الثَّامِنَ عَشَرَ:** فِي كَوْنِ العَكْسِ شَرْطًا في العِلَّةِ.

* **الفَصْلُ التَّاسِعَ عَشَرَ:** فِي جَوَازِ تَعْلِيلِ الحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ فَصَاعِدًا.

* **الفَصْلُ العِشْرُونَ:** فِي إِثْبَاتِ الحُكْمِ فِي مَحلِّ النَّصِّ(أ)، بماذَا يَثْبتُ: بِالنصِّ أم بِالعِلَّةِ؟

* **الفَصْلُ الحَادِي والعِشْرُونَ:** فِي إِبْرَازِ الإِخَالَةِ والمُنَاسَبَةِ عِنْدَ المُطَالبَةِ.

* **الفَصْلُ الثَّانِي والعِشْرُونَ:** فِي الأَصْلِ الَّذِي يُرَدُّ إِلَيْهِ الفَرْعُ إِذَا كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ.

* **الفَصْلُ الثَّالِثُ والعِشْرُونَ:** [٧٦و] فِي إِلْحَاقِ الوَصْفِ بِالعِلَّةِ مَعَ عَدَمِ الإِخَالَةِ.

* **الفَصْلُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ:** فِي ذِكْرِ مَا يَلْحَقُ بِالقِيَاسِ وَيتفَرَّعُ عَلَيْهِ مِنْ وُجُوهِ الاسْتِدْلَالِ.

* **الفَصْلُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ:** فِي الاسْتِحْسَانِ.

(أ) في متن (ل): النقل. وصُوِّبت في الهامش الأيمن.

* الفَصْلُ السَّادِسُ والعِشْرُونَ: فِي المُعَارَضَةِ.

* الفَصْلُ السَّابِعُ والعِشْرُونَ: فِي مُعَارَضَةِ النَّقْلِ بِالنَّقْلِ.

* الفَصْلُ الثَّامِنُ والعِشْرُونَ: فِي مُعَارَضَةِ القِيَاسِ بِالقِيَاسِ [٧٦ظ].

* الفَصْلُ التَّاسِعُ والعِشْرُونَ: فِي اسْتِصْحَابِ الحَالِ.

* الفَصْلُ الثَّلاثونَ: في الاسْتِدْلَالِ بِعَدمِ الدَّلِيلِ في الشَّيءِ عَلَى نَفْيِهِ.

* * *
* *
*

الفَصْلُ الأَوَّل
في مَعْنَى أُصُولِ النَّحْو وَفَائدَتِهِ

اعْلَمْ أنَّ أُصُولَ النَّحْوِ هِيَ « أَدِلَّةُ النَّحْوِ الَّتِي تَـفَـرَّعَتْ عَنْهَا فُرُوعُهُ وفُصُولُهُ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى أُصُولِ الفِقْهِ أَدِلَّةُ الفِقْهِ الَّتِي تَفَرَّعَتْ عَنْهَا جُمْلَـتُهُ وتَفْصِيلُهُ »[1].

وَفَائِدَتُهُ: التَّعْوِيلُ فِي إِثْـبَاتِ الحُكْمِ عَلَى الحُجَّةِ والتَّعْلِيلِ، والارْتِفَاعُ مِنْ حَضِيضِ التَّـقْليدِ إِلَى يَـفَاعِ الاطِّلَاعِ [٧٧و] عَلَى الدَّلِيلِ؛ فَإِنَّ المُخْلِدَ إِلَى التَّـقْلِيدِ لَا يَعْرِفُ وَجْهَ الخَطَـإِ مِنَ الصَّوَابِ، ولَا يَنْـفَكُّ فِي أَكْثَرِ الأَمْرِ عَنْ عَوَارِضِ الشَّكِّ وَالارْتِيَـابِ، وأَنْ تَلْتَبِسَ عَلَـيْهِ لَوَامِعُ السَّرَابِ بِمَناهِلِ الشَّرَابِ، وَهَذِهِ حَالَةٌ لَا يَـرْضَى بِهَا أُولُو الأَلْبَابِ[2].

* * *
* *
*

(١) يُعَدُّ هذا التعريف أوَّل تعريفٍ وصلَ إلينا لأصول النَّحو، تلاه تعريف الجلال السيوطي في: الاقتراح: ص١٣، بأنَّه « علمٌ يُبحث فيه عن أدلَّةِ أصولِ النَّحوِ الإجماليَّـةِ، مِن حيث هي أدلَّـته، وكيفيـةِ الاستدلال بها، وحالِ المُستدلِّ »، بينما يرى يحيى الشاوي في: ارتقاء السيادة: ص٣٥، أنَّ « أصول النحو دلائلُه الإجماليَّـة، وقيل: معرفتُها ».

(٢) يشرحُ ابن الطيب الفاسي عبارة الأنباريِّ هذه، فيقول: « جعلَ التقليدَ عن الوصولِ لعجز المتصفِ إلى الدليل والنظر، كالسَّافل مِن الأرضِ النازلِ الذي يكونُ عليه كلُّ أحدٍ، والاطلاعَ على الدليل الذي لا يكونُ إلا بقوَّةِ النظر، ودقَّةِ الفهم، كالمرتفعِ العالي لا يتوصَّل إليه إلا ذوو الفهم والهمم العالية... ومرادُه أنَّ المائلَ إلى التقليدِ، والنازلَ في فنائه، والمقيمَ بحضيضِه لا يكادُ يُفرِّق بين الخطأ والصوابِ، ولا تخلصُ معلوماتُه عن شوائبِ الشكِّ والارتياب ». فيض نشر الانشراح: ١/ ٢٢٧ - ٢٢٨.

الفَصْلُ الثَّانِي
فِي أَقْسَامِ أَدِلَّةِ النَّحْوِ

اعْلَمْ أنَّ أَقْسَامَ أَدِلَّةِ النَّحْوِ ثَـلَاثَةٌ: نَـقْلٌ، وَقِيَاسٌ، وَاسْتِصْحَابُ حَالٍ[(١)].

وَلِهَذِهِ الأَقْسَامِ[(أ)] الثَّـلَاثَةِ ثَـلَاثُ مَرَاتِبَ: الأُولَى لِدَلِيلِ النَّقْلِ؛ وَالثَّانِيَـةُ لِدَلِيلِ القِيَاسِ؛ وَالثَّالِثَةُ لِدَلِيلِ اسْتِصْحَابِ الحَالِ. [٧٧ظ] وَعَلى هَذَا التَّـرْتِيبِ فَصَّلْنَاهَا فِي فُصُولِهَا، مَسْرُودَةً بِفُرُوعِهَا وَأُصُولِهَا.

والدَّلِـيلُ هُوَ « المُـرْشِدُ إِلَى المَطْلوبِ »[(٢)] وقِـيلَ: « هُوَ عِبَـارَةٌ عَنْ مَـعْلومٍ يُـتَوصَّلُ بِصَحِيحِ النَّـظَرِ فِيهِ إِلَى مَـعْرِفَةِ عِلْمٍ مَا لَا يُـعْـلَمُ فِي مُسْـتَـقَرِّ العَادَةِ اضْطِـرَارًا »[(٣)].

والدَّلَالَـةُ والدَّالُّ بِمَعْـنَى الدَّلِيلِ، فَعَلَى هَذَا يكونُ (الدَّالُّ) فَاعِلًا بِمَعْنَى فَعِيلٍ، كـ(عَالِمٍ) بِمَعْنَى (عَلِيمٍ)، وَ(قَادِرٍ) بِمَعْنَى (قَدِيرٍ). وأَصْلُه (دَالِلٌ)، فاستُـثْقِلَ اجْتِمَاعُ حَرْفَـيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، فسُكِّنَ الأَوَّلُ، وَأُدْغِمَ في الثَّانِي، فَصَارَ

(أ) كُتِبَ فوقها في (ل): الأدلة.

(١) تأوَّل السيوطيُّ رحمه الله كلامَ ابن جنِّي في: الخصائص: ١/ ١٨٩، باب (القول في إجماع أهل العربية، متى يكونُ حجَّةً؟)، فذهبَ في: الاقتراح: ص١٤، إلى أنَّ أدلَّـةَ النحو عنده هي: السماعُ، والإجماعُ، والقياسُ، بينما هي عند الأنباري: النقلُ، والقياس، واستصحابُ الحال؛ ومِن ثَمَّ خلص إلى أنّها أربعة أدلةٍ: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحابُ الحال.
والحقُّ أنَّ الإجماعَ أصلٌ مِن أصولِ العربيَّة، لكنَّه يفتقرُ دومًا إلى دليلٍ نقليٍّ (سماع)، أو دليلٍ عقليٍّ (قياسٍ)، ولا يصلحُ أنْ يكونَ نِدًّا لهما، والمتدبرُ لكلامِ ابن جنِّي في (الخصائص) يرى أنَّه اشترطَ في الإجماع « ألا يُخالفَ المنصوصَ، والمقيسَ على المنصوصِ ».

(٢) انظر: اللمع في أصول الفقه: ص٣٢؛ والملخص في الجدل: ص٧؛ وزاد في شرح اللمع: ١/ ١٥٥: « والمُوصل إلى المقصود ».

(٣) انظر ذلك في: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني: ص١٥؛ وزاد صفي الدين البغدادي في: قواعد الأصول ومعـاقد الفصول: ص٣٥: « علمًا أو ظنًّا ».

(دالًّا). وَقِيلَ: (الدَّلَالَةُ) فِعْلُ الدَّلِيلِ، و(الدَّالُّ) نَاصِبُ (الدَّلِيلِ)، والأَكْثَـرُ فِي الاسْتِعْمَالِ هُوَ [٧٨و] الأَوَّلُ.

* * *
* *
*

الفَصْلُ الثَّالِثُ

فِي النَّقْلِ

اعْلَمْ أنَّ النَّقْلَ(أ) هُوَ الكَلَامُ العَرَبِيُّ الفَصِيحُ، المَنْقُولُ النَّقلَ الصَّحِيحَ، الخَارِجُ عَنْ حَدِّ القِلَّةِ إِلَى حَدِّ الكَثْرَةِ. وعَلَى هَذَا يَخْرُجُ مَا جاء مِنْ كَلَامِ غَيْرِ العَرَبِ مِنَ المُوَلَّدِينَ وَغَيْرِهِمْ، ومَا جَاءَ شَاذًّا فِي كَلَامِهِمْ، نَحْوُ: الجَزْمِ بِـ (لَنْ)[1]، والنَّصْبِ بِـ (لَمْ)، كمَا حَكَى اللِّحْيَانيُّ[2]، وقُرِئَ في الشَّوَاذِّ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١] بِفَتْحِ الحَاءِ[3] وَنَحْوُ الجَرِّ بِـ (لَعَلَّ)، كَمَا أَنْشَدُوا: [الطويل]

لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[4]

بِالجَرِّ.

(أ) كُتِبَ بعدها في (ل) مضروبًا عليه: ينقسم إلى.

---

(١) مِن ذلك: رواية مغني اللبيب: ٣/ ٥٠٩ - ٥١٠، لقول كُثيِّر عزة:

أيادي سَبَا يا عزَّ مَا كنتُ بَعْدَكُم ... فلن يحلَ للعينَيْنِ بعدكِ منظرُ

وقول الأعرابيِّ يمدحُ الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ:

لنْ يخبِ الآن مِن رجائكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِن دونِ بابكَ الحلقَهْ

(٢) أبو الحسن علي بن حازم وقيل: علي بن المبارك اللِّحياني، نسبةً إلى بني لِحيان بن هذيل بن مدركة، وقيل: بل سُمِّي (اللِّحياني) لعظم لِحيته. أحد أكابر اللُّغة وغريبها. عاصر الفرَّاءَ وتصدَّرَ في أيَّامِه، وعنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلَّام وجماعة. مِن مصنَّفاتِه (كتاب النوادر). ذكره الزُّبيدي في الطبقة الثانية مِن اللُّغويين الكوفيين، ولم ينص أحدٌ ممَّن ترجمَ له على تاريخ وفاتِه. انظر: الفهرست: ١/ ١٣٢، ١٣٣؛ وطبقات النحويين واللغويين: ص١٩٥؛ ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص١٥٧ - ١٥٨؛ وإنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة: ٢/ ٢٥٥؛ والوافي بالوفيات: ٢١/ ٤٠١.

(٣) المحتسب: ج ٢/ ٤١٨، وتوجيهها فيه أنَّ الفتحَ للتوكيد بالنون، وحَذَفَها.

(٤) عَجُزُ بيتٍ لكعب بن سعدٍ الغنوي، صدرُه بِحسَبِ رواية الأصمعيات: ص١٠٨:

فقلتُ: ادعُ أُخرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ دعوةً

وهو البيت السابع والثلاثون مِن قصيدةٍ في رثاء أخيه أبي المغوار شبيب، مطلعها:

تقولُ سُلَيمى: مَا لِجِسْمِكَ شَاحِبًا ... كَأنَّكَ يَحْمِيكَ الشَّرابَ طَبيبُ

والشاهد فيه في جرِّ اسم (لعلَّ)، وهو على لغة عُقيلٍ، كما حكاهُ أبو زيد والأخفش والفرَّاء، وأنكرها =

وَقَالَ الآخَرُ[أ]: [٧٨ظ] [الرجز]

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا
يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا[١]

وَنَحْوُ مَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِ بَنِي تَميمٍ أَنَّهم يَنْصِبُونَ خَبَرَ (لَعَلَّ)، فَيَقُولونَ: « لعلَّ زيدًا أخَانَا ».

وَكَذلِكَ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ أَنَّهُم يَنْصِبُونَ خَبَرَ (لَيْتَ)، نَحْوَ: « لَيْتَ زيدًا قائمًا »[٢]، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ: [الطويل]

(أ) كُتِبَ بعدها في (ل) مضروبًا عليه: في إلحاق الوصف بالعلَّةِ مع عدم الإخالة. وهو سبق نظرٍ مِن الناسخ، خلطَ فيه بين هذا الفصل (الثالث)، والفصل الثالث والعشرين.

=الفارسيُّ وابنُ جنِّي وجماعة، وتأوَّلوا البيت على أنَّ الأصل: « لعلِّ (بالكسر) لأبي المغوار منك جوابٌ قريب »، فحُذِف موصوف (قريب)، وضمير الشأن، ولام (لعلَّ) الثانية تخفيفًا، وأدغم الأولى في لام الجرِّ، ومِن ثم كانت مكسورةً. انظر: النوادر لأبي زيد: ص٢١٨؛ وإيضاح الشعر: ص٨٧؛ وسر صناعة الإعراب (تحقيق: هنداوي): ص٤٠٧؛ وهمع الهوامع: ٢/ ٣٧٣؛ وخزانة الأدب: ١٠/ ٤٢٦ (شاهد رقم ٨٧٧).

(١) لا يُعلم قائلُه؛ أنشده الفرَّاء في: معاني القرآن: ٣/ ٢٣٥، ونسبَه إلى (بعضِهم)، وزاد بعده:

فتستريحَ النَّفسُ مِن زفراتِها
وتُنقَعَ الغُلَّةُ مِن غُلاتِها

وأوردَه الزجاجي في: اللامات: ص١٣٥؛ وابنُ جنِّي في كُلٍّ مِن: الخصائص: ١/ ٣١٦، وسر صناعة الإعراب (تحقيق: هنداوي): ص٤٠٧؛ وحَكَى عن أبي زيد أنَّها لغة عقيل، مع كسر اللام الأخيرة مِن (لعلَّ)؛ والأنباريُّ في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٢٠؛ وابن مالك في: شرح التسهيل: ٢/ ٤٧؛ وابنُ منظور في: لسان العرب، مادة (ع.ل.ل)، وقال: « معناه: (عَّا لصروفِ الدهر)، فأَسقطَ اللامَ مِن: (لعًا لصروف الدهر)، وصيَّرَ نونَ (لعًا) لامًا؛ لقرب مخرج النون من اللام.. قال ابن رُومان: وسمعتُ الفرَّاءَ يُنشد (علِّ صروف الدهر)، فسألتُه: لِمَ تكسرُ (علِّ صروفِ)؟ فقال: إنما معناه: (لعًا لصروفِ الدهر ودولاتها)، فانخفضت (صروف) باللام، و(الدهر) بإضافة الصروف إليها ».

(٢) نقل ابنُ سلَّام الجمحي في: طبقات فحول الشعراء: ١/ ٧٨ - ٧٩، وجماعةٌ بعدَه أنَّها لغةٌ لبني تميم، وصرَّح أبو موسى الجزولي في: المقدمة الجزولية: ص١١٩، بأنَّ (ليت) عند الكوفيين تنصبُ اسمين، بينما نقل أبو حيان في: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٦، عن إبراهيم بن أصبغ (ت٦٢٧هـ)، أنَّ مذهبَ الجمهور أنَّه لا يجوزُ نصبُ الاسمَيْن بعد شيءٍ من هذه الحروف، وأنَّ الفراء أجازَ ذلك في (كأنَّ) و(ليت) و(لعلَّ) خلافًا لما ذكره عنه ابن مالك في: شرح التسهيل: ٢/ ٥، بينما أجازه الكسائيُّ في =

فَلَيْتَ أَبَا قَابُوسَ مَا ذَرَّ[أ] شَارِقٌ ... أَمِيرًا لَنَا أَوْ لَيْتَ غَيْرَ أَمِيرِ[1]

وَقَالَ آخَرُ: [الوافر]

فَلَيْتَ اليَوْمَ كَانَ غِرَارَ [حَوْلٍ][ب] ... وَلَيْتَ الْيَوْمَ أَيَّامًا طِوَالَا[2]

وَكَمَا قَالَ الآخَرُ: [مجزوء الرمل]

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا ... لَا نَرَى فِيهِ عَرِيبَا[ج]

مُقْمِرًا غَيَّبَ عَنَّا ... مَنْ أَرَدْنَا أَنْ يَغِيبَا[3]

(أ) في ن٢: درَّ. بالدال المهملة، وهو خطأٌ محضٌ. يُقال: لا أفعل ذلك ما ذَرَّ شارق، يعنون الشمسَ، والشارق: الطالع. انظر: جمهرة الأمثال: ٢/ ٢٨٢.

(ب) في (ل): حولي.

(ج) في ن٢: غريبا. وهو خطأ محضٌ، وعريب بمعنى (مُعرِب)، مِن فعيلٌ بمعنى مُفعِل، أي: لا نرى فيها متكلِّمًا يُخبر عنَّا ويُعرب عن حالنا. يُنظر: تحصيل عين الذهب للشنتمري: ص٣٧٦.

= (ليت) فقط حملًا على إضمار (كان)، وأجازه بعضُ المتأخرين في الستَّة. فصارت المذاهب فيها ثلاثة: أحدها جواز النصب في جميعها، والثاني اختصاص ذلك بـ (ليت)، والثالث جواز ذلك في (كأنَّ) و(ليت) و(لعلَّ).

(١) لم أقف عليه في ما بين يديَّ مِن مصادر.

(٢) أنشدَه ثعلب في: مجالسِه: ص١٩٦، دون أنْ ينسبَه إلى أحدٍ، ولفظُه:

فليتَ غدًا يكونُ غِرارَ شهرٍ ... وليتَ اليومَ أيَّامًا طِوالَا

وابنُ الأثير في: البديع في علم العربية، ١/ ٥٦٤؛ وابنُ مالك ـ نقلًا عن ثعلب ـ في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٦.

(٣) البيتان مِن قصيدة غزلية لعمر بن أبي ربيعة، مطلعها:

قد نبَّا بالقلبِ منها ... إذْ تواعدْنَا الكثيبَا

غير أنَّ روايته بالديوان: ص٤٣١، جاءت برفع (شهرٌ... مقمرٌ)، ولا شاهد حينئذ. وكذا جاءت رواية البيتِ الأول بالرفع عند: سيبويه: ٢/ ٣٥٨؛ والأعلم الشنتمري: ص٣٧٦. وورد البيتان أيضًا منسوبين إلى العرجي في: ديوانِه: ص٦٢، ضمن قصيدة مطلعها:

قولُها: أخسنُ شيءٍ ... بَلَدٌ لفَّ حَبِيبَا

وأشار محققا الديوان في الهامش إلى عدولهما عن قراءة الأصل (شهرًا)، فأثبتاها في المتن بالرفع! قال الفارقي في: تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: ص٣٨٦ - ٣٨٧: « وقد رُوي في (شهر) الرفعُ والنصبُ جميعًا، وهو عندي أشبه بمعنى البيت، وكلاهما حسنٌ ».

وَكَمَا قَالَ الآخَرُ: [٧٩و] [الكامل]

لَيْتَ الشَّبابَ هُوَ الرَّجِيعُ[أ] عَلَى الفَتَى والشَّيْبَ كَانَ هُوَ البَدِيءُ الأَوَّلُ[١]

وَكَمَا قَالَ الآخَرُ: [الرجز]

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[٢]

وَنَحْوُ كَسْرِ النُّون مِنْ (مِنْ) مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ، نَحْوَ: « مِنَ الرَّجُل »، وَضَمِّ النُّونِ مِنْ (عَنْ) مَعَ لَامِ التَّعريف أَيْضًا في نَحْوِ: « عَنُ الغُلَامِ ».

وكَذَلِكَ الإدْغَامُ فِي (رَدَّنَ) و(مَرَّنَ)، في: (ردَدْنَ) و(مَرَرْنَ).

وَتَرْكُ الإِدْغَامِ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ في الثَّلَاثَةَ[ب] عَشَرَ حَرْفًا الَّتِي تُدْغَمُ فِيهَا، وَهِيَ: التَّاءُ، وَالثَّاءُ، وَالدَّالُ، وَالذَّالُ، وَالرَّاءُ، وَالزَّايُ، وَالسِّينُ، وَالشِّينُ [٧٩ظ]، وَالصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، وَالنُّونُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: الْتَائِبُ، وَالْثَائِبُ، وَالْدَاعِي، وَالْذَاكِرُ، وَالْرَاهِبُ، وَالْزَاهِدُ، وَالْسَامِرُ، وَالْشَاهِدُ، وَالْصَابِرُ، وَالْضَامِنُ، وَالْطَائِعُ،

(أ) ضُبطت في (ل) بالنصب والرفع، وكُتبَ فوقها: معًا. أي: رُويت بالنصب وبالرفع. وأخطأت ن٢، فضُبطت بالرفع، ولا شاهدَ في قراءة الرفع.

(ب) في (ن٢) بين حاصرتَيْنِ: الأربعة. توهمًا من المحقق أنَّه خطأٌ مِن الناسخ، ثم أضاف حرف اللامِ ومثالَها بعد ذلك بين حاصرتَيْنِ أيضًا. وقد جانبَه الصوابُ في ذلك؛ وإنَّما أغفل المؤلِّفُ ذكرَ حرف اللامَ هنا لأنَّه يعدُّه مِن إدغام المتماثلَيْنِ، وقد سبقه إلى ذلك آخرون، كابن السرَّاج في: الأصول: ٣/ ٤٢٠. وذكرَه المؤلِّفُ نفسُه في كتابِه: أسرار العربيَّةِ: ص٢٨٧ – ٢٨٨، فقال: « فإن قيل: فلامُ التعريفِ في كَمْ حرفًا يُدغم؟ قيل في ثلاثة عشر حرفًا... فهي أحدَ عشر حرفًا مِن حروف طَرَفِ اللسانِ، وحرفان يخالطان طَرَفَ اللسان، وهما الضاد والشين... وأمَّا مَنْ أظهرَ اللامَ على الأصلِ فمِن الشاذِّ الذي لا يُعتدُّ به ».

---

(١) أنشده الفراءُ عن الكسائي في: معاني القرآن: ٢/ ٣٥٢، ولم ينسبه إلى أحد؛ وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٦، ونسبه المحقق إلى القطامي عُمير بن شُييم، ولم يصح عندي؛ وأبو حيان في: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٨؛ وأبو إسحاق الشاطبي في: المقاصد الشافية: ٢/ ٣١٠.

(٢) الرجز للعجَّاج، كما في ملحق ديوانه: ٢/ ٣٠٦، مقطوعة (٤٩)، نقلًا عن: طبقات فحول الشعراء: ١/ ٧٨، ونسبه ابن يعيش في: شرح المفصَّل: ١/ ١٠٤، إلى ولده رؤبة. وتأوَّله سيبويه في: الكتاب: ٢/ ١٤٢: « يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنَّه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ ».

وَالْظَافِرُ، وَالْنَاصِرُ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّوَاذِّ الَّتِي لَا تُحْصَرُ، وَلَا يَلِيقُ ذِكْرُهَا بِهَذَا المُخْتَصَرِ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ هُوَ التَّمْثِيلُ وَالاخْتِصَارُ، والتَّقْلِيلُ أَلْيَقُ مِنَ التَّكْثِيرِ وَالتَّطْوِيلِ.

* * *
* *
*

الفَصْلُ الرَّابِعُ
في انْقِسَامِ النَّقْلِ[1]

اعْلَمْ أنَّ النَّقْلَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: تَوَاتُرٍ وَآحَادٍ [٨٠و]:

* **فَأَمَّا التَّوَاتُرُ فَلُغَةُ القُرْآنِ**، ومَا تَوَاتَرَ مِنَ السُّنَّةِ، وَكَلَامِ العَرَبِ.

وَهَذَا القِسْمُ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ مِنْ أَدِلَّةِ النَّحْوِ، يُفِيدُ العِلْمَ.

واخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ[2]:

- **فَذَهَبَ الأَكْثَرُونَ إِلَى أنَّه ضَرُورِيٌّ**، واسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ العِلْمَ الضَّرُورِيَّ هُوَ الَّذِي لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّظَرِ ارْتِبَاطٌ مَعْقُولٌ، كَالْعِلْمِ الحَاصِلِ عَنِ الحَوَاسِّ الخَمْسِ، وَهِيَ: السَّمْعُ، وَالبَصَرُ، وَالشَّمُّ، وَالذَّوْقُ، وَاللَّمْسُ، وَهَذَا كُلُّهُ مَوْجُودٌ فِي خَبَرِ التَّوَاتُرِ، فَكَانَ ضَرُورِيًّا.

- **وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ نَظَرِيٌّ**، واسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّظَرِ ارْتِبَاطًا؛ لأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي حُصُولِهِ نَقْلُ جَمَاعَةٍ [٨٠ظ] يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ الاتِّفَاقُ عَلَى الكَذِبِ دُونَ غَيْرِهِم، فَلَمَّا اتَّفَقُوا عُلِمَ أَنَّهُ صِدْقٌ[3].

- **وَزَعَمَتْ طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ أَنَّهُ لَا يُفْضِي إِلَى عِلْمٍ البَتَّةَ**[4]، وَتَمَسَّكَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ

---

(١) نقلَ السيوطيُّ هذا الفصل وما يليه حتى الفصل الثامن، بنوعٍ من التصرُّف والاختصار، في: الاقتراح: ص١٨٣ - ١٨٦.

(٢) يُنظر هذا الخلاف عند الأصوليين، والرد على شُبه القائلين بعدم العلم، في: التبصرة في أصول الفقه: ص٢٩١ - ٢٩٤؛ وشرح اللمع: ٢/ ٥٦٩ - ٥٧١.

(٣) ذهب الشيرازيُّ في: شرح اللمع: ٢/ ٥٧٢، إلى أنَّ العلم الضروريَّ بخبر التواتر لا يقعُ إلا بثلاث شرائط، إحداها أنْ يكونَ النَّقَلةُ عددًا لا يصحُّ منهم التواطؤُ على الكذبِ في العادة، وأنْ يستويَ طرفاه ووسطُه إلى أنْ يتصلَ بالمخبَر عنه، والثالثة أنْ يكونَ الخبرُ في الأصلِ عن مشاهدةٍ أو سماعٍ، وليس عن نظرٍ واجتهاد.

(٤) يعني البراهمة، وهم طائفةٌ مِن الهنود، يُنسبون إلى رجلٍ منهم، يُقال له (براهم)، وقد مهَّدَ لهم نفي =

بِشُبْهَةٍ ضَعِيفَةٍ، وَهِيَ أَنَّ العِلْمَ لَا يَحْصُلُ بِنَقْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم، فَكَذَلِكَ بِنَقْلِ جَمَاعَتِهِم.

وَهَذِهِ شُبْهَةٌ ظَاهِرَةُ الفَسَادِ؛ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لِلْجَمَاعَةِ مَا لَا يَثْبُتُ لِلْوَاحِدِ، فَإِنَّ الوَاحِدَ لَوْ رَامَ حَمَلَ حِمْلٍ ثَقِيلٍ لَمْ يُمْكِنْهُ ذَلِكَ، وَلَوِ اجْتَمَعَ عَلَى حَمْلِهِ جَمَاعَةٌ لأَمْكَنَ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ هَا هُنَا[1].

* **وَأَمَّا الآحَادُ** فَمَا تَفَرَّدَ بِنَقْلِهِ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ شَرْطُ التَّوَاتُرِ. وَهُوَ دَلِيلٌ مَأْخُوذٌ بِهِ[2].

وَاخْتَلَفُوا[3] **فِي إِفَادَتِهِ** [٨١و]:

- **فَذَهَبَ الأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُفِيدُ الظَّنَّ.**

- **وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُفِيدُ العِلْمَ**، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِتَطَرُّقِ الاحْتِمَالِ فِيهِ.

- **وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ**[4] **أَنَّهُ إِنِ اتَّصَلَتْ بِهِ الْقَرَائِنُ أَفَادَ العِلْمَ ضَرُورَةً كَخَبَرِ التَّوَاتُرِ؛ لِوُجُودِ القَرَائِنِ.** قَالُوا: « لَوْ رَأَيْنَا رَجُلًا مَعْرُوفًا بِالْوَقَارِ وَالسَّكِينَةِ حَافِيًا حَاسِرًا، يُظْهِرُ

= النبوات أصلًا، وقرَّرَ استحالة ذلك في العقول. راجع: الملل والنحل: ٢/ ٢٥٠؛ والتبصرة في أصول الفقه: ص٢٩١.

(١) قال الشيرازيُّ في: التبصرة في أصول الفقه: ص٢٩١: « ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٍ من الجماعةِ إذا انفردَ يجوزُ أنْ يعجزَ عن حملِ الشيءِ الثقيلِ، ثم لا يجوزُ أنْ يعجزوا عن ذلك عند الاجتماع ».

(٢) عرَّفَه الشيرازي في: اللمع: ص١٥٣، بأنَّه « ما انحطَّ عن حدِّ التواترِ »، وزادَ بعده في: شرح اللمع: ٢/ ٥٧٨: « وهو أنْ يُفقد فيه شرطٌ مِن هذه الشرائط التي ذكرنا في التواتر ».

(٣) أورد السيوطيُّ في: المزهر: ١/ ١٢٠، كلامَ القاضي عبد الوهاب بن علي المالكي (ت٤٢٢هـ)، في ثبوت اللغةِ بأخبار الآحاد، وأنَّ المالكية تنقسمُ إلى مذهبين: أحدهما يقول بأنَّ اللغةَ تثبتُ به؛ لأنَّ الدليلَ إذا دلَّ على وجوبِ العملِ به في الشرعِ كانَ في ثبوتِ اللغةِ واجبًا. والثاني يقول بأنَّ اللغةَ لا تثبت بأخبار الآحاد.

(٤) يُعَدُّ أبو المعالي الجوينيُّ (ت٤٧٨هـ) أحدَ أبرز القائلين بذلك؛ قال في: البرهان: ١/ ٥٧٦: « لا يتوقفُ حصولُ العلم بصدق المخبرين على حدٍّ محدود، وعددٍ معدود، ولكن إذا ثبتت قرائنُ الصدقِ ثبتَ العلمُ به؛ فإذا وجدنا رجلًا مرموقًا عظيمَ الشأنِ، معروفًا بالمحافظةِ على رعايةِ المروءات، حاسرًا رأسَه، شاقًّا جيبَه حافيًا، وهو يصيحُ بالثبور والويل، ويذكرُ أنَّهُ أُصيب بوالدِه أو ولدِه، وشُهدت الجنازة، ورُؤي الغسَّال مشمرًا يدخلُ ويخرجُ؛ فهذه القرائنُ وأمثالُها إذا اقترنت بإخبارِه تضمَّنت العلمَ بصدقِه ».

النَّوْحَ وَالعَوِيلَ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ فَقَدَ حَمِيمًا، فَإِنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ صِدْقَهُ فِي مَا يُخْبِرُ».

وَالأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُفِيدُ العِلْمَ لِبَقَاءِ الاحْتِمَالِ، بِخِلَافِ خَبَرِ التَّوَاتُرِ[1].

* * *
* *
*

(١) يُنظر هذا الخلاف منسوبًا إلى أصحابه في: التبصرة: ص٢٩٨ - ٣٠٠؛ واللمع: ص١٥٤ - ١٥٥؛ وشرحه: ٢/ ٥٧٨ - ٥٨٣.

الفَصْلُ الخَامِسُ
فِي شَرْطِ نَقْلِ التَّوَاتُرِ

[٨١ظ] اعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ العُلَمَاءِ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ شَرْطَ التَّوَاتُرِ أَنْ يَبْلُغَ عَدَدُ النَّقَلَةِ إِلَى عَدَدٍ لَا يَجُوزُ عَلَى مِثْلِهِ الاتِّفَاقُ عَلَى الكَذِبِ، كَنَقَلَةِ لُغَةِ القُرْآنِ، وَمَا تَوَاتَرَ مِنَ السُّنَّةِ، وَكَلَامِ العَرَبِ؛ فَإِنَّهُم انْتَهَوْا إِلَى حَدٍّ يَسْتَحِيلُ عَلَى مِثْلِهِمُ الاتِّفَاقُ عَلَى الكَذِبِ[1].

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَبْلُغَ عَدَدُهُمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَبْلُغَ عَدَدُهُم سَبْعِينَ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَبْلُغُوا أَرْبَعِينَ.

وَذَهَبَ[أ] آخَرُونَ إِلَى أَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَبْلُغوا اثْنَيْ عَشَرَ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَبْلُغوا خَمْسَةً[2].

وَالصَّحِيحُ عِنْدِي هُوَ الأَوَّلُ، وَأَمَّا تَعْيِينُ تِلْكَ الأَعْدَادِ فَإِنَّمَا اعْتَمَدُوا فِيهَا عَلَى قِصَصٍ [٨٢و] لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حُصُولِ العِلْمِ بِأَخْبَارِ التَّوَاتُرِ مُنَاسَبَةٌ[3]، وَإِنَّمَا

(أ) بدايةُ مِن هنا تبدأ معنا نسخة (ع).

---

(١) وهو ما اتفقَ عليه جمهور الأصوليين، ونقلَ عنهم ذلك: الغزالي في: المستصفى من علم الأصول: ١/ ٢٥٩ - ٢٦٠؛ والفخر الرازي في: المحصول في علم الأصول: ٤/ ٢٦٥؛ والآمدي في: الإحكام في أصول الأحكام: ٢/ ٣٧.

(٢) نسب الشيرازي هذا الرأي في: التبصرة: ص٢٩٥؛ وشرح اللمع: ٢/ ٥٧٤، إلى أبي علي الجبائي المعتزلي (ت٣٠٣هـ)، وحكاه الإمام السمعاني في: قواطع الأدلة: ٢/ ٢٣٨، ونسبه إلى أكثر الشافعية.

(٣) مِن ذلك على سبيل المثال ما أورده أبو الحسين محمد بن الطيب المعتزلي في: المعتمد: ٢/ ٥٦٥، مِن أنَّ هناك مَنْ ذهب إلى أنَّ مبلغ التواتر أنْ يكونوا عشرين؛ لقوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]؛ مُتعلِّلين أيضًا بأنَّ اللَّه قد أوْجبَ على العشرين الجهادَ، وإنَّما خصَّهم بالوجوبِ لأنَّهم إذا أخبروا عُلِمَ صدقُهم. ومنهم مَن اشترطَ أن يكونَ عددُ النقلة سبعين، تعلُّقًا بعدد =

اتَّفَقَ وُجُودُهَا مَعَ هَذِهِ الأَعْدَادِ، فَلَا يَكُونُ فِيهَا حُجَّةٌ[1].

* * *
* *
*

= النقباء الذين اختارهم كليمُ اللّه موسى لمناجاةِ ربِّه، أو أن يكونَ عددُهم كعددِ أهلِ بدرٍ.

(١) قال الشيرازيُّ في: اللمع: ص١٥٣، بعد أنْ أوردَ آراءَ القائلين بعددٍ معيَّنٍ: «وهذا كلُّه خطأٌ؛ لأنَّ وقوعَ العلمِ به لا يختصُّ بشيءٍ ممَّا ذكروه، فسقطَ اعتبارُ ذلك كلِّه».

الفَصْلُ السَّادِسُ
فِي شَرْطِ نَقْلِ الآحَادِ(١)

اعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُ اللُّغَةِ عَدْلًا؛ رَجُلًا كَانَ أَوِ امْرَأَةً، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا(٢)، كَمَا يُشْتَرَطُ فِي نَاقِلِ الحَدِيثِ (أ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أ)؛ لأَنَّ بِهَا مَعْرِفَةَ تَفْسِيرِهِ وَتَأْوِيلِهِ، فَاشْتُرِطَ فِي نَقْلِهَا مَا اشْتُرِطَ فِي نَقْلِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي الفَضِيلَةِ مِنْ شَكْلِهِ، فَإِنْ كَانَ نَاقِلُ اللُّغَةِ فَاسِقًا لَمْ يُقْبَلْ نَقْلُهُ(٣).

وَيُقْبَلُ [٨٢ظ] نَقْلُ [العَدْلِ](ب) الوَاحِدِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُوَافِقَهُ فِي النَّقْلِ غَيْرُهُ(٤)؛ لأَنَّ المُوَافَقَةَ لا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تُشْتَرَطَ لِحُصُولِ العِلْمِ أَوْ لِغَلَبَةِ الظَّنِّ؛ بَطَلَ أَنْ يُقَالَ(ج): لِحُصُولِ العِلْمِ؛ (د لأَنَّ العِلْمَ د) لَا يَحْصُلُ(هـ) بِنَقْلِ اثْنَيْنِ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ

(أ-أ) غير موجودة في (ع).
(ب) الكلمة ساقطة من (ل)، واستُكملت مِن (ع).
(ج) في متن (ل): يكون. وصُوِّبت في الهامش الأيمن منها، وهو يوافق ما ورد في (ع).
(د-د) في (ع): لأنَّه. (هـ) بعدها في (ع): العلم.

---

(١) ضمَّنَ السيوطيُّ جُلَّ هذا الفصل في النوع السادس (معرفة مَن تُقبل روايتُه ومَنْ تُرَد) مِن كتابِه: المزهر: ١/ ١٣٧ - ١٣٨.
(٢) ذكرَ ابنُ فارس في: الصاحبي في فقه اللغة، باب (القول في مأخذ اللغة): ص٤٨، أنَّ اللغةَ تُؤخذ مِن ذوي الصدق والأمانةِ، ويُتَّقى المظنون. ثم نقلَ قولَ الخليل: « إنَّ النحاريرَ ربما أدخلوا على الناسِ ما ليسَ مِن كلام العربِ؛ إرادةَ اللَّبْسِ والتَّعْنيتِ ». قال ابن فارس معقِّبًا على ما أوردَه: « فليَتَحرَّ آخذُ اللغةِ وغيرِها مِن العلومِ أهلَ الأمانةِ والثقةِ والصدقِ والعدالةِ؛ فقد بلغنا مِن أمرِ بعضِ مشيخةِ بغداد مَا بلغنا ».
(٣) أجملَه المؤلِّف مِن قبل في كتابه: الإغراب في جدل الإعراب: ص٦٦، فقال: « ويُشترط في نقلِ اللغةِ ما يُشترط في نقل الحديث عن الرسول ﷺ؛ لأنَّ بها معرفةَ تفسيره وتأويله، فاشتُرِطَ في نقلِها لتعلُّقِها به ما اشتُرِطَ في نقلِه، وإنْ لم تكن في الفضيلةِ مِن شكله ».
(٤) وهذا شريطةُ أمرين: أنْ يكونَ المتفرِّدُ بالنقلِ مِن أهلِ الضبطِ والإتقان، كأبي زيد، والخليل، والأصمعي، وأبي حاتم، وأبي عُبيدةَ، وأضرابِهم، وأنْ لا يُخالفَه - في ما نقلَ - مَنْ هو أكثر عددًا منه. انظر: المزهر: ١/ ١٢٩.

لِغَلَبَةِ الظَّنِّ، (أوَغَلَبَةُ الظَّنِّ قَدْ حَصَلَتْ أ) بِخَبَرِ الوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ مُوَافَقَةٍ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّه لَا بُدَّ مِنْ نَقْلِ اثْنَيْنِ عَنِ اثْنَيْنِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِالمَنْقُولِ عَنْهُ؛ لأَنَّ النَّقْلَ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الشَّهَادَةِ، وَالشَّهَادَةُ يُشْتَرَطُ فِيهَا المُوَافَقَةُ، وَكَذَلِكَ النَّقْلُ[(١)].

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لأَنَّ اعْتِبَارَ النَّقْلِ بِالشَّهَادَةِ اعْتِبَارٌ فَاسِدٌ [٨٣و]؛ لأَنَّ النَّقْلَ مَبْنَاهُ عَلَى المُسَاهَلَةِ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ، وَلِهَذا(ب) يُسْمَعُ مِنَ النِّسَاءِ عَلَى الانْفِرَادِ مُطْلَقًا، وَمِنَ العَبِيدِ[(٢)]، وَيُقْبَلُ فِيهِ العَنْعَنَةُ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الدَّعْوَى. وَكُلُّ ذَلِكَ مَعْدُومٌ فِي الشَّهَادَةِ، فَلَا يُقَاسُ أَحَدُهمَا بِالآخَرِ.

* * *
* *
*

(أ-أ) في (ع): وإذا كان لغلبة الظنّ فقد حصل غلبة الظنّ.

(ب) في (ع): فهذا.

---

(١) أوردَ الشيرازيُّ هذا الرأي في كتابِه: التبصرة: ص٣١٢ - ٣١٣، منسوبًا إلى أبي عليٍّ الجُبّائي، وتكفَّلَ - أيضًا - بالردِّ عليه وإبطالِه.

(٢) انظر أمثلة ذلك في: المزهر: ١/ ١٣٩ - ١٤٠.

الفَصْلُ السَّابِعُ
فِي قَبُولِ نَقْلِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ

* اعْلَمْ أَنَّ نَقْلَ أَهْلِ الأَهْوَاءِ مَقْبُولٌ فِي اللُّغَةِ وَغَيْرِهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ يَتَدَيَّنُ بِالكَذِبِ كَالخَطَّابِيَّةِ(١) مِنَ الرَّافِضَةِ(٢)؛ وَذَلِكَ لأَنَّ المُبْتَدِعَ إِذَا لَمْ تَكُنْ بِدْعَتُهُ حَامِلَةً لَهُ عَلَى الكَذِبِ فَالظَّاهِرُ [٨٣ظ] صِدْقُهُ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ أَكَابِرِ(أ) أَهْلِ العِلْمِ(أ): « إِذَا قَبِلْنَا رِوَايَةَ أَهْلِ العَدْلِ، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ مَنْ كَذَبَ فَسَقَ، فَكَيْفَ لَا نَقْبَلُ رِوَايَةَ الخَوَارِجِ وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ مَنْ كَذَبَ كَفَرَ؟ »(٣).

والَّذِي يَدُلُّ عَلَى قَبُولِ نَقْلِهِمْ أَنَّ الأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى قَبُولِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَالبُخَارِيِّ، وَقَدْ [رَوَيَا](ب) فِيهِمَا عَنْ قَتَادَةَ(٤) وَكَانَ قَدَرِيًّا، وَعَنْ عِمْرَانَ بنِ حِطَّانَ(٥)

(أ-أ) في (ع): العلماء. (ب) في (ل): رُوينا. والمثبت مِن (ع).

---

(١) فرقةٌ مِن الرافضة، تُنسب إلى أبي الخطَّاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع، مولى بني أسد (ت١٤٣هـ). يُنظر: الملل والنحل: ١/ ١٧٢.

(٢) ذلك لأنَّهم يرونَ الشهادةَ بالزُّور لموافقيهم. قال الشافعي: « أقبلُ شهادةَ أهلِ الأهواءِ والبدعِ إلا الخطَّابية؛ فإنهم يتديَّنون بالكذب ». انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ص٢٩٨.

(٣) عزا الزركشيُّ في: البحر المحيط: ٤/ ٢٧٠، هذا الكلام لمحمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ)، صاحب الإمام أبي حنيفة. ولفظه فيه: « إذا كنَّا نقبل روايةَ أهل العدل، وهم يعتقدون أنَّ مَنْ كذب فسق، فلأن نقبل رواية أهل الأهواء، وهم يعتقدون أنَّ مَن كذب كفرَ، بطريق الأَوْلَى ».

(٤) قتادة بن دِعَامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصريُّ، أبو الخطَّاب. روى عن أنس بن مالك، والحسن البصري، وعكرمة مولى ابن عبَّاس. وعنه: أيوب السختياني، وسليمان الأعمش، وعبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعي. ترجمه ابن سعد في (الطبقات)، وقال: « كانَ ثقةً مأمونًا حُجَّةً في الحديث، وكان يقولُ بشيءٍ مِن القدر ». روى له البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل، وأصحابُ السنن. توفي سنة ١١٧هـ. راجع ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٩/ ٢٢٨؛ التاريخ الكبير للبخاري: ٧/ ١٨٥ - ١٨٧؛ وتهذيب الكمال: ٢٣/ ٤٩٨ - ٥١٧.

(٥) عمران بن حِطَّان بن ظَبْيَان السَّدوسي البصري، أبو سماك. كان رأسًا مِن رؤوس الخوارج. روى عن عائشة، وأبي موسى الأشعري، وابن عبَّاس. وعنه: محمد بن سيرين، ويحيى بن أبي كثير، وقتادة. روى له البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائي. توفي سنة ٨٤هـ. راجع ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٩/ ١٨٨؛ =

وَكَانَ خَارِجِيًّا، وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ[١] وَكَانَ رَافِضِيًّا، وَفِي العُدُولِ عَنْ قَبُولِ نَقْلِهِمْ خَرْقُ الإِجْمَاعِ.

* **وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لا يُقْبَلُ نَقْلُ أَهْلِ الأَهْوَاءِ**؛ لِأَنَّهُ إِذَا رُدَّتْ رِوَايَةُ الفَاسِقِ لِفِسْقِهِ، [فَلأَنْ][أ] لا تُقْبَلَ رِوَايَةُ المُبْتَدِعِ لِبِدْعَتِهِ كَانَ ذَلِكَ أَوْلَى. وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ [٨٤و] وَذَلِكَ لِأَنَّ الفَاسِقَ ارْتَكَبَ [مَحْظُورَ][ب] دِينِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِتَحْرِيمِهِ، فَلَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يَكْذِبَ مَعَ عِلْمِهِ بِتَحْرِيمِهِ، وَأَمَّا المُبْتَدِعُ فَمَا ارْتَكَبَ [مَحْظُورَ] دِينِهِ مَعَ العِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ، وَلَيْسَتْ بِدْعَتُهُ حَامِلَةً لَهُ عَلَى الكَذِبِ، فَوَجَبَ أَنْ يُقْبَلَ نَقْلُهُ[ج]، فَإِنْ كَانَتْ بِدْعَتُهُ تُخْرِجُهُ عَنِ الدِّينِ لَمْ يُقْبَلْ نَقْلُهُ لِاتِّصَافِهِ بِالكُفْرِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ جَازَ قَبُولُ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَالشَّهَادَةُ أَضْيَقُ بَابًا مِنَ النَّقْلِ وَالرِّوَايَةِ؟

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ أَنَّ شَهَادَةَ أَهْلِ الذِّمَّةِ مَقْبُولَةٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ[د] شَهِدَ عَلَيْهِمْ بِالكَذِبِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٥، ٧٨]، وَلَوْ أَنَّ يَحْيَى بنَ مَعِينٍ[٢]، أَوْ بَعْضَ عُدُولِ المُسْلِمِينَ، طَعَنَ فِي [٨٤ظ] شَخْصٍ

(أ) في (ل): فأن. والمثبت مِن (ع).
(ب) في (ل): محضور. بالضاد بدل الظاء، والمثبت من (ع).
(ج) الكلمة ساقطة من (ع).   (د) في (ع): اللَّه تعالى.

= وتهذيب الكمال: ٢٢/ ٣٢٢ - ٣٢٥؛ وتاريخ الإسلام: ٢/ ٩٨١ - ٩٨٣.

(١) عبد الرزَّاق بن همَّام بن نافع الحميري الصنعاني، أبو بكر. سمع الثوريَّ وابن جريجَ. وعنه: أحمد ابن محمد بن حنبل، وابن الشَّاذكونيِّ، ويحيى بن معين. قال ابن حِبَّان: « كان ممَّن يُخطئُ إذا حدَّثَ مِن حفظِه، على تشيُّعٍ فيه »، وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل: « سألتُ أبي، قلتُ: عبد الرزاق كان يتشيَّعُ ويُفرطُ في التشيُّعِ؟ فقال: أمَّا أنا فلم أسمع منه في هذا شيئًا، ولكنه كان رجلًا تعجبُه أخبار الناس، أو الأخبار ». روى له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والترمذي. تُوفي سنة ٢١١هـ. راجع: التاريخ الكبير للبخاري: ٦/ ١٣٠؛ وثقات ابن حِبَّان: ٨/ ٤١٢؛ وتهذيب الكمال: ١٨/ ٥٢ - ٦٢.

(٢) يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، أبو زكريا. إمام أهل الجرح والتعديل ومعرفة الرجال. روى عن سفيان بن عيينة، وأبي مُسْهِر الغسَّاني، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجرَّاح. وعنه: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وأحمد بن حنبل. مات بالمدينة وهو حاجٌّ سنة ٢٣٣هـ. التاريخ الكبير: =

لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ، فَمَا ظَنُّكَ فِيمَنْ(أ) شَهِدَ اللَّهُ(ب) عَلَيْهِ بِالكَذِبِ؟

* * *
* *
*

(أ) في (ع): بِمَنْ.

(ب) في (ع): اللَّه تعالى.

= ٨/ ٣٠٧؛ والفهرست للنديم: ٢/ ١/ ١٠٧؛ وتاريخ مدينة السلام: ١٦/ ٢٦٣ - ٢٧٦.

الفَصْلُ الثَّامِنُ
فِي قَبُولِ المُرْسَلِ وَالمَجْهُولِ

اعْلَمْ أَنَّ **المُرْسَلَ** هُوَ الَّذِي انْقَطَعَ سَنَدُهُ[١]، نَحْوُ أَنْ يَرْوِيَ ابنُ دُرَيْدٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ[٢].

وَالمَجْهُولُ هُوَ الَّذِي لَا يُعْرَفُ نَاقِلُهُ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ ابنُ الأَنْبَارِيِّ: « حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ ».

* **وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ المُرْسَلِ وَالمَجْهُولِ غَيْرُ مَقْبُولٍ**؛ لأَنَّ العَدَالَةَ شَرْطٌ فِي قَبُولِ النَّقْلِ، (أ وَانْقِطَاعُ سَنَدِ النَّقْلِ أ)، وَالجَهْلُ بِالنَّاقِلِ يُوجِبَانِ الجَهْلَ بِالْعَدَالَةِ، فَإِنَّ (ب النَّاقِلَ إِنْ ب) لَمْ يُذْكَرِ اسْمُهُ، أَوْ ذُكِرَ اسْمُهُ وَلَمْ يُعْرَفْ، لَمْ تُعْرَفْ عَدَالَـتُهُ، وَلَا(ج) يُقْبَلُ نَقْلُهُ [٨٥و][٣].

(أ-أ) الجملة ساقطةٌ مِن (ع). (ب-ب) في (ع): مَنْ.
(ج) في (ع): فلا.

(١) هذا هو مفهوم الأصوليين والفقهاء للمرسَل. أمَّا علماء الحديث فقد فرَّقوا بين أربعة أنواعٍ مِن انقطاع الإسناد، وهي: المُرسَل، والمعلَّق، والمعضَل، والمنقطع. والمرسل عندهم هو ما سقطَ مِن آخر إسنادِه مَنْ بعدَ التابعيِّ. لمزيد مِن التفصيل يُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٧٦ - ٨٠؛ وتيسير مصطلح الحديث: ص٧١ وما بعدها.

(٢) فالثابت أنَّ أبا بكرٍ محمد بن الحسن بن دريد وُلِد في البصرة عام ٢٢٣هـ أي بعد وفاةِ أبي زيد سعيد ابن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري، بحوالي ثماني سنوات؛ إذ تُوفِّي سنة ٢١٥هـ، وأنَّ ابن دريد نقلَ عن أبي زيد بواسطة أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٠هـ). راجع: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٢٢٥ - ٢٢٧، ص١١٣ - ١١٦؛ ووفيات الأعيان: ٤/ ٣٢٣ - ٣٢٩، ٢/ ٣٧٨ - ٣٨٠؛ وبغية الوعاة: ١/ ٧٦ - ٨١، ١/ ٥٨٢ - ٥٨٣.

(٣) ذكر المؤلِّف في غير موضعٍ مِن (الإنصاف) أنَّه لا يُحتَجُّ بشعرٍ مجهولٍ لا يُعرف قائلُه. انظر ذلك في: ١/ ٣٤٥، و٢/ ٤٣٥، و٢/ ٤٥٦.
لكنَّ موقفَ النُّحاةِ حيالَ هذا الأمرِ جاءَ مذبذبًا؛ إذ قبلوا روايةَ بعضِ الأشعار غير معلومةِ القائل في استنادِهم إلى إثباتِ وجهٍ نحويٍّ، وهم في الوقت نفسه يردُّون بعضَ الأوجه النَّحوية التي لا توافقهم، معتمدين فيها على جهالة القائل! مثال ذلك: ما فعله ابنُ هشامٍ الأنصاري في ما نقله عنه السيوطي في كُلٍّ مِن (الاقتراح): ص١٥١ - ١٥٢؛ و(المزهر): ١/ ١٤١- ١٤٢ في ردِّ مذهب الكوفيين القائل =

* **وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى قَبُولِ الْمُرْسَلِ وَالْمَجْهُولِ**؛ لأَنَّ(أ) الإِرْسَالَ صَدَرَ مِمَّنْ لَوْ أُسْنِدَ لَقُبِلَ وَلَمْ يُتَّهَمْ فِي إِسْنَادِهِ، فَكَذَلِكَ فِي إِرْسَالِهِ؛ فَإِنَّ التُّهْمَةَ لَوْ تَطَرَّقَتْ إِلَى إِرْسَالِهِ لَتَطَرَّقَتْ إِلَى إِسْنَادِهِ، (ب وَإِذَا لَمْ يُتَّهَمْ فِي إِسْنَادِهِ ب)، فَكَذَلِكَ فِي إِرْسَالِهِ. وَكَذَلِكَ النَّقْلُ عَنِ الْمَجْهُولِ، صَدَرَ مِمَّنْ لَا يُتَّهَمُ فِي نَقْلِهِ؛ لأَنَّ التُّهْمَةَ لَوْ تَطَرَّقَتْ إِلَى نَقْلِهِ عَنِ الْمَجْهُولِ، لَتَطَرَّقَتْ إِلَى نَقْلِهِ عَنِ الْمَعْرُوفِ(ج).

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَوْلُهُمْ: « لأَنَّ(د) الإِرْسَالَ صَدَرَ مِمَّنْ لَوْ أُسْنِدَ لَقُبِلَ وَلَمْ يُتَّهَمْ فِي إِسْنَادِهِ، فَكَذَلِكَ فِي إِرْسَالِهِ »، قُلْنَا: هَذَا اعْتِبَارٌ فَاسِدٌ؛ لأَنَّ الْمُسْنَدَ قَدْ صُرِّحَ فِيهِ بِاسْمِ [٨٥ظ] النَّاقِلِ، وَأَمْكَنَ الْوُقُوفُ عَلَى حَقِيقَةِ حَالِهِ، بِخِلَافِ الْمُرْسَلِ. وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - النَّقْلُ عَنِ الْمَجْهُولِ، لَمْ يُصرَّحْ - أَيْضًا - فِيهِ بِاسْمِ النَّاقِلِ، وَلَا يُمْكِنُ الْوُقُوفُ عَلَى حَقِيقَةِ حَالِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا صُرِّحَ بِاسْمِ النَّاقِلِ، فَبَانَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ قَبُولِ الْمُسْنَدِ قَبُولُ الْمُرْسَلِ، وَلَا مِنْ قَبُولِ الْمَعْرُوفِ قَبُولُ الْمَجْهُولِ(1).

* * *
* *
*

(أ) في (ع): لكن. (ب-ب) الجملة ساقطة مِن (ع).

(ج) في متن (ل): المعلوم. وأشير في الهامش الأيسر إلى القراءة المُثبتة، وهي موافقةٌ لما ورد في (ع).

(د) في (ع): إنَّ.

= بجواز مدِّ المقصور للضرورة، والذي استندوا فيه إلى قول الشاعر:

قد عَلِمَتْ أختُ بني السِّعْلاءِ ... وعلِمَتْ ذاكَ معَ الجزاءِ
أنَّ نِعمَ مأكولٌ على الخواءِ ... يا لك مِن تمرٍ ومِن شيشاءِ
يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهاءِ

فقال: « الجوابُ عندنا أنّه لا يُعلم قائلُه، فلا حجَّة فيه ». بينما يردُّ في كتابِه (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد): ص٣١٣ - ٣١٤، قولَ عبد الواحد الطوَّاح في كتابه (بغية الآمل ومنية السائل)، في بيتٍ مجهولٍ لم ينسبه الشُّرَّاحُ إلى أحد؛ ومِن ثَمَّ يُسْقِطُ عبد الواحد الاحتجاجَ به، فيقول ابن هشام: « ولو صحَّ مَا قالَهُ لسقطَ الاحتجاجُ بخمسين بيتًا مِن كتابِ سيبويه؛ فإنَّ فيه ألفَ بيتٍ قد عُرِفَ قائلوها، وخمسين مجهولةَ القائلين »!

(١) انظر الخلاف الدائر في هذه المسألة بين الفقهاء في: التبصرة: ص٣٢٦ - ٣٣٠.

الفَصْلُ التَّاسِعُ

فِي جَوَازِ الإِجَازَةِ(١)

اعْلَمْ أَنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ الإِجَازَةِ:

* فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى جَوَازِهَا، وَتَمَسَّكُوا فِي ذَلِكَ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ(أ) كَتَبَ كُتُبًا إِلَى المُلُوكِ، وَأَخْبَرَتْ [٨٦و] بِهَا رُسُلُهُ، وَنَزَلَ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ قَوْلِهِ وَخِطَابِهِ، وَكَتَبَ صَحِيفَةَ الزَّكَاةِ وَالدِّيَاتِ، ثُمَّ صَارَ النَّاسُ يُخْبِرُونَ [بِهَا](ب) عَنِ الرَّسُولِ(ج)، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا بِطَرِيقِ المُنَاوَلَةِ(٢) وَالإِجَازَةِ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِهَا.

(أ) في (ع): صلوات اللَّه عليه. (ب) ساقطة مِن (ل)، واستُكملت من (ع).

(ج) في (ع) بعدها: صلى اللَّه عليه وسلم.

---

(١) واحدةٌ مِن طُرقِ تحمُّلِ الحديثِ وأدائه الثمانية، وتعني عمومًا: الإذنَ بالروايةِ لفظًا أو كتابةً. وقد جعلها علماءُ المصطلحِ على أنواع، منها: إجازةُ معيَّنٍ بمعيَّنٍ، وإجازةُ معيَّنٍ بغيرِ معيَّنٍ، وإجازةُ غيرِ معيَّنٍ بغيرِ معيَّنٍ، وإجازةٌ بمجهولٍ أو لمجهولٍ، والإجازة لمعدومٍ. انظر ذلك تفصيلًا في: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: ص٨٨ وما بعدها؛ وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص١٥١ وما بعدها.

(٢) أصلُها أنْ يُنَاوِلَ الشيخُ الطالبَ كتابًا أو صحيفةً ليرويَها عنه، أو أنْ يقدِّمَ الطالبُ إلى الشيخ الراوي المتقنِ جزءًا أو كتابًا مِن حديثِه أو مسموعِه، فيناوله إياه، فيتأمل الشيخُ حديثَه، فإذا خبرَه وعرفَ أنه من حديثِه، قال للمستفيد: « قد وقفتُ على ما ناولتنيه، وعرفتُ ما فيه، وأنه روايتي عن شيوخي، فحدِّثْ عني به »، أو أنْ يُكتفى بالمناولة فقط مِن غير إذنٍ؛ لذا فقد قسَّمَها علماءُ المصطلح إلى قسمين:

- المناولة المقرونةُ بالإجازة: وهي التي عنَاها الأنباريُّ هنا، وتُعَدُّ بحسبِ رأي ابن الصلاح الذي ذكر لها أربعَ صور أعلى أنواعِ الإجازة على الإطلاق، وعدَّها الإمام مالك وجماعةٌ مِن العلماء بمنزلة (السماع)، بل نقلَ ابنُ الأثيرِ أنَّ بعضَ أصحابِ الحديث يراها أَوْفَى منه؛ فالثقة بكتابِ الشيخِ معَ إذنه فوقَ الثقة بالسماعِ فقط.

- المناولة المجرَّدة عن الإجازة: وفيها يُكتفى بمناولة الشيخِ الطالبَ الكتابَ، دون قولِه له: « ارْوِه عنِّي »، أو: « أجزتُ لك روايتَه عني »، أو نحو ذلك مِن عباراتٍ تفيدُ الإذنَ بالرواية. وقد اختلف العلماءُ في الرواية بهذا النوع المجرَّد عن الإجازة؛ فنقل الخطيب البغدادي عن طائفة أنَّهم صحَّحوها وأجازوا بها، ووصفها ابن الصلاح بأنها مناولةٌ (مختلَّة)، لا تجوزُ الروايةُ بها، ونقلَ أنَّ غيرَ واحدٍ مِن الفقهاء والأصوليين عابها على المحدِّثين الذين أجازوها وسوَّغوها. انظر ذلك مفصَّلًا في: الكفاية في علم الرواية: ص٣٤٨ - ٣٤٩؛ وجامع الأصول في أحاديث الرسول: ١/ ٨٤؛ وعلوم الحديث لابن الصلاح: ص١٦٩.

* وذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّها غَيْرُ جَائِزَةٍ؛ (أ لأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: « أَخْبَرَنِي فُلَانٌ »، وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: « أَخْبَرَنِي فُلَانٌ »، وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ، كَذِبٌ[1].

* وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ أ)؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ كَتَبَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ كِتَابًا وَذَكَرَ فِيهِ أَشْيَاءَ، أَنْ يَقُولَ: « أَخْبَرَنِي فُلَانٌ فِي كِتَابِهِ كَذَا[ب] وكَذَا »، وَلَا يَكُونُ كَاذِبًا، وَكَذَلِكَ هَا هُنَا.

* * *
* *
*

(أ-أ) في (ع): لأنَّه يقول: أخبرني، ولم يوجد ذلك، وهذا ليس بصحيح.
(ب) في (ع): بكذا.

---

(١) ومِن حُجَجِ المانعين أيضًا وقد ذكرها الشيرازي: أنَّه لو كتب إليه بشهادةٍ لم يجز أن يشهدَ عليه، فكذلك إذا كتب إليه بخبر. انظر: التبصرة: ص٣٤٥؛ واللمع: ص١٧١؛ وشرحه: ٢/ ٦٥١ - ٦٥٢.

الفَصْلُ العَاشِرُ

فِي القِيَاسِ [٨٦ط]

اعْلَمْ أَنَّ القِيَاسَ فِي وَضْعِ اللِّسَانِ بِمَعْنَى (التَّـقْدِيرِ)، وَهُوَ مَصْدَرُ: قَايَسْتُ الشَّيءَ بِالشَّيءِ مُقَايَسَةً وَقِيَاسًا، أَيْ[أ]: قَدَّرْتُهُ، وَمِنْهُ المِقْيَاسُ؛ أَيِ: المِقْدَارُ، وَقِيسُ رُمْحٍ؛ أَيْ: قَدْرُ رُمْحٍ[١].

وَهُوَ فِي عُـرْفِ العُـلَـمَـاءِ عِـبَـارَةٌ عَنْ[٢]: « تَـقْدِيـرِ الفَـرْعِ بِحُـكْمِ الأَصْلِ ».

وَقِيلَ: « هُوَ حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ بِعِلَّةٍ تَـقْـتَضِي إِجْرَاءَ حُكْمِ الأَصْلِ عَلَى الفَرْعِ ».

وَقِيلَ: « هُوَ إِلْحَاقُ الفَرْعِ بِالأَصْلِ بِجَامِعٍ ».

وَقِيلَ: « هُوَ رَبْطُ الأَصْلِ بِالفَرْعِ بِجَامِعٍ »[٣].

وَقِيلَ: « هُوَ اعْتِبَارُ الشَّيءِ بِالشَّيءِ بِجَامِعٍ ». وَهَـذِهِ الحُـدُودُ كُـلُّـهَا مُـتَـقَارِبَةٌ[٤].

(أ) الكلمة ساقطةٌ مِن (ع).

---

(١) لسان العرب، مادة (ق.ي.س).

(٢) انظر: اللمع: ص١٩٨؛ وشرحه: ٢/ ٧٥٥ - ٧٥٦؛ والمعونة في الجدل: ص٣٦.

(٣) هذا الحدُّ غيرُ موجودٍ في (ع). ولعلَّه حُرِّف عن تعريفِ الغزالي له في: المنتخل: ص٣٩١، بأنَّه: « ربطُ الفرع بالأصل بجامع ».

(٤) قدَّم الأنباريُّ تعريفًا آخر للقياس في: الإغراب: ص٤٥ - ٤٦، هو أقربُ إلى القياس النحوي منه إلى القياس الفقهي المعتمد على (العلة) الشرعية، فقال: « وأمَّا القياسُ فهو حملُ غيرِ المنقول على المنقولِ إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلِّ مكان وإنْ لم يكن كلُّ ذلك مقولًا عنهم، وإنما لمَّا كان غيرُ المنقولِ عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولًا عليه، وكذلك كلُّ مقيسٍ في صناعةِ الإعراب ». انظر أيضًا الملحوظات الثلاث لعلي أبي المكارم على هذا التعريف في: أصول التفكير النحوي: ص٧٨ - ٧٩.

وَلَا بُدَّ لِكُلِّ قِيَاسٍ مِنْ أَرْبَعَةِ [٨٧و] أَشْيَاءَ[١]: أَصْلٍ، وَفَرْعٍ، وَعِلَّةٍ[٢]، وَحُكْمٍ[أ].

وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ تُـرَكِّبَ قِيَاسًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى رَفْعِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَـتَقُولُ: « اسْمٌ أُسْنِدَ الفِعْلُ إِلَيْهِ مُـقَدَّمًا عَلَيْهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَـكُونَ مَرْفُوعًا قِيَاسًا عَلَى الفَاعِلِ ». فَالأَصْلُ هُوَ الفَاعِلُ، وَالفَرْعُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالعِلَّةُ الجَامِعَةُ هِيَ الإِسْنَادُ، وَالحُكْمُ هُوَ الرَّفْعُ، وَالأَصْلُ فِي الرَّفْعِ أَنْ يَكُونَ لِلْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الفَاعِلُ، وَإِنَّما أُجْرِيَ عَلَى الفَرْعِ الَّذِي هُوَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِالعِلَّةِ الجَامِعَةِ الَّتِي هِيَ الإِسْنَادُ. وَعَلَى هَذَا النَّحْوِ تَرْكِيبُ[ب] كُلِّ قِيَاسٍ مِنْ أَقْيِسَةِ النَّحْوِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ كَانَ إِسْنَادُ الفِعْلِ إِلَى الفَاعِلِ، الَّذِي هُوَ الأَصْلُ، مُوجِبًا لِلرَّفْعِ دُونَ [٨٧ظ] النَّصْبِ، وَهَلَّا كَانَ الأَمْرُ بِالْعَكْسِ؟

قِيلَ[٣]: لأَنَّهُ لمَّا وَجَبَ الفَرْقُ بَيْنَ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ[ج]، وَوُجِدَ[د] إِسْنَادُ الفِعْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ، وَوُقُوعُهُ يَكُونُ عَلَى مَفْعُولَاتٍ كَثِيرَةٍ[هـ]،

(أ) جاء ضبط الكلمات الأربع في (ل) بالكسر والضم، وكتب فوق كل كلمة (معًا) للدلالة على جواز الوجهين.

(ب) بعدها في (ع) زيادة: قياس.

(ج) جاءت في متن (ل): الشَّبَه. ونبَّه ناسخُها في الهامش الأيمن إلى قراءة الأصل الذي نقلَ عنه: (اللبس)، وهي الموافقة لما ورد في (ع).

(د) في (ع): ووجدنا. (هـ) في (ع): كبيرة.

---

(١) أمّا الأصلُ فهو المقيسُ عليه، ويستعمل الفقهاءُ اللفظةَ للدلالة على أمرين، أحدهما: أصول الأدلة، وهي الكتاب والسُّنَّة والإجماع، وما سوى ذلك فإنَّه مِن القياس، ويستعملونه في الشيء الذي يُقَاسُ عليه. وأمَّا الفرعُ فهو المقيسُ بالأصلِ المُشبَّه به، والذي ثبَتَ حكمُه بغيره. وأمَّا العلةُ في عرف الفقهاء فهي المعنى الذي يقتضي الحكمَ. وأمَّا الحكمُ فهو الذي تعلَّقَ على العِلَّةِ مِن التحليلِ والتحريمِ، والإيجاب والإسقاط. انظر: اللمع: ص٢١٢ - ٢٢١.

(٢) تنقسمُ اعتلالاتُ النحويين إلى صنفين: عِلَّةٍ تطَّرد في كلام العرب وتنساقُ إلى قانون لغتهم، وهي الأكثرُ استعمالًا، وعِلَّةٍ تُظهر حكمتَهم وتكشفُ عن صحة أغراضهم، وهي الأقل تداولًا. ومدارُ العِلَةِ الأولى على أربعةٍ وعشرين نوعًا، فصَّلها السيوطيُّ في: الاقتراح: ص٢٥٦ - ٢٦٧.

(٣) هذا مَا يُعرف عند النُّحاة بـ (علة العلة)، أو (العلة الثانية). وقد تصدَّى لردِّها في مَن تصدَّى ابنُ مضاء القرطبي، في كتابه: الرد على النُّحاة: ص١٢٧- ١٣٤.

فَمِنْهُ مَا يَقَعُ عَلَى مَفْعُولَيْنِ(أ)، وَمِنْهُ (ب- مَا يَقَعُ -ب) عَلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ، مَعَ أَنَّ جِنْسَ الفِعْلِ مُتَعَدِّيًا كَانَ أَوْ لَازِمًا يَتَعدَّى إِلَى سَبْعَةِ أَشْيَاءَ غَيْرِ هٰذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ: المَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ المَكَانِ، وَالمَفْعُولُ لَهُ، وَالحَالُ، وَالمَفْعُولُ مَعَهُ، وَالمُسْتَثْنَى، مَعَ خِلَافٍ فِي المَفْعُولِ مَعَهُ(ج). فَتِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ، وَلَا يُسْتَدَلُّ(د) فِي ذَلِكَ كُلِّهِ (هـ- إِلَّا عَلَى -هـ) فَاعِلٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا كَانَ إِسْنَادُ [٨٨و] الفِعْلِ إِلَى الفَاعِلِ أَقَلَّ، وَوُقُوعُهُ عَلَى المَفْعُولِ أَكْثَرَ، وَالرَّفْعُ أَثْقَلَ، وَالنَّصْبُ أَخَفَّ، أُعْطِيَ الأَقَلُّ الأَثْقَلَ، وَالأَكْثَرُ الأَخَفَّ؛ مُعَادَلَةً بَيْنَهُمَا. وَلَوْ عُكِسَ ذَلِكَ لَكَانَ عُدُولًا عَنِ المُعَادَلَةِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا قَضِيَّةُ المَعْدَلَةِ، وَاسْتِكْثَارًا لِمَا يُسْتَثْقَلُ فِي كَلَامِهِمْ، وَتَرْكًا لِلْمُنَاسَبَةِ، وَخُرُوجًا عَنْ قَانُونِ الحِكْمَةِ.

وَمَا ذَلِكَ فِي ضَرْبِ المِثَالِ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ جَعَلَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَجَرَيْنِ، أَحَدُهُمَا وَزْنُهُ مَنًّا، وَالآخَرُ وَزْنُهُ عَشَرَةُ أَمْنَاءٍ(١)، وَأَمَرَ إِنْسَانًا أَنْ يَحْمِلَ مَا هُوَ عَشَرَةُ أَمْنَاءٍ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَمَا هُوَ مَنًّا عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ لِيَكُونَ قِلَّةُ العَمَلِ بِإِزَاءِ الثِّقَلِ، وَكَثْرَةُ العَمَلِ [٨٨ظ] بِإِزَاءِ الخِفَّةِ، فَإِنَّهُ لَا خَفَاءَ بِأَنَّ ذَلِكَ مُنَاسِبٌ لِلْحِكْمَةِ. وَلَوْ أَمَرَهُ بِحَمْلِ الثَّقِيلِ عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَبِحَمْلِ الخَفِيفِ مَرَّةً وَاحِدَةً لَكَانَ ذَلِكَ مُبَايِنًا لِلْحِكْمَةِ؛ لِجَمْعِهِ عَلَيْهِ بَيْنَ الثِّقَلِ وَكَثْرَةِ العَمَلِ فِي حَالٍ(و) وَاحِدَةٍ، وَبَيْنَ (ز- الخِفَّةِ وَقِلَّةِ العَمَلِ -ز) فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ(ح)، فَكَذَلِكَ هَا هُنَا.

وَقِيلَ(ط) فِي الجَوَابِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ عِدَّةُ أَقَاوِيلَ، وَإِنَّما [اقْتَصَرْنَا](ى) عَلَى هَذَا القَوْلِ؛ لِأَنَّ غَرَضَنَا التَّمْثِيلُ لَا التَّطْوِيلُ بِكَثْرَةِ التَّعْلِيلِ.

* * *

(أ) في (ع): فمنه مَا يقع على مفعول واحدٍ، ومنه على مفعولين. ولا وجه هنا لإثبات عبارة المفعول الواحد؛ إذ إنَّ مرادَ المؤلِّف هو وقوع الفعل على أكثرَ مِن مفعول.

(ب-ب) ساقطتان مِن (ع).

(ج) بعدها في (ع) مكرَّرة: والمستثنى.

(د) في (ع): يُسند.

(هـ-هـ) في (ع): إلى.

(و) في (ع): حالة.

(ز-ز) في (ع): قلة العمل والخفة.

(ح) في (ع): أخرى.

(ط) في (ع):وقد قيل.

(ى) في (ل): اختصرنا. والمثبت من (ع).

(١) المنُّ: المَنَا، وهو رطلان. والجمع: أمْنَانٌ، وجمع المَنَا: أمْنَاءٌ. لسان العرب، مادة (م.ن.ن).

الفَصْلُ الحَادِيَ عَشَرَ
فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ القِيَاسَ[١]

اعْلَمْ أَنَّ إِنْكَارَ القِيَاسِ فِي النَّحْوِ لَا يَتَحَقَّقُ؛ لِأَنَّ [٨٩و] النَّحْوَ كُلَّهُ قِيَاسٌ، وَلِهَذَا قِيلَ فِي حَدِّهِ: «النَّحْوُ عِلْمٌ بِالمَقَايِيسِ المُسْتَنْبَطَةِ مِنَ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ العَرَبِ»[٢]. فَمَنْ أَنْكَرَ القِيَاسَ فَقَدْ أَنْكَرَ النَّحْوَ. وَلَا (أ يُعْلَمُ أَحَدٌ أ) مِنَ العُلَمَاءِ أَنْكَرَهُ؛ لِثُبُوتِهِ بِالدَّلَائِلِ القَاطِعَةِ، وَالبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَئِمَّةَ الأُمَّةِ مِنَ السَّلَفِ وَالخَلَفِ أَجْمَعُوا قَاطِبَةً (ب وَالإِجْمَاعُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ ب) عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ فِي رُتْبَةِ الاجْتِهَادِ، وَأَنَّ المُجْتَهِدَ لَوْ جَمَعَ جَمِيعَ العُلُومِ لَمْ يَبْلُغْ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ قَوَاعِدِ النَّحْوِ مَا يَعْرِفُ بِهِ المَعَانِيَ المُتَعَلِّقَةَ مَعْرِفَتُهَا بِهِ مِنْهُ[٣]، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِلْمًا

(أ-أ) في (ع): نعلم أحدًا. (ب-ب) غير موجود في (ع).

(١) انتقد بعضُ الباحثين الأنباريَّ في إيرادِه هذا الفصلَ، قائلين بأنَّ محلَّه صحيحٌ في أصول الفقه، وليس في أصول النَّحو، وقد غابت عنهم أصواتُ نحاة الظاهرية وغيرهم التي سبقت المؤلِّف وتلته، والتي كانت تنكر القياسَ والعللَ الموجِبة، فضلًا عن العلل الثواني والثوالث. يقول ابن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ): «وأمَّا علمُ النحو فإلى مقدِّماتٍ محفوظةٍ عن العرب الذين نريدُ معرفةَ تفاهمِهم للمعاني بلغتِهم، وأمَّا العللُ فيه ففاسدةٌ جدًّا»، ويقولُ ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ): «فأمَّا طريقة التعليل فإنَّ النظرَ إذا سُلِّطَ على مَا يُعلِّل النحويون، لم يثبت معه إلا الفذُّ الفردُ، بل ولا يثبتُ شيءٌ ألبتَّةَ؛ ولذلك كانَ المصيبُ منهم المحصِّلُ مَنْ يقول: هكذا قالت العرب، مِن غير زيادة على ذلك»، ويقولُ ابنُ مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ): «وأُمَّةُ العرب حكيمةٌ، فكيف تُشبِّه شيئًا بشيء وتحكمُ عليه بحُكمه، وعلَّة حُكم الأصلِ غير موجودة في الفرع؟! وإذا فعلَ واحدٌ مِن النحويين ذلك جَهِل ولم يُقبل قولُه! فلِمَ ينسبون إلى العربِ ما يُجهَّل به بعضُهم بعضًا؟!». انظر: التقريب لحد المنطق (ضمن رسائل ابن حزم): ٤/ ٣٤٩؛ وسر الفصاحة: ص٣٨؛ والرد على النُّحاة: ص١٣١؛ وابن الأنباري وجهوده في النحو: ص١٥٩؛ وقياس العكس في الجدل النحوي: ١/ ١٤٤ - ١٤٥.

(٢) صَاحِبُ هذا الحدِّ أبو عليٍّ الحسنُ بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وقد نصَّ عليه في كتابه (التكملة): ص١٨١. وقريبٌ منه حدُّ ابن عصفور في المقرب: ١/ ٤٥: «النحوُ علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطةِ مِن استقراءِ كلام العرب، الموصلةِ إلى معرفةِ أحكام أجزائه التي تأتلفُ منها».

(٣) ذهبَ الشاطبيُّ في: الموافقات: ٥/ ٥٢، إلى أنَّ العلمَ بالعربيةِ ومعانيها فرضُ عينٍ تتوقَّفُ صحةُ =

مُعْتَبَرًا فِي الشَّرْعِ، وَإِلَّا[(١)] لَمَا كَانَتْ رُتْبَةُ الاجْتِهَادِ مُتَوَقِّفَةً [٨٩ظ] عَلَيْهِ، لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهِ.

ثُمَّ لَمْ تَزَلِ الأُمَّةُ قَاطِبَةً مُذْ زَمَنِ الصَّدْرِ الأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالسَّلَفِ الصَّالِحِ (أ مِنْ بَعْدِهِمْ أ) مَعَ تَكَرُّرِ الأَعْصَارِ فِي جَمِيعِ الأَمْصَارِ، يَدْعُونَ إِلَيْهِ، وَيَحُثُّونَ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا المَعْنَى سَمَّوْهُ أَدَبًا، مِنْ قَوْلِ العَرَبِ: أَدَبَ يَأْدِبُ أَدْبًا فَهُوَ آدِبٌ، إِذَا دَعَا إِلَى طَعَامِهِ. قَالَ طَرَفَةُ (ب بنُ العَبْدِ ب): [الرمل]

نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى ... لَا تَرَى الآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرْ[(٢)]

أَيِ: الدَّاعِي، وَمِنْهُ: الْمَأْدُبَةُ وَالمَأْدَبَةُ، وَجَمْعُهَا: مَآدِبُ[(٣)]، قَالَ الشَّاعِرُ: [الطويل]

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ فِي قَعْرِ عُشِّهَا ... نَوَى القَسْبِ مُلقًى عِنْدَ بَعْضِ المَآدِبِ[(٤)]

[٩٠و] فَهَذَا العِلْمُ لمَّا كَانَ مَدْعُوًّا إِلَيْهِ وَمُجْمَعًا عَلَيْهِ سُمِّيَ (أَدَبًا).

(أ-أ) في (ع): ومَنْ بعدَهم. (ب-ب) غير موجود في (ع).

= الاجتهاد عليه، يقول: « فإنْ كان ثَمَّ عِلْمٌ لا يحصلُ الاجتهادُ في الشريعةِ إلا بالاجتهاد فيه فهو بلا بُدٍّ مضطرٌّ إليه؛ لأنّه إذا فُرِضَ كذلك لم يمكن في العادةِ الوصولُ إلى درجة الاجتهاد دونه... والأقربُ في العلوم إلى أنْ يكونَ هكذا علمُ اللُّغةِ العربيّة ».

(١) هي لازمةٌ للمؤلّف في جميع مؤلّفاته، وقد تكرّرت هنا في هذا الفصل، وفي الفصل التاسع عشر. ويمكنُ تأويلُها بأنّه قد أجرى أسلوب الشرط الامتناعي الذي تتصدّره (لو) مجرى أسلوب الشرط غير الامتناعي، في جواز حذف فعل الشرط بعد (إن) المدغمة بـ (لا) النافية، نحو: (قل خيرًا وإلا فاصمت)، والتقدير: قل خيرًا وإن لا تقل فاصمت، ومنه قول الأحوص الأنصاري:

فطلِّقها فلستَ لها بكفءٍ ... وإلّا يعلُ مفرقَكَ الحُسامُ

والتقدير: وإن لا تطلقها يعلُ. راجع: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤/ ٤٢، ٤٣؛ وديوان الأحوص: ص٢٣٨.

(٢) من قصيدةٍ رائيّةٍ طويلة، يصف فيها أحواله، وكيفَ تنقّلَ في البلادِ وساح، مطلعُها:

أصحَوْتَ اليومَ أمْ شاقَتْكَ هِرّ ... ومِنَ الحُبِّ جُنونٌ مُستَعِرْ

و(ندعو الجفلى): أي إنَّ دعوتنا تعمُّ الناسَ جميعهم، ولا تستثني (تنتقرُ) أحدًا. انظر: الديوان: ص٥١.

(٣) لسان العرب، مادة (أ.د.ب).

(٤) البيت لصخر الغيِّ بن عبد الله الهذلي، من قصيدة بائيّة يرثي فيها أخاه أبا عمرو بن عبد الله، وقد نهشته حيّةٌ فمات. والبيتُ في وصف عُقابٍ امتلأ وكرُه بقلوب الطير. فكأنّها نوى (القَسْب)، وهو تمرٌ يابسٌ صُلْبُ النَّوى. انظر: ديوان الهذليين: ٢/ ٥٥، وفيه: « في جوفِ وَكْرِهَا »؛ ومقاييس اللغة، مادة (أ.د.ب).

ثمَّ هَذَا الرَّسُولُ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَلْحَنُ، فَقَالَ: « أَصْلِحُوا أَخَاكُمْ، رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ »[١]، وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّه قَالَ: « أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ فَإِنَّهُ قَدْ ضَلَّ »[أ][٢].

وَظَاهِرُ الأَمْرِ يَقْتَضِي الإِيجَابَ، فَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الإِيجَابِ فَلَا بُدَّ[ب] أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الاسْتِحْبَابِ، وَلَوْ كَانَ عِلْمًا مُنْكَرًا لَمَا كَانَ مُسْتَحَبًّا، بَلْ مَا كَانَ مُبَاحًا. ثُمَّ هَذَا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ[ج] يَقُولُ: « تَعَلَّمُوا العَرَبِيَّةَ كَمَا تَتَعَلَّمُونَ حِفْظَ القُرْآنِ »[٣]، وَكَتَبَ أَيْضًا إِلَى أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ: « أَمَّا بَعْدُ؛ فَتَفَقَّهُوا فِي السُّنَّةِ، وَتَفَقَّهُوا فِي العَرَبِيَّةِ »[٤]. [٩٠ظ] وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ يَضْرِبُ

(أ) في (ع) محرَّفةٌ: خَلّ.
(ب) في (ع): فالأنسب.
(ج) صيغة الترضِّي غير موجودة في (ع).

---

(١) أخرجَه مِن حديث عمر بن الخطاب: أبو بكر الأنباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ص٢٢؛ وابنُ عدي في: الكامل: ٥/ ٢٥١ (ترجمة عيسى بن إبراهيم بن طهمان)، وقال: « وهذا حديث منكرٌ لا أعلم [أحدًا] رواه عن الزهريِّ غير الحكَم الأيلي، وهو منكرٌ متروكُ الحديث »؛ والقضاعي في: مسند الشهاب: ١/ ٣٣٨؛ والخطيبُ البغدادي في: الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٩؛ وابنُ الجوزي في: العلل المتناهية: ٢/ ٧٠٤، وقال: « هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول اللَّه ﷺ ». وأخرجه مِن طريق إبراهيم بن هدبة الأزدي، عن أنس بن مالك، ابنُ عساكر في: تاريخ مدينة دمشق: ٥٣/ ١٠٣. جميعهم مِن غير لفظة: (أصلحوا أخاكم).

(٢) روى شطرَه الأولَ أبو الطيب اللغوي في: مراتب النحويين: ص٥؛ وأوردَه ابن جني بتمامِه في: الخصائص: ٢/ ٨؛ ٣/ ٢٤٦. وأخرجَ شطرَه الأوَّلَ أيضًا الحاكمُ في: المستدرك على الصحيحين: ٢/ ٤٣٩، من حديث ضمرة بن ربيعة، عن سعد بن عبد اللَّه بن سعد، عن أبيه، عن أبي الدرداء، ولفظه: « سمع النبي ﷺ رجلًا قرأ فلحنَ، فقال ﷺ: أرشدوا أخاكم ». قال الحاكم: « صحيح الإسناد ولم يُخرجاه »، وقال الذهبي في: التلخيص (بذيل المستدرك): « صحيحٌ ». غير أنَّ الألباني ضعَّفه في: السلسلة الضعيفة: ٢/ ٣١٥؛ لجهالة عبد اللَّه بن سعد الأيلي. ورواه أيضًا ياقوت في: إرشاد الأريب: ١/ ٢٥، مِن حديث أبي الزناد، ولفظه: « أرشدوا صاحبَكم ».

(٣) نُسِبَ هذا القولُ إلى أكثر مِن صحابيٍّ؛ فقد أخرجَه أبو بكر الأنباري بسنده في: إيضاح الوقف والابتداء: ص٢٣، منسوبًا إلى أبي ذر الغفاريِّ، ولفظُه: « تعلَّموا العربيَّةَ في القرآنِ كما تتعلَّمونَ حفظَه »؛ وأخرجه أبو طاهر اللغوي بسنده في: أخبار في النحو: ص٤٤ - ٤٥، منسوبًا إلى أُبيِّ بن كعبٍ، ونسبَه أبو جعفر النحَّاس في صدر كتابه: إعراب القرآن: ١/ ١٦٦، بسنده إلى عمر بن الخطَّاب، ولفظه: « تعلَّموا إعرابَ القرآن كما تعلَّمونَ حفظَه »؛ وروى الزُّبيدي نحو ذلك منسوبًا إلى عمر بن الخطاب في صدر كتابه: طبقات النحويين واللغويين: ص١٢ - ١٣.

(٤) أخرجه ابنُ أبي شيبة عن عيسى بن يونس، عن ثور، عن عمر بن زيد، في موضعين مِن: المصنَّف: =

وَلَدَهُ عَلَى اللَّحْنِ[(١)]، وَلَوْلا أَنَّ الإِعْرَابَ (أ عِنْدَهُ فِي الظَّاهِرِ أ) وَاجِبٌ وَإِلَّا لَمْ يَضْرِبْهُ عَلَى تَرْكِهِ الإِعْرَابَ(ب)؛ لِأَنَّ حَدَّ الوَاجِبِ مَا اسْتُحِقَّ (ج العِقَابُ بِتَرْكِهِ ج). ثُمَّ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّتِهِ (د إِلَّا أَنَّ وَاضِعَ قَوَاعِدِ فُصُولِهِ، مُرَتِّبَةً عَلَى فُرُوعِهِ وَأُصُولِهِ د) ذَلِكَ الحَبْرُ العَظِيمُ عليُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام(هـ) لَكَانَ ذَلِكَ كَافِيًا[(٢)]؛ فَإِنَّه إِذَا كَانَ قَوْلُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ حُجَّةً فِي (و قَوْلِ أَشْرَفِ و) أَئِمَّةِ الأُمَّةِ، فَمَا ظَنُّكَ بِقَوْلِ ذَلِكَ الحَبْرِ العَظِيمِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ(ز) وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ فِي حَقِّهِ: [٩١و] « **أَنَا مَدِينَةُ العِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا** »[(٣)]، وَيَقُولُ فِي حَقِّهِ: « **اللَّهُمَّ أَدِرِ الحَقَّ مَعَ عَلِيٍّ حَيْثُمَا دَارَ** »[(٤)]، كَيْفَ وَقَدْ تَلَقَّتِ(ح) الأُمَّةُ ذَلِكَ الوَضْعَ بِالقَبُولِ، وَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ

(أ-أ) في (ع): في الظاهر عنده. (ب) غير موجودة في (ع).
(ج-ج) في (ع): بتركه العقاب.
(د-د) في (ع): إلا أنَّ أوَّل مَن وضعَ قواعد أصوله ونبَّه على فروعِه وفصوله.
(هـ) صيغة السلام غير موجودة في (ع). (و-و) في (ع): قولٍ لأشرف.
(ز) صيغة التكريم غير موجودة في (ع). (ح) في (ع): بلغت.

= الأول في: ١٣/ ١٦٥، والآخر في: ١٥/ ٤٣٣، بزيادة: « ... وأعربوا القرآنَ فإنَّه عربيٌّ، وتَمَعْدَدوا فإنَّكم مَعَدِّيُّون ».

(١) أخرجه ابن أبي شيبة بسنده عن نافع مولى ابن عمر، في: المصنَّف: ١٥/ ٤٣٣؛ وأبو بكر الأنباري في كتابَيْه: إيضاح الوقف والابتداء: ص٢٤؛ والأضداد: ص٢٤٤، ولفظه: « يضرب بنيه »؛ وأبو طاهر اللغوي في: أخبار في النحو، بسنده عن عمرو بن دينار: ص٤٣، « أنَّ ابن عمر وابنَ عبَّاس كانا يضربان أولادهما على اللحنِ »؛ وابن عبد البر في: بهجة المجالس: ١/ ٦٤.

(٢) اختلفت آراءُ القدماءِ والمُحْدَثين حول الواضع الأول لمبادئ علم النحو، على ثمانية أقوال. انظرها تفصيلًا في: مراحل تطور الدرس النحوي: ص٣٣ وما بعدها.

(٣) حديثٌ تنازعَ العلماءُ فيه قديمًا، وقد أجمعوا على اضطرابه وعدم صحَّتِه؛ فقد أخرجه الترمذي في: الجامع الكبير: ٦/ ٨٦، بلفظ: « أنا دار الحكمة... »، وقال: « هذا حديثٌ غريبٌ منكرٌ »؛ وابن حِبَّان في: المجروحين: ١/ ١٣٩، في ترجمة: إسماعيل بن محمد بن يوسف، وقال: « كان يقلب الأسانيد ويسرق الحديث »؛ والدارقطني في: العلل: ٣/ ٢٤٧، بلفظ الترمذي؛ وابن الجوزي في: الموضوعات: ٢/ ١١٠ - ١١٨، بطرقه المختلفة عن عليٍّ، وابن عبَّاس، وجابرٍ، وقال: « وكل هؤلاء [يقصد الرواة] سرقوه، وحدَّثوا به، والحديثُ لا أصل له ».

(٤) أخرجه ضمن حديثٍ في فضائل الخلفاء الأربع، كلٌّ مِن: الترمذي في: الجامع الكبير: ٦/ ٧٩ - ٨٠، وقال: « هذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفه إلا مِن هذا الوجه »؛ والبزَّار في: البحر الزخَّار: ٣/ ٥١ - ٥٢؛ =

مُنْكِرٌ مَعَ اشْتِهَارِهِ وَإِظْهَارِهِ؟ فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَالإِجْمَاعُ حُجَّةٌ قاطعةٌ، قال ﷺ: « أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ »[١]؟

وَلَوْ أَنِّي أَنْشُرُ أَيْسَرَ مَا ذَكَرْتُهُ[أ] فِي هَذَا الكِتَابِ لَمَدَدْتُ أَطْنَابَ الإِطْنَابِ، وَامْتَطَيْتُ مَطِيَّةَ الإِسْهَابِ، وَبَعُدْتُ عَنِ المَقْصُودِ مِنْ هَذَا الكِتَابِ. فَعَدَلْتُ عَنْ ذَلِكَ إِلَى الإِضْرَابِ، وَأَفْرَدْتُ فِي ذَلِكَ كِتَابًا يَكْشِفُ عَنْ وَجْهِ الحَقِّ ظُلَمَ الشَّكِّ وَالارْتِيَابِ[٢].

فَإِنْ قِيلَ: [٩١ظ] فَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ[ب] أَنَّهُ يَثْبُتُ اسْتِعْمَالًا وَنَقْلًا، لَا قِيَاسًا وَعَقْلًا.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ العَرَبِيُّ: « كَتَبَ زَيْدٌ »، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُسْنَدَ هَذَا الفِعْلُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ مُسَمًّى تَصِحُّ مِنْهُ الكِتَابَةُ، سَوَاءٌ كَانَ عَرَبِيًّا أَوْ أَعْجَمِيًّا، نَحْوُ: زَيْدٍ، وَعَمْرٍو، وَبَشِيرٍ، وَأَرْدَشِيرَ، إِلَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الحَصْرِ. وَإِثْبَاتُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الحَصْرِ بِطَرِيقِ النَّقْلِ مُحَالٌ، وَكَذَلِكَ القَوْلُ فِي سَائِرِ عَوَامِلِ النَّحْوِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ الرَّافِعَةِ وَالنَّاصِبَةِ وَالجَارَّةِ وَالجَازِمَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِدْخَالُ كُلِّ عَامِلٍ مِنْهَا عَلَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ[ج] الحَصْرُ، فَإِنَّهُ يَتَعَذَّرُ فِي النَّقْلِ دُخُولُ [٩٢و] كُلِّ عَامِلٍ مِنَ العَوَامِلِ عَلَى كُلِّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَتَعَذَّرُ أَنْ يُنْقَلَ بَعْدَ عَامِلِ الرَّفْعِ كُلُّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِهِ؟ وَبَعْدَ عَامِلِ النَّصْبِ

(أ) في (ع): ذكر.   (ب) بعدها في (ع): النحو لأنَّه.
(ج) في (ع): تحت.

= وأبو يعلى الموصلي في: المسند: ١/ ٤١٨ - ٤١٩؛ وابن الجوزي في: العلل المتناهية: ١/ ٢٥٥ - ٢٥٦، وقال: « هذا الحديث يُعرف بمختار [يعني: المختار بن نافع التميمي]، قال البخاري: هو منكر الحديث، وقال ابن حبان: كان يأتي بالمناكير عن المشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنَّه كان المتعمِّدَ لذلك ».

(١) أخرجه بعضُ أصحابِ السُّنن والمسانيدِ بأطراف وزيادات مختلفة، مِن ذلك: حديث أنس ابن مالك: « إنَّ أمتي لا تجتمعُ على ضلالةٍ، فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسَّوادِ الأعظمِ »، وقد أخرجه عبد بن حُمَيد في: المسند: ص٣٦٧؛ وابن ماجه في: السنن: ٥/ ٤٤٠ - ٤٤١؛ والطبراني في: مسند الشاميين: ٣/ ١٩٦.

(٢) لعلَّه يقصد كتابَه (الحض على تعليم العربية)، وقد سبق الحديثُ عنه في الدراسة، ضمن مؤلَّفاته المفقودة.

كُلُّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِهِ؟ وَبَعْدَ عَامِلِ الجَرِّ كُلُّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا بِهِ، وَبَعْدَ عَامِلِ الجَزْمِ كُلُّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا بِهِ؟ وإِذَا كان ذَلِكَ مُتعذّرًا مِنْ وَجْهِ[أ] النَّقْلِ، فَدَعْوَى (ب مَنْ قَالَ ب) إِنَّه لَا يَتَعَذَّرُ مُحَالٌ، وَمَا يُفْضِي إلى المُحالِ[ج] مُحَالٌ.

وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ النَّحْوُ رِوَايَةً وَنَقْلًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قِيَاسًا وَعَقْلًا؛ وَالسِّرُّ في ذَلِكَ هُوَ أَنَّ عَوَامِلَ الأَلْفَاظِ يَسِيرةٌ مَحْصُورَةٌ [٩٢ظ]، وَالأَلْفَاظُ كَثِيرةٌ غَيْرُ مَحْصُورَةٍ. فَلَوْ لَمْ يَجُزِ القِيَاسُ وَاقْتُصِرَ عَلَى مَا وَرَدَ فِي النَّقْلِ مِنَ الاسْتِعْمَالِ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى أَلَّا يَفِيَ مَا[د] يُحْصَرُ بِمَا لَا يُحْصَرُ، وَيَبْقَى[هـ] كَثِيرٌ مِنَ المَعَانِي لَا يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ [عَنْهَا][و] لِعَدَمِ النَّقْلِ، وَذَلِكَ مُنَافٍ لِحِكْمَةِ الوَضْعِ؛ فَلِذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُوضَعَ وَضْعًا قِيَاسِيًّا عَقْلِيًّا لَا نَقْلِيًّا. أَلَا تَرَى أَنَّ اللُّغَةَ لمَّا وُضِعَتْ وَضْعًا نَقْلِيًّا لَا عَقْلِيًّا لَمْ يَجُزْ إِجْرَاءُ القِيَاسِ فِيهَا، وَاقْتُصِرَ فِيهَا عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّقْلُ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ القَارُورَةَ[ز] سُمِّيَتْ قَارُورَةً لِاسْتِقْرَارِ المَاءِ[ح] فِيهَا، وَلَا يُسَمَّى كُلُّ مَا يَسْتَقِرُّ [٩٣و] فِيهِ شَيءٌ[ط] قَارُورَةً؟[1] وَكَذَلِكَ سُمِّيَتِ الدَّارُ دَارًا لِاسْتِدَارَتِهَا، وَلَا يُسَمَّى كُلُّ شَيءٍ مُسْتَدِيرٍ دَارًا؟ فَلَوْ قُلْنَا: إِنَّ النَّحْوَ يَثْبُتُ نَقْلًا لَا قِيَاسًا وَعَقْلًا لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى رَفْعِ الفَرْقِ بَيْنَ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، وَإِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ المَقِيسِ وَالمَنْقُولِ، وَذَلِكَ مُخَالِفٌ لِلْمَعْقُولِ.

* * *
* *
*

(أ) في (ع): جهة.
(ب-ب) غير موجود في (ع).
(ج) في (ع): محال.
(د) بعدها في (ل) زيادة: لا.
(هـ) في (ع): وبقي.
(و) في (ل): عنه. والمثبت من (ع).
(ز) بعدها في (ع): إنما.
(ح) أشار في هامش (ل) الأيمن إلى قراءة نسخة الأصل: الشيء، وهي توافق ما ورد في (ع).
(ط) الكلمة ساقطة من (ع).

---

(١) يُعَدُّ الإمامُ الجصَّاصُ (ت٣٧٠هـ) أولَ مَن أورد هذا المثال من الأصوليين؛ للاستدلال به على مَا يُمتنع فيه القياس. انظر: الفصول في الأصول: ٤/ ١١٥.

الفَصْلُ الثَّانِيَ عَشَرَ
فِي حَلِّ شُبَهٍ تُورَدُ عَلَى القِيَاسِ[١]

اعْلَمْ أَنَّ لِمُنْكِرِ القِيَاسِ أَنْ يَقُولَ:

الاعْتِرَاضُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ القِيَاسِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

* **أَحَدُهَا:** أَنَّهُ لَوْ جَازَ حَمْلُ الشَّيءِ عَلَى الشَّيءِ بِحُكْمِ الشَّبَهِ لَمَا كَانَ [٩٣ظ] حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ بِأَوْلَى مِنْ صَاحِبِهِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ حَمْلُ الاسْمِ المَبْنِيِّ لِشَبَهِ الحَرْفِ عَلَى الحَرْفِ فِي البِنَاءِ بِأَوْلَى مِنْ حَمْلِ الحَرْفِ لِشَبَهِ الاسْمِ عَلَى الاسْمِ فِي الإِعْرَابِ. وَكَذَلِكَ لَيْسَ تَرْكُ التَّنْوِينِ فِي مَا لَا يَنْصَرِفُ لِشَبَهِ الفِعْلِ بِأَوْلَى مِنْ تَنْوِينِ الفِعْلِ لِشَبَهِ الاسْمِ.

* **وَالوَجْهُ الثَّانِي مِنَ الاعْتِرَاضَاتِ:** أَنَّه إِذَا كَانَ القِيَاسُ حَمْلَ الشَّيءِ عَلَى الشَّيءِ بِضَرْبٍ مِنَ الشَّبَهِ، فَمَا مِنْ شَيءٍ يُشْبِهُ شَيْئًا مِنْ وَجْهٍ إِلَّا وَيُفَارِقُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، فَإِنْ كَانَ وَجْهُ المُشَابَهَةِ يُوجِبُ الجَمْعَ فَوَجْهُ المُفَارَقَةِ يُوجِبُ المَنْعَ، وَلَيْسَ مُرَاعَاةُ مَا يُوجِبُ الجَمْعَ لِوُجُودِ المُشَابَهَةِ بِأَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ [٩٤و] مَا يُوجِبُ المَنْعَ لِوُجُودِ المُفَارَقَةِ[٢]، فَإِنَّ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَإِنْ أَشْبَهَ الفَاعِلَ مِنْ وَجْهٍ فَقَدْ فَارَقَهُ[أ] مِنْ وَجْهٍ،

(أ) في (ع): خالفَه وفارقَه.

---

(١) اكتفى الأنباريُّ هُنا بإيراد ثلاثِ شُبَهٍ لمنكري القياس، وذلك نقلًا عن الشيرازيِّ الذي أتى على شُبَهِ المنكرين من المعتزلة والظاهرية والإمامية وغيرهم، وتكفَّلَ بالردِّ عليها. انظر ذلك مفصَّلًا في: التبصرة في أصول الفقه: ص٤١٩ - ٤٣٥؛ وشرح اللمع: ٢/ ٧٦٠ - ٧٨٧.

(٢) جاءت عبارة الشيرازي في: شرح اللمع: ٢/ ٧٨٤: « احتجَّ أيضًا بأنْ قال: القياسُ عندكم حَمْلُ فرعٍ على أصلِه بعلَّةٍ جامعةٍ وبضربٍ مِن الشَّبَه، ومَا مِن شيئَيْنِ متفقان (كذا) مِن وجهٍ بالشَّبَه إلا ويفترقانِ في غيرِه، فإنْ وجبَ إلحاقُ أحدهما بالآخر لِمَا بينهما مِن المشابهةِ وجبَ المنعُ مِن ذلك لِمَا بينهما مِن الفَرْقِ، وليس أحدُ الأمرَيْنِ بأَوْلى مِن الآخرِ، فوجبَ التوقفُ عن القياس ». وانظر أيضًا: التبصرة في أصول الفقه: ص٤٣٢.

فَإِنْ كَانَ وَجْهُ المُشَابَهَةِ يُوجِبُ القِيَاسَ فَوَجْهُ المُفَارَقَةِ يُوجِبُ مَنْعَ القِيَاسِ.

* **وَالوَجْهُ الثَّالِثُ مِنَ الاعْتِرَاضَاتِ:** أَنَّهُم قَالُوا: لَوْ كَانَ القِيَاسُ جَائِزًا لَكَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى اخْتِلَافِ الأَحْكَامِ؛ لأَنَّ الفَرْعَ قَدْ يَأْخُذُ شَبَهًا مِنْ أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَإِذَا حُمِلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وُجِدَ التَّنَاقُضُ فِي الحُكْمِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ[1]؛ فَإِنَّ (أَنْ) الخَفِيفَةَ المَصْدَرِيَّةَ تُشْبِهُ (أَنَّ) المُشَدَّدَةَ المَصْدَرِيَّةَ[أ] مِن وَجْهٍ، وَتُشْبِهُ [٩٤ظ] (مَا) المَصْدَرِيَّةَ مِنْ وَجْهٍ، وَ(أَنَّ) المُشَدَّدةُ مُعْمَلَةٌ، وَ(مَا)[ب] المَصْدَرِيَّةُ غَيْرُ مُعْمَلَةٍ، فَلَوْ حَمَلْنَا (أَنْ) الخَفِيفَةَ عَلَى (أَنَّ) المُشَدَّدةِ في العَمَلِ، وَعَلَى (مَا) المَصْدَرِيَّةِ في تَرْكِ العَمَلِ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الوَاحِدُ مُعْمَلًا مُهْمَلًا[ج] فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

(د وَأَمَّا الجَوَابُ عَنْ وُجُوهِ هَذِهِ الاعْتِرَاضَاتِ د):

* **أَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الوَجْهِ الأَوَّلِ:** « إِنَّهُ لَوْ جَازَ حَمْلُ الشَّيءِ عَلَى الشَّيءِ بِحُكْمِ الشَّبَهِ لَمَا كَانَ حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ بِأَوْلَى مِنْ صَاحِبِهِ » فَظَاهِرُ الفَسَادِ؛ لأَنَّ الاعْتِبَارَ فِي كَوْنِ أَحَدِهِمَا مَحْمُولًا عَلَى الآخَرِ أَنْ يَكُونَ المَحْمُولُ خَارِجًا عَنْ أَصْلِهِ إلى شَبَهِ المَحْمُولِ عَلَيْهِ [٩٥و]، وَالمَحْمُولُ[هـ] أَضْعَفُ لِخُرُوجِهِ عَنْ أَصْلِهِ إِلَى شَبَهِ المَحْمُولِ عَلَيْهِ، وَالمَحْمُولُ عَلَيْهِ أَقْوَى لِأَنَّه لَمْ يَخْرُجْ عَنْ بَابِهِ[و] وَأَصْلِهِ إِلَى شَبَهِ المَحْمُولِ، فَلَمَّا وَجَبَ حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ، كَانَ حَمْلُ الأَضْعَفِ عَلَى الأَقْوَى أَوْلَى مِنْ حَمْلِ الأَقْوَى عَلَى الأَضْعَفِ. وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ مَا [ذَكَرْتُمُوهُ][ز] مِنْ حَمْلِ

(أ) غير موجودة في (ع).
(ب) في (ع): وأن. وهو سهوٌ من الناسخ.
(ج) في (ع): غير معمل.
(د-د) في (ع): والجواب عن وجوه الاعتراضات.
(هـ) في (ع): فالمحمولُ.
(و) غير موجودة في (ع).
(ز) في (ل): ذكروه. والمثبت من (ع)؛ جريًا على أسلوب المؤلِّف في توجيه الكلام للمخاطب.

---

(١) جاءت عبارة الشيرازي في: شرح اللمع: ٢/ ٧٦٦: « احتجَّ أيضًا بأنْ قال: القياسُ في الشرعيَّات يؤدي إلى تناقض الأحكام؛ لأنَّ الفرع قد تجاذبه أصلان فيجبُ إلحاقُه بهما بحُكم الشَّبه، وإذا ألحقناهُ بهما أدَّى إلى التناقض ». وانظر أيضًا: التبصرة في أصول الفقه: ص٤٢٢.

الاسْمِ عَلَى الحَرْفِ فِي البِنَاءِ دُونَ حَمْلِ الحَرْفِ عَلَى الاسْمِ فِي الإِعْرَابِ؛ [وَذَلِكَ أَنَّ الاسْمَ](أ) لمَّا خَرَجَ عَنْ أَصْلِهِ إِلَى شَبَهِ الحَرْفِ ضَعُفَ فِي بَابِهِ، وَالحَرْفَ لمَّا [لَمْ](ب) يَخْرُجْ عَنْ أَصْلِهِ قَوِيَ فِي بَابِهِ، فَلَمَّا وَجَبَ حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ كَانَ حَمْلُ الاسْمِ عَلَى الحَرْفِ فِي البِنَاءِ لِضَعْفِهِ فِي بَابِه، وَنَقْلِهِ عَنْ أَصْلِهِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِ الحَرْفِ [٩٥ظ] عَلَى الاسْمِ فِي الإِعْرَابِ لِقُوَّتِهِ فِي بَابِهِ، وَعَدَمِ نَقْلِهِ عَنْ أَصْلِهِ(١).

وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - مَا لَا يَنْصَرِفُ، لمَّا خَرَجَ عَنْ أَصْلِهِ إِلَى شَبَهِ الفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ ضَعُفَ فِي بَابِهِ، وَالفِعْلُ لمَّا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ أَصْلِهِ قَوِيَ فِي بَابِهِ. فَلَمَّا وَجَبَ حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ كَانَ حَمْلُ مَا لَا يَنْصَرِفُ عَلَى الفِعْلِ فِي حَذْفِ التَّنْوِينِ لِضَعْفِهِ فِي بَابِهِ، وَخُرُوجِهِ عَنْ أَصْلِهِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِ الفِعْلِ عَلَى الاسْمِ فِي دُخُولِ التَّنْوِينِ [لِقُوَّتِه](ج) فِي بَابِهِ، وَعَدَمِ نَقْلِهِ عَنْ أَصْلِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى خُرُوجِ الاسْمِ (د) المَبْنِيِّ عَنْ أَصْلِهِ (د) وَبَابِهِ إِلَى شَبَهِ الحَرْفِ، [وخُرُوجِ الاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ عَنْ بَابِه إِلَى شَبَهِ الفِعْلِ ؟

(أ) إضافة من (ع)، وبها يستقيم المعنى. (ب) ساقطة من (ل)، واستكملت من (ع).

(ج) في (ل): لدخوله. والمثبت من (ع)؛ جريًا على أسلوب المؤلِّف في ما سبق.

(د-د) غير موجود في (ع).

---

(١)اختلفَ النُّحاة في عِلَّةِ البناءِ العارض في الأسماء؛ فجاءت عبارةُ سيبويه في صدر (الكتاب): ١/ ١٥: « وأمَّا الفتحُ والكسرُ والضمُّ فللأسماء غير المتمكِّنة [يعني: المبنيَّة] المضارِعة عندهم ما ليس باسم ولا فعلٍ ممَّا جاءَ لمعنى ليسَ غيرُ، نحو: (سوف)، و(قد)... »، لتدلَّ على أنَّ موجبَ البناءِ عنده شيءٌ واحدٌ، وهو مضارعتُها للعديمِ التمكُّنِ مِن الكلمِ الثلاث وهو الحرف ليس غير. ومِن النُّحاةِ مَنْ عدَّ وجهين لبناء الاسم، وهما: شَبَهَ الحرفِ، أو تضمُّنُ معناه، ويوافقهم المؤلِّف في ذلك في: أسرار العربية، ص٢٦. وذهب ابن مالك في: الألفية، إلى حصرِها في أربعة أوجه، هي: الشَّبَه الوضعي، والشَّبَه المعنوي، والشَّبَه الاستعمالي، والشَّبَه الافتقاري. قال:

كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنَا ... والمَعْنَوِيِّ في مَتَى وفي هُنَا
وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا ... تَأَثُّرٍ، وكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

وذهب غيرُهم إلى غير ذلك مِن وجوه. انظر ذلك مفصَّلًا في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٤٧٣ - ٤٧٥؛ وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٨ - ٣٤؛ والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١/ ٩٢ - ٩٩.

قُلْنَا: أَمَّا الدَّلِيلُ على خُرُوجِ الاسْمِ المَبْنِيِّ عَنْ بَابِهِ إِلَى شَبَهِ الحَرْفِ فَهُوَ](أ) أَنَّ الاسْمَ المَبْنِيَّ يُشْبِهُ الحَرْفَ، نَحْوُ الاسْمِ المَوْصُولِ؛ إِنَّمَا بُنِيَ لأَنَّهُ [٩٦و] لَا يُفِيدُ (ب- إِلَّا بِكَلِمَتَيْنِ -ب)، كَمَا أَنَّ الحَرْفَ لَا يُفِيدُ إِلَّا بِكَلِمَتَيْنِ(ج)، (د- وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَيْسَ الأَصْلُ فِي الاسْمِ أَنَّه لَا يُفِيدُ إِلَّا بِكَلِمَتَيْنِ، بَلْ أَصْلُهُ -د) أَنْ يُفِيدَ مَعَ اسْمٍ وَاحِدٍ أَوْ فِعْلٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ(قَامَ زَيْدٌ)، فَلَمَّا كَانَ الاسْمُ المَوْصُولُ لَا يُفِيدُ (هـ- إِلَّا بِكَلِمَتَيْنِ -هـ) كَالحَرْفِ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ بَابِهِ إِلَى شَبَهِ الحَرْفِ(١).

وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الاسْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ خَرَجَ عَنْ بَابِهِ إِلَى شَبَهِ الفِعْلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِنَّمَا مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ لِوُجُودِ عِلَّتَيْنِ مِنَ العِلَلِ التِّسْعِ الَّتِي يَجْمَعُهَا بَيْتَانِ مِنَ الشِّعْرِ: [البسيط]

جَمْعٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ عَدْلٌ، ثُمَّ تَرْكِيبُ

[٩٦ظ] وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ، وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ(٢)

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَيْسَ الأَصْلُ فِي الاسْمِ أَنْ تَكُونَ فِيهِ عِلَّةٌ مِنْ هَذِهِ العِلَلِ التِّسْعِ؛ لِأَنَّهَا فُرُوعٌ كَمَا أَنَّ الفِعْلَ فَرْعٌ، وَإِذَا(و) اجْتَمَعَ مِنْهَا عِلَّتَانِ فِي اسْمٍ عَلِمْنَا أَنَّهُ

(أ) ما بين الحاصرتين سقط من (ل)، واستكمل من (ع).
(ب-ب) في (ع): بكلمةٍ واحدةٍ. (ج) الجملة كاملة غير موجودة في (ع).
(د-د) في (ع): ولا خلاف في أنَّ الأصل في الاسم.
(هـ-هـ) في (ع): بكلمةٍ واحدةٍ. (و) في (ع): فإذا.

---

(١) يدخلُ هذا الوجهُ في الشَّبَه الافتقاريِّ، الذي عناه ابن مالك في قولِه:
وكَالافْتِقَارِ أُصِّلا
انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٤.
(٢) ذكرهما المؤلِّف في: أسرار العربية: ص٢١٤، دون نسبةٍ إلى أحد، وكذلك فعلَ الحِمْيري في: شمس العلوم: ٦/ ٣٧٢٨. وأوردهما ابن العديم مسبوقين ببيتٍ واحدٍ، عن أبي سعد سعد اللّه بن غنائم ابن علي الحموي النحوي الضرير (ت٦١٤هـ)، ونسبها إلى « بعض الشعراء »، والبيت السابقُ لهما هو:

شيئانِ من تسعةٍ في اسمٍ إذا اجتمعَا ... لم يصرفَاه وبعضُ القولِ تهذيبُ

انظر: بغية الطلب في تاريخ حلب: ٩/ ٥٠٥.

خَرَجَ إِلَى شَبَهِ الفِعْلِ(١).

* **وَأَمَّا قَوْلُكُمْ فِي الوَجْهِ الثَّانِي**: « إِنْ كَانَ(أ) القِيَاسُ حَمْلَ الشَّيءِ عَلَى الشَّيءِ بِضَرْبٍ مِنَ الشَّبَهِ، فَمَا(ب) مِنْ شَيءٍ يُشْبِهُ شَيْئًا مِنْ وَجْهٍ إِلَّا وَيُفَارِقُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، فَإِنْ كَانَ وَجْهُ [المُشَابَهَةِ](ج) يُوجِبُ الجَمْعَ فَوَجْهُ المُفَارَقَةِ يُوجِبُ المَنْعَ »، فَظَاهِرُ الفَسَادِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا [٩٧و] يَجِبُ القِيَاسُ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمَا فِي مَعْنًى خَاصٍّ؛ وَهُوَ إِمَّا(د) مَعْنَى الحُكْمِ وَإِمَّا(هـ) مَا يُوجِبُ غَلَبَةَ الظَّنِّ، وَالافْتِرَاقُ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ إِنَّما هُوَ افْتِرَاقٌ لَا فِي مَعْنَى الحُكْمِ وَلَا مَا يُوجِبُ غَلَبَةَ الظَّنِّ، وَالافْتِرَاقُ لَا فِي مَعْنَى الحُكْمِ وَلَا مَا يُوجِبُ غَلَبَةَ الظَّنِّ لَا يُؤَثِّرُ فِي جَوَازِ الجَمْعِ. وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ مَا مَثَّلْتُمْ بِهِ مِنْ قِيَاسِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى الفَاعِلِ فِي الرَّفْعِ، فَإِنَّه وَإِنْ كَانَ يُشَابِهُهُ مِنْ وَجْهٍ، وَيُفَارِقُهُ مِنْ وَجْهٍ إِلَّا أَنَّ الوَجْهَ الَّذِي يُوجِبُ(و) القِيَاسَ مِنَ المُشَابَهَةِ أَوْلَى مِنَ الوَجْهِ الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ القِيَاسِ مِنَ المُفَارَقَةِ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ(ز) المَعْنَى المُوجِبَ لِلْقِيَاسِ مِنَ المُشَابَهَةِ هُوَ الإِسْنَادُ، وَهُوَ المَعْنَى [٩٧ظ] الخَاصُّ، الَّذِي هُوَ مَعْنَى الحُكْمِ فِي الأَصْلِ، وَأَمَّا المَعْنَى الَّذِي يُوجِبُ مَنْعَ القِيَاسِ مِنَ المُفَارَقَةِ فَلَيْسَ بِمَعْنَى الحُكْمِ، وَلَا لَهُ أَثَرٌ فِي الحُكْمِ بِحَالٍ؛ فَلِهَذَا كَانَ قِيَاسُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى الفَاعِلِ فِي الرَّفْعِ أَوْلَى مِنْ مَنْعِهِ.

* **وَأَمَّا قَوْلُكُمْ فِي الوَجْهِ الثَّالِثِ**: « إِنَّهُ لَوْ كَانَ القِيَاسُ جَائِزًا لَكَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى

(أ) غير موجودة في (ع). (ب) في (ع): وما.
(ج) في (ل): الشَّبَه. والمثبت من (ع)؛ مراعاةً للفظ الـمؤلِّف في أوَّل الفصل.
(د) غير موجودة في (ع). (هـ) في (ع): أو.
(و) في (ع): وجبَ. (ز) في (ع): أنَّ.

---

(١) قالَ في: أسرار العربية: ص٢١٤: « فإنْ قيلَ: ومِن أين كانت هذه العللُ فروعًا؟ قيل: لأنَّ وزنَ الفعلِ فرعٌ على وزنِ الاسم، والوصف فرعٌ على الموصوفِ، والتأنيث فرعٌ على التذكير. والألفُ والنونُ الزائدتان فرعٌ لأنهما يجريان مجرى علامةِ التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليهما ... والتعريف فرعٌ على التنكير، والعُجمة فرعٌ على العربيَّةِ، والجمع فرعٌ على الواحِد، والعدل فرعٌ؛ لأنَّه متعلقٌ بالمعدول عنه، والتركيب فرعٌ على الإفراد، فهذا وجهُ كونها فروعًا ».

تَنَاقُضِ الأَحْكَامِ ». قُلْنَا: هَذَا ظَاهِرُ الفَسَادِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَلْحَقَ بِهِمَا، وإنَّما يَلْحَقُ بِأَقْوَاهُمَا وَأَكْثَرِهِمَا شَبَهًا لَهُ[أ]؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَسْتَوِيَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَزِيدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ، فَلَا يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى تَنَاقُضِ الأَحْكَامِ، وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ مَا مَثَّلْتُمْ [٩٨و] بِهِ[ب] مِنْ حَمْلِ (أَنْ) الخَفِيفَةِ المَصْدَرِيَّةِ عَلَى (أَنَّ) المُشَدَّدَةِ المَصْدَرِيَّةِ فِي العَمَلِ، وَعَلَى (مَا) المَصْدَرِيَّـةِ فِي تَرْكِ العَمَلِ؛ فَإِنَّ (أَنْ)[ج] الخَفِيفَةَ وَإِنْ أَشْبَهَتْ (أَنَّ) المُشَدَّدَةَ فِي المَصْدَرِيَّةِ، كَمَا أَشْبَهَتْ (مَا) فِي المَصْدَرِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ شَبَهَهَا لِـ (أَنَّ) المَصْدَرِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ شَبَهِهَا لِـ (مَا) المَصْدَرِيَّةِ؛ لِأَنَّها أَشْبَهَتْهَا لَفْظًا وَمَعْنًى، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهَا نَاقِصًا مُخَفَّفًا. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ هَذَا الشَّبَهِ أَنَّهُ يَقْبُحُ [د] أَنْ تَقُولَ [د]: (إِنَّ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ يُعْجِبُنِي)، كَمَا[هـ] تَقُولُ بِقُبْحٍ: (إِنَّ أَنَّ زيدًا[و] قَائِمٌ يُعْجِبُنِي)، فِي مَعْنَى: (إِنَّ قِيَامَ زَيْدٍ يُعْجِبُنِي)[1].

وَأَمَّا (مَا) فَإِنَّها أَشْبَهَتْهَا مَعْنًى لَا لَفْظًا؛ فَلِهَذَا كَانَ حَمْلُهَا عَلَى [٩٨ظ] (أَنَّ) أَوْلَى مِنْ حَمْلِهَا عَلَى (مَا)، عَلَى مَا بيَّـنَّا[ز].

* * *
* *
*

(أ) غير موجودة في (ع).
(ب) غير موجودة في (ع).
(ج) بعدها في (ل) زيادة: المصدرية.
(د-د) غير موجودتين في (ع).
(هـ) في (ع): كما يقبح أن.
(و) في (ع): زيدٌ.
(ز) بعدها في (ع) زيادة: واللّه أعلم.

---

(١) صرَّحَ المؤلِّف في: أسرار العربية: ص٢٢٧، أنَّ اختصاص (أنْ) الخفيفةَ بالأفعالِ هو عِلَّةُ عملها في الفعل المضارع، وأنَّه وجبَ أنْ يكونَ عملُها النصبَ لأنها تُشبه (أنَّ) الثقيلةَ الناصبةَ للاسم، فكذلك (أنْ) الخفيفة يجب أنْ تنصبَ الفعل. كما نبَّه في ختام المسألة الرابعة والعشرين من كتاب: الإنصاف: ١/ ٢٠٨، على الفرق بين (أنْ) المخفَّفة مِن الثقيلة، والتي هي مِن عوامل الأسماء، وبين (أنْ) الخفيفة أصلًا، والتي هي مِن عواملِ الأفعال.

الفَصْلُ الثَّالِثَ عَشَرَ
فِي انْقِسَامِ القِيَاسِ

اعْلَمْ أَنَّ القِيَاسَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ[(١)]: قِيَاسِ عِلَّةٍ، وَقِيَاسِ شَبَهٍ، وَقِيَاسِ طَرْدٍ.

* فَأَمَّا قِيَاسُ العِلَّةِ فَهُوَ مَعْمُولٌ بِهِ بِالإِجْمَاعِ عِنْدَ [(أ] كَافَّةِ العُلَمَاءِ [أ)].

* وَأَمَّا قِيَاسُ الشَّبَهِ فَهُوَ مَعْمُولٌ بِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ العُلَمَاءِ.

* وَأَمَّا قِيَاسُ الطَّرْدِ فَهُوَ غَيْرُ[(ب)] مَعْمُولٍ بِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ[(ج)] العُلَمَاءِ.

وَسَنُبَيِّنُ هَذِهِ الأَقْيِسَةَ مُفَصَّلَةً مَسْرُودَةً عَلَى مَا تَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّرْتِيبِ، مِنْ تَقْدِيمِ قِيَاسِ العِلَّةِ، ثُمَّ قِيَاسِ الشَّبَهِ، ثُمَّ قِيَاسِ الطَّرْدِ، [٩٩و] آنِفًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

* * *

(أ-أ) في (ع): العلماء كافَّة.

(ب) الكلمة ساقطة من (ع)، وقد غفلت عنها ن١، ولم يستدركها المحقق.

(ج) في (ع): كثير من.

(١) ارتضى المؤلِّف هنا تقسيمَ الشيرازي له في: المعونة في الجدل: ص٣٦ - ٣٧؛ والملخص في الجدل: ص٧٦ - ٨٦، إذ ذهبَ إلى أنَّ المقبولَ منه نوعان: قياس علَّةٍ، وقياس دلالة، وجعل (الشَّبَه) ضربًا مِن قياس الدلالة. بينما ذهب في: اللُّمع: ص٢٠٤ - ٢١٠، إلى أنَّه ثلاثة أقسام: قياس علَّةٍ، وقياس دلالة، وقياس شَبَه.

الفَصْلُ الرَّابِعَ عَشَرَ
فِي قِيَاسِ العِلَّةِ[1]

اعْلَمْ أنَّ قِيَاسَ العِلَّةِ: « أنْ يُحْمَلَ الفَرْعُ عَلَى الأَصْلِ فِي العِلَّةِ[أ] الَّتِي عُلِّقَ عَلَيْها الحُكْمُ فِي الأَصْلِ »، نَحْوُ مَا بَيَّنَّا مِنْ حَمْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى الفَاعِلِ بِعِلَّةِ الإِسْنَادِ.

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى صِحَّةِ العِلَّةِ بِشَيْئَيْنِ[2]: التَّأْثِيرِ، وَشَهَادَةِ الأُصُولِ[3]:

* فَأَمَّا التَّأْثِيرُ فَهُوَ وُجُودُ الحُكْمِ لِوُجُودِ العِلَّةِ، وزَوَالُهُ لِزَوَالِهَا، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى بِنَاءِ الغَايَاتِ[4] عَلَى الضَّمِّ بِاقْتِطَاعِهَا عَنِ الإِضَافَةِ، فَإِذَا طُولِبَ بِالدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ العِلَّةِ، قَالَ: الدَّلِيلُ [٩٩ظ] عَلَى صِحَّتِهَا التَّأْثِيرُ؛ وَهُوَ وُجُودُ الحُكْمِ لِوُجُودِهَا، وَهُوَ البِنَاءُ، وَعَدَمُهُ لِعَدَمِهَا. أَلَا تَرَى أَنَّ قَبْلَ[ب] اقْتِطَاعِهـ[ـا][ج] عَنْهَا[د] كَانَتْ مُعْرَبَةً، فَلَمَّا اقْتُطِعَتْ عَنِ الإِضَافَةِ صَارَتْ مَبْنِيَّةً، ثُمَّ لَوْ أَعَدْنَا الإِضَافَةَ لَعَادَتْ مُعْرَبَةً، وَلَوْ اقْتَطَعْنَاهَا عَنِ الإِضَافَةِ لَعَادَتْ مَبْنِيَّةً، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا ﴾[هـ] [الأنعام: ٢٨].

(أ) في (ع): بالعلَّةِ. (ب) بعدها في (ل) مكررة.

(ج) في (ل): اقتطاعه. والمثبت يوافق ما ورد في (ع).

(د) الكلمة غير موجودة في (ع). (هـ) بعدها في (ع): ﴿ لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾.

---

(١) اقتبس المؤلِّفُ حدَّه مِن تعريف الشيرازيِّ له في: الملخص في الجدل: ص٧٦، وقد قسَّمه هناك بحسب قوة اشتراك الفرع مع الأصل في وجودِ العلَّةِ أو ضعفه، إلى ثلاثة أضرب: جلي، وواضح، وخفي، بينما قسَّمه في كتابه الآخر: اللمع: ص٢٠٤، إلى ضربَيْن اثنين: جلي، وخفي.

(٢) ذكرهما المؤلِّف من قبل في المسألة الخامسة من الفصل التاسع في: الإغراب: ص٩٥.

(٣) انظر: المعونة في الجدل: ص٩٩.

(٤) الغايات عند النُّحاة هي الظروفُ المقطوعةُ عن الإضافة بحذف المضاف إليه لفظًا مع كونِ الإضافةِ مرادةً معنًى، نحو: (قبل)، و(بعد)، و(وفوق)، و(تحت)، وسُمِّيت بذلك لأنَّ غايةَ كلِّ شيءٍ منها ما ينتهي به ذلك الشيء، فإذا أُضيفت كانت غايتُها آخرَ المضاف إليه لأنَّ به يتمُّ الكلام، وهو نهايته. وإذا قُطِعت عن الإضافةِ وأُريد معنى الإضافة صارت هي غاية ذلك الكلام. انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٨٥ – ٨٦؛ وشرح ابن عقيل: ٣/ ٧٤.

* وَأَمَّا شَهَادَةُ الأُصُولِ فَمِثْلُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى بِنَاءِ (كَيْفَ)، وَ(أَيْنَ)، وَ(أَيَّانَ)، وَ(مَتَى)؛ لِتَضَمُّنِهَا [مَعْنَى الحَرْفِ](أ)، فَإِذَا طُولِبَ بِصِحَّةِ هَذِهِ العِلَّةِ، قَالَ: الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ العِلَّةِ أَنَّ الأُصُولَ تَشْهَدُ وَتَدُلُّ(ب) عَلَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ تَضَمَّنَ مَعْنَى الحَرْفِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا[1].

فَإِنْ قِيلَ: [١٠٠و] وَمِنْ أَيْنَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الأُصُولَ تَشْهَدُ بِأَنَّ(ج) كُلَّ اسْمٍ تَضَمَّنَ مَعْنَى الحَرْفِ وَجَبَ أَنْ (د يَكُونَ مَبْنِيًّا د)، وَقَدْ أَعْرَبُوا (أَيًّا) مَعَ تَضَمُّنِ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ كَمَا تَضَمَّنَتْ (كَيْفَ وَأَخَوَاتُهَا)؟

قِيلَ: إِنَّمَا أَبْقَوْا(هـ) (أَيًّا) وَحْدَهَا عَلَى إِعْرَابِهَا مَعَ تَضَمُّنِ مَعْنَى الحَرْفِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي الأَسْمَاءِ الإِعْرَابُ، كَمَا أَنَّهُمْ بَقَّوُا الفِعْلَ المُضَارِعَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوْكِيدِ مَعَ مُشَابَهَتِهِ(و) لِلاسْمِ المُوجِبَةِ لِلإِعْرَابِ عَلَى البِنَاءِ؛ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي الأَفْعَالِ البِنَاءُ[2]، عَلَى أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا أَعْرَبُوهَا حَمْلًا عَلَى نَظِيرِهَا وَنَقِيضِهَا(ز)، فَنَظِيرُهَا (بَعْضٌ)(ح)، وَنَقِيضُهَا (كُلٌّ)، وَبَنَوُا الفِعْلَ المُضَارِعَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ [١٠٠ظ] التَّوْكِيدِ؛ لِأَنَّ نُونَ التَّوْكِيدِ أَكَّدَتْ فِيهِ الفِعْلِيَّةَ، فَرَدَّتْهُ إِلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ البِنَاءُ. عَلَى أَنَّ (أَيًّا) جَاءَتْ شَاذَّةً فِي بَابِهَا، وَالشَّوَاذُّ لَا تُورَدُ نَقْضًا عَلَى القَوَاعِدِ المُطَّرِدَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الأَصْلَ فِي كُلِّ وَاوٍ تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا

(أ) في (ل): للحرفِ. والمثبت من (ع). (ب) في (ع): ويدلُّ.
(ج) في (ع): أنَّ. (د-د) في (ع): يُبنى.
(هـ) في (ع): بقوا. (و) في (ع) محرَّفة: مشابه.
(ز) في (ل) بالظاء المعجمة، بدلًا مِن الضاد. (ح) في (ع): جزء.

---

(١) يدخلُ هذا الوجهُ في الشَّبه المعنويِّ، الذي عناه ابن مالك في قولِه:

والمَعْنَوِيُّ في مَتَى وفي هُنَا

وإنما بُنيت هذه الأسماء لتضمُّنها معنى حرف الاستفهام. انظر: أسرار العربية: ص٢٧؛ وشرح ابن عقيل: ١/ ٣١ - ٣٢.

(٢) هذا على مذهب الخليل وسيبويه وجميع البصريين، وأمَّا الفراءُ وجمهور الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنَّ أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف. انظر ذلك مفصَّلًا في: الإيضاح في علل النحو: ص٧٧ - ٨٢؛ والخصائص: ١/ ٦٣؛ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٤٧٥ - ٤٧٧.

أَنْ تُـقْلَبَ أَلِفًا، [نَحْوُ: (بَابٍ)، و(دَارٍ)، و(عَصًا)، و(قَـفًا)، وَالأَصْلُ فِـيهَا: (بَوَبٌ)، و(دَوَرٌ)، و(عَصَوٌ)، و(قَفَوٌ)، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ أَلِفًا][أ]، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُورَدَ (القَوَدُ) وَلَا (الخَوَنَـةُ)[ب] نَقْضًا لِشُذُوذِهِ فِي بَابِهِ، وَكَذَلِكَ هَا هُنَا[١].

* * *
* *
*

(أ) ما بين الحاصرتين ساقط مِن (ل)، واستُكمل مِن (ع).

(ب) في (ع): والحوكة.

---

(١) انظر كلام سيبويه عن (أيّ) في: الكتاب: ٢/ ٣٩٨ وما بعدها، وانظر أيضًا: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١/ ٩٧ - ٩٩.

الفَصْلُ الخَامِسَ عَشَرَ

فِي قِيَاسِ الشَّبَهِ[(١)]

اعْلَمْ أَنَّ قِيَاسَ الشَّبَهِ «أَنْ يُحْمَلَ الفَرْعُ عَلَى الأَصْلِ بِضَرْبٍ مِنَ الشَّبَهِ غَيْرِ العِلَّةِ الَّتِي عُلِّقَ [١٠١و] عَلَيْهَا الحُكْمُ فِي الأَصْلِ»، وَذَلِكَ مِثْلُ:

(١) أَنْ يَدُلَّ عَلَى إِعْرَابِ الفِعْلِ المُضَارِعِ بِأَنَّهُ يَتَخَصَّصُ بَعْدَ شِيَاعِهِ، كَمَا أَنَّ الاسْمَ يَتَخَصَّصُ بَعْدَ شِيَاعِهِ، فَكَانَ مُعْرَبًا كَالاسْمِ[(٢)].

وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: (يَقُومُ)، فَيَصْلُحُ لِلْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ، فَإِذَا دَخَلَتْ[(أ)] عَلَيْهِ (السِّينُ) أَوْ (سَوْفَ)[(ب)] اخْتَصَّ بِالاسْتِقْبَالِ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ: (رَجُلٌ)، فَيَصْلُحُ لِجَمِيعِ الرِّجَالِ، وَإِذَا[(ج)] دَخَلَتْ عَلَيْهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ فَقُلْتَ: (الرَّجُلُ)، اخْتَصَّ بِرَجُلٍ بِعَيْنِهِ، فَلَمَّا اخْتَصَّ هَذَا الفِعْلُ بَعْدَ شِيَاعِهِ، كَمَا (د أَنَّ الاسْمَ اخْتَصَّ د) بَعْدَ شِيَاعِهِ، فَقَدْ شَابَهَ الاسْمَ، وَالاسْمُ مُعْرَبٌ، فَكَذَلِكَ مَا شَابَهَهُ.

(٢) أَوْ يَدُلُّ عَلَى إِعْرَابِهِ بِأَنَّهُ تَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامُ الابْتِدَاءِ، كَمَا [١٠١ظ] تَدْخُلُ عَلَى الاسْمِ، وَالاسْمُ مُعْرَبٌ، وَكَذَلِكَ[(هـ)] هَذَا الفِعْلُ، وَبَيَانُهُ [أَنَّكَ][(و)] تَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ)، كَمَا تَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ)، وَ(قَائِمٌ) مُعْرَبٌ، وَكَذَلِكَ مَا قَامَ مَقَامَهُ.

(أ) في (ع): أدخلتَ.
(ب) الكلمة غير موجودة في (ع).
(ج) في (ع): فإذا.
(د-د) في (ع): كان الاسمُ يختصُّ.
(هـ) في (ع): فكذلك. وكذا ما يليها.
(و) الكلمة غير موجودة في (ل)، وأُثبتت من (ع)؛ جريًا على أسلوب المؤلِّف.

---

(١) عدَّه الشيرازيُّ في: اللمع: ص٢٠٩، قسمًا مستقلًّا مِن أقسام القياس الثلاثة: العلة، والدلالة، والشَّبَه، بينما ارتضاه في: الملخص: ص٨٠ - ٨١؛ والمعونة: ص٣٧ - ٣٨، ضربًا مِن ضروب (قياس الدلالة). وعنه اقتبسَ المؤلِّف تعريفَه له.

(٢) ذكرَ الأنباريُّ في: أسرار العربية: ص٢٢ - ٢٤، أوجهَ الشَّبَه الخمسة بين الفعل المضارع والاسم، ومنها أنْ يكونَ شائعًا فيتخصَّص. انظر أيضًا: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٤٩ - ٥٥٠.

(٣) أَوْ يَـدُلُّ عَلَى إِعْـرَابِـهِ بِأَنَّـهُ يَدُلُّ عَلَى الحِـالِ وَالاسْتِقْبَالِ، فَأَشْبَهَ الأَسْمَاءَ المُشْتَـرَكَةَ، وَالأَسْمَاءُ المُشْتَـرَكَةُ مُعْرَبَةٌ، وَكَذَلِكَ مَا شَابَهَهَا[أ].

(٤) أَوْ يَدُلُّ عَلَى إِعْرَابِهِ بِأَنَّـهُ عَلَى حَرَكَةِ الاسْمِ وَسُكُونِهِ، فَإِنَّ قَوْلَكَ: (يَضْرِبُ)، عَلَى وَزْنِ: (ضَارِبٍ)، وَكَمَا أَنَّ (ضَارِبًا) مُعْرَبٌ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ.

- وَالعِلَّةُ الجَامِعَةُ بَيْنَ الفَرْعِ وَالأَصْلِ فِي القِيَاسِ الأَوَّلِ هِيَ الاخْتِصَاصُ [١٠٢و] بَعْدَ الشِّيَاعِ.

- وَالعِلَّةُ الجَامِعَةُ بَيْنَ الفَرْعِ وَالأَصْلِ فِي القِيَاسِ الثَّانِي هِيَ دُخُولُ لَامِ الابْتِدَاءِ عَلَيْهِ.

- وَالعِلَّةُ الجَامِعَةُ بَيْنَ الفَرْعِ وَالأَصْلِ فِي القِيَاسِ الثَّالِثِ الاشْتِرَاكُ.

- وَالعِلَّةُ الجَامِعَةُ بَيْنَ الفَرْعِ وَالأَصْلِ فِي القِيَاسِ الرَّابِـعِ جَرَيَانُهُ عَلَى الاسْمِ المُعْرَبِ فِي حَرَكَتِـهِ[ب] وَسُكُونِهِ.

وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ العِلَلِ فِي هَذِهِ الأَقْيِسَةِ هُوَ[ج] العِلَّةَ الَّتِي وَجَبَ لَهَا الإِعْرَابُ فِي الأَصْلِ؛ لِأَنَّ العِلَّةَ الَّتِي وَجَبَ لَهَا الإِعْرَابُ فِي الأَصْلِ الَّذِي هُوَ الاسْمُ إِنَّمَا هِيَ إِزَالَةُ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّ الاسْمَ يَكُونُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا [١٠٢ظ] وَمُضَافًا إِلَيْهِ، فَلَوْ لَمْ يُعْرَبْ لَالْتَبَسَ الفَاعِلُ بِالمَفْعُولِ، [د] وَالمَفْعُولُ بِالمُضَافِ إِلَيْهِ [د]. وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - كَانَ يَقَعُ اللَّبْسُ فِي قَوْلِكَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!) إِذَا كُنْتَ مُتَعَجِّبًا، وَ(مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ؟) إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا، وَ(مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ) إِذَا كُنْتَ نَافِيًا، فَإِنَّكَ لَوْ لَمْ تُعْرِبْ فِي هَذِهِ المَوَاضِـعِ لَالْتَبَسَ التَّعَجُّبُ بِالاسْتِفْهَامِ، وَالاسْتِفْهَامُ بِالنَّفْيِ، فَأَعْرَبُوا الأَسْمَاءَ[هـ] لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ، وَلَيْسَ هَذَا المَعْنَى مَوْجُودًا فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ[١].

(أ) في (ع): أشبهها.

(ب) في (ع): حركاته.

(ج) غير موجودة في (ع).

(د-د) في (ع): وبالمضاف.

(هـ) الكلمة غير موجودة في (ع).

---

(١) انظر: أسرار العربية: ص٢٢.

وَهَذَا هُوَ الفَرْقُ بَيْنَ قِيَاسِ العِلَّةِ وَقِيَاسِ الشَّبَهِ، إِلَّا أَنَّ قِيَاسَ الشَّبَهِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِشَارَةٍ إِلَى طَرِيقِ غَلَبَةِ الظَّنِّ، وَهَذَا هُوَ الفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِيَاسِ الطَّرْدِ، وَسَيُذْكَرُ فِي مَا بَعْدُ.

وَقِيَاسُ الشَّبَهِ قِيَاسٌ صَحِيحٌ، يَجُوزُ [١٠٣و] التَّمَسُّكُ(أ) بِهِ فِي أَوْجَهِ الوَجْهَيْنِ كَقِيَاسِ العِلَّةِ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ العِلَّةِ إِنَّمَا جَازَ التَّمسُّكُ بِهِ لِأَنَّهُ يُوجِبُ غَلَبَةَ الظَّنِّ، وَهَذَا القِيَاسُ يُوجِبُ غَلَبَةَ الظَّنِّ، فَجَازَ التَّمسُّكُ بِهِ؛ وَلِأَنَّ مُشَابَهَةَ الفَرْعِ الأَصْلَ(ب) تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ مِثْلَ حُكْمِهِ، وَلَوْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى جَوَازِ التَّمَسُّكِ بِهِ إِلَّا أَنَّ الصَّحَابَةَ تَمَسَّكُوا بِهِ فِي المَسَائِلِ الظَّنِّيَّةِ، وَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ مِنْهُمْ مُنْكِرٌ، وَلَا غَيَّرَهُ مُغَيِّرٌ، لَكَانَ ذَلِكَ كَافِيًا(١).

* * *
* *
*

(أ) في (ع): التمثُّل.   (ب) في (ع): للأصل.

(١) استدلّ من استدلّ على صحتِه مِن الأصوليين، بكتابِ عمر بن الخطّاب إلى أبي موسى الأشعري ﵄: «الفَهْمَ الفهم في ما يختلجُ في نفسك مما ليس في كتاب اللّه ولا سُنَّةِ نبيِّه، ثم اعرفِ الأشياءَ والأمثال، فقِسِ الأمورَ عند ذلك بأشبهِها بالحقِّ». يُنظر تفصيل ذلك في: الملخص في الجدل: ص٨٢ - ٨٤.

الفَصْلُ السَّادِسَ عَشَرَ

فِي قِيَاسِ الطَّرْدِ(١)

اعْلَمْ أَنَّ [قِيَاسَ](أ) الطَّرْدِ هُوَ « الَّذِي يُوجَدُ مَعَهُ الحُكْمُ وَتُفْقَدُ [١٠٣ظ] الإِخَالَةُ فِي العِلَّةِ »(٢).

وَاخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ حُجَّةً:

* فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ(ب)؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الطَّرْدِ لَا يُوجِبُ غَلَبَةَ الظَّنِّ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ عَلَّلْتَ بِنَاءَ (لَيْسَ) بِعَدَمِ التَّصَرُّفِ لِاطِّرَادِ البِنَاءِ فِي كُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ، وَإِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ بِعَدَمِ الانْصِرَافِ لِاطِّرَادِ الإِعْرَابِ فِي كُلِّ اسْمٍ غَيْرِ مُنْصَرِفٍ(ج) لَمَا كَانَ ذَلِكَ الطَّرْدُ يُغَلِّبُ(ج) عَلَى الظَّنِّ أَنَّ بِنَاءَ (لَيْسَ) لِعَدَمِ التَّصَرُّفِ، وَلَا أَنَّ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ لِعَدَمِ الانْصِرَافِ، بَلْ نَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ (لَيْسَ) إِنَّمَا بُنِيَ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي الأَفْعَالِ البِنَاءُ، وَأَنَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِنَّمَا أُعْرِبَ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي الأَسْمَاءِ الإِعْرَابُ، لِمَا(د) بَيَّنَّا(٣). وَإِذَا ثَبَتَ بُطْلَانُ [١٠٤و] هَذِهِ العِلَّةِ مَعَ اطِّرَادِهَا عُلِمَ أَنَّ مُجَرَّدَ الطَّرْدِ لَا يُكْتَفَى بِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِخَالَةٍ أَوْ شَبَهٍ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّرْدَ لَا يَكُونُ عِلَّةً، أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِلَّةً لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الدَّوْرِ،

(أ) غير موجودة بالنسختين، وأُثبتت جريًا على عنوان الفصل.

(ب) في (ع): حجة.

(ج-ج) في (ع): فلمَّا كان ذلك الطرد لا يُغلِّب. (د) في (ع): كمَا.

---

(١) سمَّاه المؤلِّف هنا (قياسًا) مجازًا؛ للتفرقةِ بين القياس الصالح عنده، المتمثِّل في: قياس العلة، وقياس الشَّبَه، والقياس غير الصالح المتمثِّل في الطردِ؛ وإلا فإنَّ الطردَ شرطٌ في صحَّةِ العلةِ في القياسين الصالحين كما سنرى في الفصل التالي ولا ينهضُ بقياسٍ مستقلٍّ مساوٍ لقياسِ العلة والشَّبَه.

(٢) وهو يعني - أيضًا - حملَ الفرعِ على الأصلِ بعلَّةٍ، ليست العلَّةَ التي عُلِّق عليها الحكمُ في الأصل، وليست ضربًا مِن الشَّبَه، بل هي وصفٌ مطَّرد في الفرع والأصل، ولكنه مع اطِّراده غير مناسب للحكم، ولا مستلزم لما يناسب الحكمَ لذاتِه. انظر: قياس العكس في الجدل النحوي: ١/ ٧١.

(٣) انظر: ص١٢٤.

أَلَا تَـرَى أَنَّـهُ إِذَا قِيلَ لَهُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاكَ؟ فَـيَـقُولُ: « إِنِّي[أ] أَدَّعِي أَنَّ هَذِهِ عِلَّةٌ فِي كُلِّ مَحَلٍّ[ب] آخَرَ ».

فَإِذَا قِيلَ لَهُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّها عِلَّةٌ فِي مَحَلٍّ آخَرَ؟ فَـيَـقُولُ: « دَعْوَايَ أَنَّها عِلَّةٌ فِي مَسْأَلَتِنَا »، فَدَعْوَاهُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاهُ.

فَإِذَا[ج] قِيلَ لَهُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّها عِلَّةٌ فِي المَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا؟ فَيَقُولُ: « وُجُودُ الحُكْمِ مَعَهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّها عِلَّةٌ ».

فَإِذَا قِيلَ [١٠٤ظ] لَهُ: فَإِنَّ الحُكْمَ قَدْ يُوجَدُ مَعَ الشَّرْطِ كَمَا يُوجَدُ مَعَ العِلَّةِ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الحُكْمَ [يَثْبُتُ][د] مَعَهَا[هـ] فِي المَحَلِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ؟ فَـيَـقُولُ: « كَوْنُهَا عِلَّةً ».

فَإِذَا قِيلَ لَهُ: وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِهَا عِلَّـةً؟ فَـيَـقُولُ: « وُجُودُ الحُكْمِ مَعَهَا فِي كُلِّ مَـوْضِعٍ وُجِدَتْ فِـيـهِ »، فَـيَصِيرُ الكَلَامُ دَوْرًا، وَلَا يُفْلِـحُ طَارِدٌ مَعَ هَذِهِ المُطَالَـبَـاتِ أَبَـدًا!

* وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّـهُ حُجَّةٌ، وَاحْتَجُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ قَالُوا: « الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ العِلَّةِ اطِّرَادُهَا وَسَلَامَتُهَا عَنِ النَّقْضِ[1]، وَهَذَا مَوْجُودٌ ها هُنَا ».

وَرُبَّمَا قَالُوا: « عَجْزُ المُعْتَرِضِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ العِلَّةِ ».

وَرُبَّمَا حَرَّرُوا عِبَارَةً، فَقَالُوا[و]: « نَوْعٌ مِنَ القِيَاسِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً كَمَا لَوْ كَانَ فِـيـهِ إِخَالَـةٌ أَوْ شَبَـهٌ ».

(أ) في (ع): أنا.

(ب) جاءت في متن (ل): موضع. وأشار في الهامش الأيسر إلى أنَّ قراءة الأصل: محل. وهو موافقٌ لما ورد في (ع).

(ج) في (ع): وإذا.

(د) الكلمة ساقطة من (ل)، والمثبت من (ع).

(هـ) في (ع): بها.

(و) في (ع): وقالوا.

---

(١) هو خلافُ (الطرد)، وعرَّفه المؤلِّف في: الإغراب: ص٦٠، بأنَّه « وجودُ العِلَّةِ ولا حكم ».

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: « الدَّلِيلُ عَلَى [١٠٥و] صِحَّةِ العِلَّةِ اطِّرَادُهَا وَسَلَامَتُهَا عَنِ النَّقْضِ »، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ[أ]؛ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوا الطَّرْدَ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ العِلَّةِ، [وَادَّعَوْا هَا هُنَا أَنَّهُ العِلَّةُ نَفْسُهَا، فَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ العِلَّةِ][ب] أَنْ يَكُونَ هُوَ العِلَّةَ، بَلْ يَنْبَغِي عَلَى قَوْلِهِمْ أَنْ يُثْبِتُوا العِلَّةَ، ثُمَّ يَدُلُّوا عَلَى صِحَّتِهَا بِالطَّرْدِ؛ لِأَنَّ الطَّرْدَ نَظَرٌ ثَانٍ بَعْدَ ثُبُوتِ العِلَّةِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُثْبِتُوا العِلَّةَ، ثُمَّ يَطْرُدُوهَا.

وَقَوْلُهُمْ: « إِنَّ عَجْزَ المُعَارِضِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ العِلَّةِ »، قُلْنَا: لَا، بَلْ عَجْزُكُمْ عَنْ تَصْحِيحِ لِلْعِلَّةِ[ج] عِنْدَ المُطَالَبَةِ دَلِيلٌ عَلَى فَسَادِهَا.

وَقَوْلُهُمْ: « نَوْعٌ مِنَ القِيَاسِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حُجَّةً كَمَا لَوْ كَانَ فِيهِ إِخَالَةٌ أَوْ شَبَهٌ »، قُلْنَا: هَذَا تَمَسُّكٌ بِالطَّرْدِ فِي إِثْبَاتِ [١٠٥ظ] الطَّرْدِ؛ فَإِنَّ مَا فِيهِ إِخَالَةٌ أَوْ شَبَهٌ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً لِكَوْنِهِ قِيَاسًا نَعْتًا[د] وَتَسْمِيَةً، وَإِنَّمَا كَانَ حُجَّةً لِمَا فِيهِ مِنَ الإِخَالَةِ وَالشَّبَهِ المُغَلِّبِ عَلَى الظَّنِّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْجُودًا هَا هُنَا، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ حُجَّةً[1].

* * *
* *
*

(أ) الكلمة غير موجودة في (ع).
(ب) ما بين الحاصرتين ساقط مِن (ل)، واستُكمل مِن (ع)، ولعلَّه سبق نظر مِن الناسخ.
(ج) في (ع): العلة. (د) في (ع): لقبًا.

---

(١) يُنظر الخلافُ في ذلك تفصيلًا في: التبصرة في أصول الفقه: ص٤٦٠ - ٤٦٣؛ وشرح اللمع: ٢/ ٨٦٤ - ٨٧٠.

الفَصْلُ السَّابِعَ عَشَرَ
فِي كَوْنِ الطَّرْدِ شَرْطًا فِي العِلَّةِ[1]

اعْلَمْ[2] أَنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

* فَذَهَبَ الأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ شَرْطٌ فِي العِلَّةِ[3]، وَذَلِكَ أَنْ يُوجَدَ الحُكْمُ عِنْدَ وُجُودِهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، كَرَفْعِ كُلِّ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الفِعْلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لِوُجُودِ عِلَّةِ الإِسْنَادِ، وَنَصْبِ كُلِّ مَفْعُولٍ وَقَعَ فَضْلَةً لِوُجُودِ عِلَّةِ [١٠٦و] وُقُوعِ الفِعْلِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ[أ] جَرُّ كُلِّ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الجَرِّ لِوُجُودِ عَامِلِهِ، [وَكَذَلِكَ وُجُودُ الجَزْمِ فِي كُلِّ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الجَزْمِ لِوُجُودِ عَامِلِه][ب].

وَإِنَّما وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الطَّرْدُ شَرْطًا فِي العِلَّةِ هَا هُنَا؛ لأَنَّ العِلَّةَ النَّحْوِيَّةَ كَالعِلَّةِ العَقْلِيَّةِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ العِلَّةَ العَقْلِيَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُطَّرِدَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهَا التَّخْصِيصُ، فَكَذَلِكَ العِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ.

* وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهَا التَّخْصِيصُ[4]، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: « إِنَّما بُنِيَتْ (قَطَامِ) و(حَذَامِ) و(سَكَابِ) لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ عِلَلٍ

(أ) في (ع): و.
(ب) ما بين الحاصرتين ساقط من (ل)، واستُكمل مِن (ع)، ولعلَّه سبق نظر من الناسخ.

---

(١) يدخل الطَّرْدُ والعكسُ ضمن مبحث (الجريان) أو (الدوران) أو (الاستدلال ببيان العلة) أو (التأثير) عند الأصوليين، وهما مِن مسالك العِلَّةِ عندهم، والمقصودُ بهما « أنْ يوجد الحكمُ عند وجود الوصف [وهو: الطرد]، ويرتفعُ عند ارتفاعِه [وهو: العكس] في صورةٍ واحدةٍ ». انظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٥/ ٢٤٣ وما بعدها.
(٢) نقل بعضه السيوطيُّ في: الاقتراح: ص٣٣٢ - ٣٣٣.
(٣) انظر هذا الخلاف مفصَّلًا في: التبصرة في أصول الفقه: ص٤٦٦ - ٤٦٩؛ واللمع: ص٢١٦، ٢١٧.
(٤) خصَّص ابنُ جنّي بابًا في جواز تخصيص العلة، وصرَّح بأنَّ هذا هو مذهبُ عموم البصريين، ويُعلِّل ذلك بقوله: « وذلك أنّها وإنْ تقدَّمت عللَ الفقهاءِ فإنَّها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلَّف متكلِّفٌ نقضَها لكان ذلك ممكنًا ». انظر: الخصائص: ١/ ١٤٤ - ١٤٥.

تَمْنَعُ مِنَ[أ] الصَّرْفِ، وَهِيَ: التَّعْرِيفُ، وَالتَّأْنِيثُ، وَالعَدْلُ عَنْ (قَاطِمَةٍ) و(حَاذِمَةٍ) و(سَاكِبَةٍ). فَهَذِهِ العِلَّةُ غَيْرُ مُطَّرِدَةٍ؛ [١٠٦ظ] وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يُوجَدُ[ب] ثَلَاثُ عِلَلٍ وَأَكْثَرُ وَلَا يَجِبُ البِنَاءُ، أَلَا تَرَى أَنَّ (أَذْرَبِيجَانَ) فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ عِلَلٍ[1]، وَمَعَ هَذَا فَلَيْسَ بِمَبْنِيٍّ! ».

وَمِثْلُ أَنْ تَقُولَ: « إِنَّمَا أُعْرِبَتِ الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ المُعْتَلَّةُ بِالحُرُوفِ[ج] تَعْوِيضًا عَمَّا دَخَلَهَا مِنَ الحَذْفِ، وَإِنْ لَمْ تَطَّرِدْ هَذِهِ العِلَّةُ، لِقَوْلِهِمْ: (يَدٌ) و(غَدٌ) و(دَمٌ)، فَإِنَّهَا دَخَلَهَا الحَذْفُ وَلَمْ تُعْرَبْ بِالحَرْفِ »[2].

وَمِثْلُ أَنْ يَقُولَ: « الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (حَاشَا) لَيْسَ بِحَرْفٍ أَنَّهُ يَدْخُلُهُ الحَذْفُ، وَلَوْ كَانَ حَرْفًا لَمَا دَخَلَهُ الحَذْفُ[3]، وَإِنْ لَمْ يَطَّرِدْ فِي (رُبَّ)؛ فَإِنَّهُ حَرْفٌ وَقَدْ دَخَلَهُ الحَذْفُ، فَقَالُوا فِيه: (رُبَ)[د] بِالتَّخْفِيفِ [١٠٧و] وَقَدْ قُرِئَ بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الحجر: ٢] بِالتَّخْفِيفِ وَكَذَلِكَ لَمْ يَطَّرِدْ - أَيْضًا - فِي (سَوْفَ)، لِقَوْلِهِمْ فِي (سَوْفَ أَفْعَلُ): (سَوْ أَفْعَلُ) بِحَذْفِ الفَاءِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَمْكِنَةِ[هـ] ».

قَالُوا: « وَإِنَّما قُلْنَا: إِنَّ الطَّرْدَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي العِلَّةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهَا التَّخْصِيصُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ العِلَّةَ دَلِيلٌ عَلَى الحُكْمِ بِجَعْلِ جَاعِلٍ، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ العَامِّ، وَكَمَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ الاسْمِ العَامِّ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ. وَكَذَلِكَ[و] إِذَا جَازَ

(أ) غير موجودة في (ع). (ب) في (ع): توجد.
(ج) في (ع): بالحرف. (د) الكلمة غير موجودة في (ع).
(هـ) في (ع): الأمثلة. (و) في (ع): وكذا.

---

(١) أوصَلَها العُكْبري في: اللُّباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٥١٦، ٥١٧، إلى خمسِ عِلَلٍ، هي: التعريفُ، والعُجمةُ، والتأنيثُ، والتركيبُ، والألفُ والنونُ الزائدتان.

(٢) انظر: الإنصاف: ١/ ١٧ - ٣٣.

(٣) ذهبَ عمومُ الكوفيين وأبو العبَّاس المبرِّد مِن البصريين إلى أنَّ (حاشا) فعلٌ، واستدلُّوا على ذلك من ثلاثةِ أوجه. ورجَّح المؤلِّفُ مذهبَ سيبويه والبصريين في أنَّها حرفُ جرٍّ وليست فعلًا. انظر تفصيل ذلك في: أسرار العربية: ص١٤٨ - ١٥٠.

التَّمسُّكُ بِالْعُمُومِ المَخْصُوصِ(أ)، فَكَذَلِكَ بِالعِلَّةِ المَخْصُوصَةِ. وَيَخْرُجُ على [١٠٧ظ] مَا ذَكَرْنَا العِلَّةُ العَقْلِيَّةُ؛ لِأَنَّ(ب) العِلَّةَ العَقْلِيَّةَ مُوجِبَةٌ لِلْحُكْمِ، وَهَذِهِ أَمارَةٌ عليْهِ، فلا يُقَاسُ(ج إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى ج)».

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ أَمَّا(د) قَوْلُهُمْ: «إِنَّ هَذِهِ العِلَّةَ دَلِيلٌ عَلَى الحُكْمِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ العُمُومِ»، قُلْنَا: الجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ ثَـلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- أَحَدُهَا: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ دُخُولَ التَّخْصِيصِ عَلَى الاسْمِ كَمَا لَا نُسَلِّمُ دُخُولَ التَّخْصِيصِ عَلَى العِلَّةِ؛ لأَنَّ اللَّفْظَ العَامَّ هُوَ المُتَجَرِّدُ عَنِ القَرِينَةِ وَدليلِ التَّخْصِيصِ، فَإِذَا دَخَلَ التَّخْصِيصُ عَلَى اللَّفْظِ العَامِّ فَقَدْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ عَامًّا مُتَجَرِّدًا، وَلَا يَكُونُ عَامًّا(هـ) عُمُومًا مَخْصُوصًا، بَلْ يَكُونُ عَامًّا فِي الشَّيءِ الَّذِي هُوَ مُتَـنَاوِلٌ لَهُ، أَلَا تَـرَى أَنَّهُ لَوْ وَرَدَ الاسْتِثْنَاءُ [١٠٨و] مُتَّصِلًا بِأَنْ يَقُولَ: «اقْتُلُوا المُشْرِكِينَ كَافَّـةً(و) إِلَّا أَهْلَ الكِتَابِ»، لَمْ نَقُلْ: إِنَّ ذَلِكَ لَفْظٌ عَامٌّ خُصَّ، بَلْ هُوَ لَفْظٌ مُتَنَاوِلٌ(ز) المُشْرِكِينَ غَيْرَ أَهْلِ الكِتَابِ، وَأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ فِي العِلَّةِ مِثْلَ هَذَا، بَلْ تَقُولُونَ إِنَّها عِلَّةٌ تَامَّةٌ دَخَلَهَا التَّخْصِيصُ!

- وَالوَجْهُ الثَّانِي: (ح أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الاسْمَ يَدْخُلُهُ التَّخْصِيصُ؛ لِأَنَّ الاسْمَ مَا يَدُلُّ ح) عَلَى الحُكْمِ بِوَضْعِ اللُّغَةِ، فَإِذَا خُصَّ فِي بَعْضِ مَا تَنَاوَلَهُ لَمْ يَبْطُلْ دَلِيلُ صِحَّتِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ مَوْضُوعًا لِلْعُمُومِ عِنْدَ عَدَمِ التَّخْصِيصِ.

وَلَيْسَ(ط) هَكَذَا العِلَّةُ المُسْتَنْبَطَةُ؛ لأَنَّ دَلِيلَ صِحَّتِهَا مُتَوَقِّفٌ(ى) عَلَى الحُكْمِ بِهَا وَوُجُودِهِ لِوُجُودِهَا، فَمَتَى وُجِدَتْ غَيْرَ دَالَّةٍ عَلَى الحُكْمِ عُدِمَ [١٠٨ظ] دَلِيلُ صِحَّتِهَا، فَبَطَلَ كَوْنُهَا عِلَّةً.

(أ) في (ع): للخصوص.
(ب) في (ع): فإنَّ.
(ج-ج) في (ع): أحدهما على الآخر.
(د) الكلمة ساقطة من (ع).
(هـ) غير موجودة في (ع).
(و) غير موجودة في (ع).
(ز) في (ع): تناولَ.
(ح-ح) في (ع): أنّا نسلم أن الاسم إنما يدل.
(ط) في (ع): فليس.
(ى) الكلمة ساقطة من (ع).

- **وَالوَجْهُ الثَّالِثُ**: أَنَّ التَّخْصِيصَ إِنَّما يَكُونُ بِإِرَادَةِ المُتَكَلِّمِ وَقَصْدِهِ، لَا[أ] أَنَّهُ شَيْءٌ يُؤَثِّرُ فِي نَفْسِ اللَّفْظِ وَيُوجَدُ فِيهِ، فَلَمْ يَبْطُلْ دَلِيلُ صِحَّتِهِ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ تَخْصِيصُ الاسْمِ العَامِّ بِخِلَافِ تَخْصِيصِ العِلَّةِ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ يَعُودُ إِلَى نَفْسِهَا وَوَضْعِهَا؛ فَلِذَلِكَ وَجَبَ تَنَاقُضُهَا وَبُطْلَانُهَا، فَبَانَ الفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

وَقَوْلُكُمْ: « إِنَّ هَذِهِ العِلَّةَ دَلِيلٌ عَلَى الحُكْمِ، وَلَيْسَتْ مُوجِبَةً كَالعِلَّةِ العَقْلِيَّةِ »، قُلْنَا: العِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ بِذَاتِهَا إِلَّا أَنَّها لَمَّا وُضِعَتْ مُوجِبَةً، كَمَا أَنَّ العِلَّةَ العَقْلِيَّة مُوجِبَةٌ، أُجْرِيَتْ مَجْرَاهَا، وَكَمَا أَنَّ [العِلَّةَ][ب] العَقْلِيَّةَ لَا يَدْخُلُهَا التَّخْصِيصُ، فَكَذَلِكَ العِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ [١٠٩و][1].

* * *
* *
*

(أ) الكلمة ساقطة من (ع). (ب) ساقطة من (ل)، واستكملت من (ع).

(١) راجع كلام المؤلف عن النقض (وجود العلة ولا حكم) في: الإغراب: ص٦٠ – ٦٢.

الفَصْلُ الثَّامِنَ عَشَرَ
فِي كَوْنِ العَكْسِ شَرْطًا فِي العِلَّةِ(١)

اعْلَمْ أَنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

* **فَذَهَبَ الأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ شَرْطٌ فِي العِلَّةِ**؛ وَذَلِكَ أَنْ يُعْدَمَ الحُكْمُ عِنْدَ عَدَمِهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ عَدَمِ [رَفْعِ](أ) الْفَاعِلِ لِعَدَمِ(ب) إِسْنَادِ الفِعْلِ إِلَيْهِ لَفْظًا و(ج) تَقْدِيرًا، وَعَدَمِ نَصْبِ المَفْعُولِ لِعَدَمِ وُقُوعِ الفِعْلِ عَلَيْهِ لَفْظًا و(د) تَقْدِيرًا.

وَقَوْلُنَا: « لَفْظًا وَتَقْدِيرًا »(هـ) احْتِرَازٌ مِنْ(و) قَوْلِهِمْ: (إِنِ اللَّهُ أَمْكَنَنِي مِنْ فُلَانٍ)، و(امْرَأً اتَّقَى اللَّهَ)، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ إِسْنَادُ الفِعْلِ إِلَى الفَاعِلِ وَوُقُوعُ الفِعْلِ عَلَى المَفْعُولِ قَدْ عُدِمَا لَفْظًا إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وُجِدَا(ز) تَقْدِيرًا؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِهِمْ: (إِنِ اللَّهُ أَمْكَنَنِي [١٠٩ظ] مِنْ فُلَانٍ): (إِنْ [أَمْكَنَنِي](ح) اللَّهُ(ط) أَمْكَنَنِي مِنْ فُلَانٍ)، فَحُذِفَ الفِعْلُ الأَوَّلُ لَفْظًا، وَجُعِلَ الثَّانِي تَفْسِيرًا لَهُ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾ [التوبة: ٦]؛ أَيْ: وَإِنِ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ(٢)، فَحُذِفَ الأَوَّلُ، وجُعِلَ الثَّانِي تَفْسِيرًا [له](ى).

وَالتَّقْدِيرُ فِي قَوْلِهِمْ: (امْرَأً اتَّقَى اللَّهَ): (رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً)، فَحُذِفَ الفِعْلُ لَفْظًا

(أ) ساقطة من (ل)، واستكملت من (ع). (ب) في (ع): عند عدم.
(ج) في (ل): أو. والمثبت من (ع)، وهو الصواب.
(د) في (ل): أو. والمثبت من (ع)، وهو الصواب.
(هـ) في (ع): تقديرًا. (و) بعدها في (ع): نحو.
(ز) في (ع): وجد. (ح) في (ل): مكنَّني. والمثبت من (ع).
(ط) بعدها في (ل) زيادة: مِن. (ى) ساقطة من (ل)، واستكملت من (ع).

---

(١) نقله السيوطيُّ بنوعٍ مِن التصرُّف وحذفٍ للشواهد، في: الاقتراح: ص٣٣٦ - ٣٣٧.
(٢) انظر كلام النحاة في جواز إضمار الفاعل بعد حروف الجزاء، في: الكتاب: ١/ ٢٥٨ - ٢٧٣؛ وشرح المُفصَّل لابن يعيش: ١/ ٨١ - ٨٣.

لِدَلَالَةِ الحَالِ عَلَيْهِ. فَالفِعلُ هَا هُنَا وَإِنْ عُدِم لفظًا فقد وُجِد تقديرًا؛ فلهذا المعنى قُلْنَا: « لَفظًا(أ) وَتَقْدِيرًا »(١).

وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ العَكْسُ شَرْطًا فِي العِلَّةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ العِلَّةَ مُشَبَّهَةٌ بِالعِلَّةِ العَقْلِيَّةِ، وَالعَكْسُ شَرْطٌ فِي العِلَّةِ العَقْلِيَّةِ، فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّهًا بِهَا [١١٠و](٢).

* وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ العَكْسَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي العِلَّةِ، وَمَعْنَى عَدَمِ العَكْسِ أَنَّهُ لَا يُعْدَمُ الحُكْمُ عِنْدَ عَدَمِهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُعْدَمُ نَصْبُ الظَّرْفِ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا عَنِ المُبْتَدَإِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ أَمَامَكَ)، مِنْ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ غَيْرِ مَطْلُوبٍ وَلَا مُقَدَّرٍ، بَلْ حُذِفَ الفِعْلُ وَاكْتُفِيَ بِالظَّرْفِ مِنْهُ، وَبَقِيَ مَنْصُوبًا بَعْدَ حَذْفِ الفِعْلِ مِنْهُ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ(ب) حَذْفِ الفِعْلِ(٣).

وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ العَكْسَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي العِلَّةِ بِأَنَّ هَذِهِ العِلَّةَ مُشَبَّهَةٌ بِالدَّلِيلِ العَقْلِيِّ، وَالدَّلِيلُ العَقْلِيُّ يَدُلُّ وُجُودُهُ عَلَى وُجُودِ الحُكْمِ، وَلَا يَدُلُّ عَدَمُهُ عَلَى عَدَمِ [١١٠ظ] الحُكْمِ، فَإِنَّ وُجُودَ العَالَمِ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الصَّانِعِ، وَلَا يَدُلُّ عَدَمُهُ عَلَى عَدَمِهِ.

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّلِيلَ لَوْ تُصُوِّرَ عَدَمُهُ لَعُدِمَ المَدْلُولُ، فَإِنَّ

(أ) الكلمة ساقطة من (ع).   (ب) في (ع): مِن قبل.

(١) انظر كلامَ المبرّد في هذه المسألة، في باب (ما تحتمل حروفُ الجزاء مِن الفصل بينها وبين ما عملت فيه)، من: المقتضب: ٢/ ٧٢ - ٧٩.

(٢) خلاصةُ القولِ في هذا الإشكال أنَّ الذين تمسَّكوا بالطرد والعكسِ شرطَينِ مِن شروطِ العلَّة ومنهم المؤلِّف انطلقوا مِن إلحاقِهم العلَّةَ النحوية بالعلَّة العقلية مِن حيثُ الإيجاب، وهو ترتُّبُ الحكم عليها وجودًا وعدمًا. وأمَّا الذين لم يشترطوهما في العلَّة فإنما جنحوا بالعلة النحوية إلى العلة الشرعية أو الفقهية، وهي عندهم معرِّفاتٌ وأماراتٌ غيرُ مؤثِّرة؛ إذ المؤثِّر هو الله تعالى. راجع: الخصائص: ١/ ١٤٨؛ وابن الأنباري وجهوده في النحو: ص١٨٨.

(٣) ناقشَ المؤلِّف في: الإنصاف: ١/ ٢٤٥ - ٢٤٧، مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، وانتصرَ فيها لمذهب البصريين القائل بانتصاب الظرف بفعلٍ مقدَّر، والتقدير فيه: (زيدٌ استقرَّ أمامك).

مَدْلُولَ العَالَمِ العِلْمُ بِالصَّانِعِ، وَالعِلْمُ[أ] بِالصَّانِعِ نَتِيجَةُ وُجُودِ العَالَمِ، وَالعَالَمُ لَنْ يُتَصَوَّرَ خُرُوجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا فِي الوَقْتِ الَّذِي كَانَ مَوْجُودًا فِيهِ، وَلَوْ تُصُوِّرَ عَدَمُهُ لَعُدِمَ المَدْلُولُ وَهُوَ العِلْمُ بِالصَّانِعِ. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ شَرْطًا فِي الدَّلِيلِ العَقْلِيِّ فَكَذَلِكَ هَا هُنَا.

* * *
* *
*

(أ) في (ع): فالعلم.

الفَصْلُ التَّاسِعَ عَشَرَ
فِي [جوَازِ](أ) تَعْلِيلِ الحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ فَصَاعِدًا(١)

اعْلَمْ أَنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

* فَذَهَبَ قَوْمٌ[١١١و] إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ العِلَّةَ مُشَبَّهَةٌ بِالْعِلَّةِ العَقْلِيَّةِ، وَالْعِلَّةُ العَقْلِيَّةُ لَا يَثْبُتُ الحُكْمُ مَعَهَا إِلَّا بِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّهًا بِهَا.

* وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّه يَجُوزُ أَنْ تُعَلَّلَ(٢) بِعِلَّتَيْنِ فَصَاعِدًا(٣)؛ وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ تَدُلَّ عَلَى كَوْنِ الفَاعِلِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ بِعِلَلٍ(٤):

- فَالأُولَى أَنْ تَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يُسَكَّنُ لَهُ لَامُ الفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الفَاعِلِ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ)، وَلَوْ لَمْ يَتَنَزَّلْ مَنْزِلَةَ جُزْءٍ مِنْهُ وَإِلَّا لَمَا سُكِّنَ لَهُ لَامُهُ.

- وَالثَّانِيَةُ أَنْ تَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الإِعْرَابَ يَقَعُ بَعْدَهُ فِي الخَمْسَةِ الأَمْثِلَةِ، نَحْوُ: (تَفْعَلانِ)، وَ(يَفْعَلانِ) [١١١ظ]، وَ(تَفْعَلُونَ)، وَ(يَفْعَلُونَ) وَ(تَفْعَلِينَ) يَا امْرَأَةُ.

(أ) الكلمة ساقطة من (ل)، واستُكملت من (ع).

---

(١) انظر: اللمع: ص٢١٧؛ وشرح اللمع: ٢/ ٨٣٦. وقد خالف الأنباريُّ جمهورَ الأصوليين مِن الفقهاء في هذه المسألة، وعِلَّةُ الخلاف هو اختلاف منظورهم للعلة، فبينما هي عندهم علةٌ فقهية غير موجبة ولا مؤثرة بذاتها، يراها الأنباريُّ بعد الوضع كالعِلَّةِ العقلية الموجبة؛ ومِن ثَمَّ لا يجوز عنده أنْ يُعلَّلَ الحكمُ النحويُّ إلا بعلَّةٍ واحدةٍ.

(٢) أي: الأحكام.

(٣) ذهبَ ابن جنِّي إلى جواز ذلك، ونصَّ عليه في موضعَيْنِ من كتابِه، واستشهدَ على ذلك بأمثلةٍ عديدة. انظر: الخصائص: ١/ ١٠٠، ١٠١؛ ١/ ١٧٤ - ١٨٠.

(٤) اكتفى المؤلِّف بذكر سَبْعٍ مِن هذه العلل العشر، في كتابَيْه: أسرار العربية: ص٦٤ - ٦٧؛ والإنصاف: ١/ ٧٩ - ٨٠.

- وَالثَّالِثَةُ أَنْ تَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ اتِّصَالُ تَاءِ التَّأْنِيثِ بِالفِعْلِ إِذَا كَانَ [الفَاعِلُ][أ] مُؤَنَّثًا، نَحْوُ: (قَامَتْ هِنْدٌ).

- وَالرَّابِعَةُ أَنْ تَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إلى (كُنْتُ): (كُنْتِيٌّ)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا، وَأَمْسَيْتُ عَاجِنًا وَشَرُّ خِصَالِ المَرْءِ: كُنْتُ، وَعَاجِنُ[1]

- وَالخَامِسَةُ أَنْ تَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (حَبَّذَا زَيْدٌ)، فَجَعَلُوا (حَبَّذَا) مُبْتَدَأً، وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ، وَ(زَيْدٌ) هُوَ الخَبَرُ[ب].

- وَالسَّادِسَةُ أَنْ تَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا أُحَبِّذُهُ.

- وَالسَّابِعَةُ أَنْ تَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: [١١٢و] (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ)، فَأَلْغَوْا (ظَنَنْتُ)، وَالإِلْغَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي المُفْرَدَاتِ لَا فِي الجُمَلِ، فَلَوْ لَمْ يُنَزِّلُوا [ج] الفِعْلَ وَالفَاعِلَ [ج] بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَإِلَّا لَمَا جَازَ الإِلْغَاءُ.

- وَالثَّامِنَةُ أَنْ تَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُم قَالُوا فِي (فَحَصْتُ): (فَحَصْطُ)، فَأَبْدَلُوا التَّاءَ طَاءً لِتَجَانُسِ الصَّادِ فِي الإِطْبَاقِ، وَهَذَا الإِبْدَالُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ[د] لَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ.

- وَالتَّاسِعَةُ أَنْ تَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ

(أ) في (ل): الفعل. والمثبت من (ع)، وهو الصواب.

(ب) جاء في الهامش الأيمن من (ل): « لعل هنا سقطًا: الأفعال ذلك على سبيل... أي الإخبار.. ».

(ج-ج) في (ع): الفاعل والمفعول. وهو خطأ محضٌ لم تستدركه ن١.

(د) غير موجودة في (ع).

---

(١) ورد في: سر صناعة الإعراب (تحقيق: هنداوي): ص٢٢٤؛ والصحاح في اللغة، مادة (ك.و.ن)؛ وأساس البلاغة، مادة (ك.ن.ت)؛ وأسرار العربية: ص٦٦، دون نسبةٍ إلى أحد. ونسبَه السيوطيُّ في: همع الهوامع: ٣/ ٣٥٦، إلى الأعشى، ولم أجده في ديوان الأعشى ميمون. والكُنْتيُّ: الرجلُ إذا شاخَ، كأنَّه نُسِبَ إلى قولِه: « كنتُ في شبابي كذا وكذا ». وعجنَ الرجلُ: إذا نهضَ معتمدًا بيديه على الأرضِ مِنَ الكبر، ومنه حديثُ ابن عمر ﷺ: « رأيتُ رسول اللّه ﷺ يعجنُ في الصلاة »، أي: يعتمدُ على يديه إذا قامَ كما يفعل الذي يعجنُ العجينَ.

الْمُتَّصِلِ، فَلَوْلَا أَنَّهُ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِنَ الكَلِمَةِ(أ) وَإِلَّا لمَا كَانَ مُمْتَنِعًا.

- وَالعَاشِرَةُ أَنْ تَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلْوَاحِدِ: (قِفَا) عَلَى التَّثْنِيَةِ؛ لِأَنَّ المَعْنَى: [١١٢ظ] قِفْ، قِفْ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق: ٢٤] فَثَنَّى؛ وَإِنْ كَانَ الخِطَابُ لِمَلَكٍ وَاحِدٍ وَهُوَ مَالِكٌ خَازِنُ النَّارِ؛ لِأَنَّ المُرَادَ بِهِ: أَلْقِ، أَلْقِ. فَلَوْ لَمْ يَتَنَزَّلِ الفِعْلُ وَالفَاعِلُ بِمَنْزِلَةِ الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ وَإِلَّا لَمَا [جَازَتْ](ب) التَّثْنِيَةُ.

وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ بِأَنَّ هَذِهِ العِلَّةَ لَيْسَتْ مُوجِبَةً، وَإِنَّمَا هِيَ أَمَارَةٌ وَدَلَالَةٌ عَلَى الحُكْمِ، وَكَمَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى الحُكْمِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الأَمَارَاتِ وَالدَّلَالَاتِ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ العِلَلِ.

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَوْلُهُمْ: « إِنَّ هَذِهِ العِلَّةَ لَيْسَتْ مُوجِبَةً، وَإِنَّمَا هِيَ أَمَارَةٌ وَدَلَالَةٌ »، قُلْنَا: (ج مَا المَعْنَى فِي قَوْلِكُمْ ج): إِنَّهَا لَيْسَتْ مُوجِبَةً؟ [١١٣و] إِنْ عَنَيْتُمْ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُوجِبَةً كَالعِلَلِ العَقْلِيَّةِ، كَالتَّحَرُّكِ لَا يُعَلَّلُ إِلَّا بِالْحَرَكَةِ، وَالعَالِمِيَّةِ لَا تُعَلَّلُ إِلَّا بِالعِلْمِ، فَمُسَلَّمٌ، وَإِنْ عَنَيْتُمْ أَنَّها غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ بَعْدَ الوَضْعِ عَلَى الإِطْلَاقِ، فَلَا نُسَلِّمُ؛ فَإِنَّهَا بَعْدَ الوَضْعِ بِمَنْزِلَةِ العِلَلِ العَقْلِيَّةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَاهَا.

* * *
* *
*

(أ) في (ع): الفعل.

(ب) في (ل): جاءت. والمثبت من (ع).

(ج-ج) في (ع): ما المَعْنِيُّ بقولكم.

الفَصْلُ العِشْرُونَ
فِي إِثْبَاتِ الحُكْمِ فِي مَحَلِّ النَّصِّ[1]
بِمَاذَا يَثْبُتُ: [بِالنَّصِّ][ب] أَمْ بِالعِلَّةِ؟[أ]

اعْلَمْ[2] أَنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

* فَذَهَبَ الأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالعِلَّةِ لَا بِالنَّصِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَابِتًا بِالنَّصِّ لَا بِالعِلَّةِ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ الإِلْحَاقِ[3]، [١١٣ظ] وَسَدِّ بَابِ القِيَاسِ؛ لِأَنَّ القِيَاسَ « حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ بِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ »، فَإِذَا فُقِدَتِ العِلَّةُ الجَامِعَةُ بَطَلَ القِيَاسُ، وَكَانَ الفَرْعُ [مَقِيسًا][ج] مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ. أَلَا تَرَى أَنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ فِي نَحْوِ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا[د])، بِالنَّصِّ لَا بِالعِلَّةِ، لَبَطَلَ الإِلْحَاقُ بِالفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ، وَالقِيَاسُ عَلَيْهِمَا، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

* وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ فِي مَحَلِّ النَّصِّ بِالنَّصِّ، وَيَثْبُتُ فِي مَا عَدَاهُ بِالعِلَّةِ، وَذَلِكَ نَحْوُ النُّصُوصِ المَنْقُولَةِ[هـ] عَنِ العَرَبِ، المَقِيسِ عَلَيْهَا بِالعِلَّةِ الجَامِعَةِ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ العَرَبِيَّةِ.

وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ النَّصَّ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَالعِلَّةَ مَظْنُونَةٌ، وَإِحَالَةُ الحُكْمِ عَلَى المَقْطُوعِ بِهِ أَوْلَى [١١٤و] مِنْ إِحَالَتِهِ عَلَى المَظْنُونِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(أ) كذا في متن (ل)، و (ع). وفي الهامش الأيسر من (ل): النقل.

(ب) في (ل): بالنقل. والمثبت من (ع).

(ج) في (ل): مقتبسًا. والمثبت من (ع)، وهو الأنسبُ في هذا المقام.

(د) كُتبت في (ل): عمروًا. (هـ) في (ع): المقبولة.

---

(١) انظر: اللمع: ص٢١٨؛ وشرح اللمع: ٢/ ٨٤٤ – ٨٤٥. ولمزيد من التفصيل حول اختلاف الأصوليين، انظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٥/ ١٠٤ – ١٠٧.

(٢) نقلَ السيوطيُّ الفصلَ كاملًا في: الاقتراح: ص٢٧٦ – ٢٧٨.

(٣) أي: إبطال إلحاق الفرع المقيس بالأصل المقيس عليه، وفي هذا إبطالٌ للقياس.

الحُكْمُ ثَابِتًا بِالنَّصِّ وَالعِلَّةِ؛ لِأَنَّـهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الحُكْمُ مَقْطوعًا بِهِ مَظْنُونًا، وَكَوْنُ الشَّيءِ(أ) مَقْطُوعًا بِهِ مَظْنُونًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ مُحَالٌ(١).

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ وَقَوْلُهُمْ: « إِنَّ النَّصَّ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَالعِلَّةَ مَظْنُونَةٌ، وإِحَالَةُ الحُكْمِ عَلَى المَقْطُوعِ بِهِ أَوْلَى مِنْ إِحَالَتِهِ عَلَى المَظْنُونِ » إِلَى آخِرِ مَا قَرَّرُوا، قُلْنَا: الحُكْمُ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِطَرِيقٍ مَقْطُوعٍ بِهِ وَهُوَ النَّصُّ، وَلَكِنَّ العِلَّةَ هِيَ الَّتِي دَعَتْ إِلَى إِثْبَاتِ الحُكْمِ، فَنَحْنُ نَقْطَعُ عَلَى الحُكْمِ(ب) بِكَلَامِ العَرَبِ، وَنَظُنُّ أَنَّ العِلَّـةَ هِيَ الَّتِي دَعَتِ الوَاضِعَ إِلَى الحُكْمِ، فَالظَّنُّ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ القَطْعُ، بَلْ هُمَا مُتَغَايِرَانِ، (ج فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَهُمَا ج) [١١٤ظ].

* * *
* *
*

(أ) بعدها في (ع) زيادة: الواحد. (ب) في (ع): الحاكم.
(ج-ج) جاءت في ن٢: فلا منافاة. وأعجبُ من عدول المحقِّق عن قراءة الأصل!

(١) أي: لما بينَ القطعِ والظنِّ في الحكم الواحد مِن التضاد.

الفَصْلُ الحَادِي وَالعِشْرُونَ
فِي إِبْرَازِ الإِخَالَةِ وَالمُنَاسَبَةِ عِنْدَ المُطَالَبَةِ[١]

اعْلَمْ[٢] أَنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

* فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّـهُ لَا يَجِبُ إِبْرَازُ الإِخَالَةِ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِ (كَانَ) عَلَيْهَا، فَيَقُولُ: « فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، فَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الأَفْعَالِ المُتَصَرِّفَةِ »[٣]، فَيُطَالِبُهُ بِوَجْهِ الإِخَالَةِ وَالمُنَاسَبَةِ.

وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّـهُ لَا يَجِبُ إِبْرَازُ الإِخَالَةِ بِأَنَّ المُسْتَدِلَّ أَتَى بِالدَّلِيلِ بِأَرْكَانِهِ، فَلَا يَبْقَى عَلَيْهِ الإِتْيَانُ بِوَجْهِ الشَّرْطِ وَهُوَ الإِخَالَةُ، وَلَيْسَ عَلَى المُسْتَدِلِّ بَيَانُ الشُّرُوطِ[أ]، بَلْ يَجِبُ عَلَى المُعْتَرِضِ بَيَانُ عَدَمِ الإِخَالَةِ الَّتِي هِيَ الشَّرْطُ، [١١٥و] وَلَوْ كَلَّفْنَاهُ أَنْ يَذْكُرَ الأَسْئِلَةَ[ب] لَكَلَّفْنَاهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِالمُنَاظَرَةِ وَحْدَهُ، وَأَنْ يُورِدَ الأَسْئِلَةَ وَيُجِيبَ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

* وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّـهُ يَجِبُ إِبْرَازُ الإِخَالَةِ، وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّـهُ يَجِبُ إِبْرَازُ الإِخَالَةِ بِأَنَّ الدَّلِيلَ إِنَّمَا يَـكُونُ دَلِيلًا إِذَا ارْتَبَطَ بِهِ الحُكْمُ، وَتَعَلَّقَ بِهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِهِ إِذَا بَانَ وَجْهُ الإِخَالَةِ، وَلَا نَـكْتَـفِي[ج] فِي ذَلِكَ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ القِيَاسُ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ وَلَا ارْتِبَاطٍ.

(أ) في (ع): المشروط.
(ب) رُسمت في النسختين، وما بعدها: الأسولة.
(ج) في (ع): يكتفى.

---

(١) أي: إبرازُ الإخالة والمناسبة بين الأصل (المقيس عليه)، والفرع (المقيس). ويُعبَّر عنها عند الأصوليين بمصطلحات شتَّى، مثل: (الاستدلال)، و(المصلحة)، و(رعاية المقاصد). انظر ذلك في: البحر المحيط في أصول الفقه: ٥/ ٢٠٦ وما بعدها.

(٢) لخَّص السيوطيُّ الفصلَ ضمن حديثه عن مسالك العلة في: الاقتراح: ص٣٢٣ - ٣٢٥.

(٣) لم يُعلم خلافٌ بين النُّحاة حول جواز تقديم خبر (كان) عليها، وإنما كان خلافُهم في جواز تقديم خبر (ليس) غير المتصرف عليها. وقد أوردَ المؤلِّفُ هذا الخلاف في: الإنصاف: ١/ ١٦٠ - ١٦٤.

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّه « إِنَّمَا يَكُونُ دَلِيلًا إِذَا ارْتَبَطَ بِهِ الحُكْمُ، وَتَعَلَّقَ بِهِ »، فَنَقُولُ: الارْتِبَاطُ مَوْجُودٌ؛ فَإِنَّهُ قَدْ صُرِّحَ بِالحُكْمِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا [قَدْ قَامَتْ][أ] عَلَيْهِ البيِّنَةُ بَعْدَ الدَّعْوَى. فَأَمَّا المُطَالَبَةُ [١١٥ظ] بِوَجْهِ الإِخَالَةِ وَالمُنَاسَبَةِ فَبِمَنْزِلَةِ إِبَانَةِ عَدَالَةِ الشُّهُودِ، فَلَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى المُدَّعِي، وَلَكِنْ عَلَى الخَصْمِ أَنْ يَقْدَحَ فِي الشُّهُودِ، فَكَذَلِكَ لَيْسَ عَلَى المُسْتَدِلِّ إِبْرَازُ الإِخَالَةِ، وَإِنَّمَا عَلَى المُعْتَرِضِ أَنْ يَقْدَحَ.

* * *
* *
*

(أ) في (ل): قدمت. والمثبت من (ع).

الفَصْلُ الثَّانِي وَالعِشْرُونَ
فِي الأَصْلِ الَّذِي يُرَدُّ إِلَيْهِ
الفَرْعُ إِذَا كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ(١)

اعْلَمْ(٢) أَنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

* **فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ جَائِزٌ**، وَذَلِكَ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى أَنَّ (إِلَّا) تَنْصِبُ المُسْتَثْنَى، فَيَقُولُ: « حَرْفٌ قَامَ مَقَامَ فِعْلٍ يَعْمَلُ النَّصْبَ، فَوَجَبَ أَنْ يَعْمَلَ النَّصْبَ كَـ (يَا) فِي النِّدَاءِ »، فَإِنَّ إِعْمَالَ (يَا) فِي النِّدَاءِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: « العَامِلُ [١١٦و] (يَا) »، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: « فِعْلٌ مُقَدَّرٌ بَعْدَ (يَا) »(٣).

وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ [بِـ] ـأَنَّ الأَصْلَ المُخْتَلَفَ فِيهِ إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ المُتَّفَقِ عَلَيْهِ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِأَنَّهُ« لَوْ جَازَ القِيَاسُ عَلَى المُخْتَلَفِ فِيهِ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى مُحَالٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ المُخْتَلَفَ فِيهِ فَرْعٌ لِغَيْرِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ أَصْلًا، وَالفَرْعُ ضِدُّ الأَصْلِ؟! ».

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ المَسْأَلَةَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فَرْعًا لِشَيْءٍ، وَأَصْلًا لِشَيْءٍ آخَرَ؛ فَإِنَّ اسْمَ الفَاعِلِ فَرْعٌ عَلَى [الفِعْلِ](أ) فِي العَمَلِ(٤)، وَأَصْلٌ لِلصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ

(أ) في (ل): الاسم. والمثبت من (ع)، وهو الصواب.

---

(١) انظر ذلك عند الشيرازي في: اللمع: ص٢١٣، ٢١٤؛ وشرحه: ٢/ ٨٢٦- ٨٢٨.

(٢) نقل السيوطيُّ الفصلَ بتمامِه في: الاقتراح: ص٢٤٧ - ٢٤٨، غير أنَّه قدَّم فيه الأمثلةَ وأخَّر.

(٣) انظر هذا الخلاف في: أسرار العربية: ص١٦٢ - ١٦٣؛ والإنصاف: ١/ ٣٢٦، ٣٢٧.

(٤) نصَّ الأنباريُّ على ذلك في غيرِ موضعٍ مِن كتابَيْه: أسرار العربية، والإنصاف. والعلَّةُ في ذلك أنَّه يجري على الفعل الذي هو بمعناه في حركاتِه وسكونه. انظر: أسرار العربية: ص٢٤، ٥٧، ٩٠، ١١١؛ والإنصاف: ١/ ٥٩، ٦٥، ١٤٢، ٢٤٦، ٢/ ٥٥٠.

الفَاعِلِ[١]. وَكَذَلِكَ (لَاتَ) فَرْعٌ عَلَى (لَا)، وَ(لَا) فَرْعٌ [١١٦ط] عَلَى (لَيْسَ)؛ فَـ(لَا) أَصْلٌ لِـ (لَاتَ)، وَفَرْعٌ لِـ (لَيْسَ)[٢]. وَلَا تَنَاقُضَ فِي ذَلِكَ؛ وَإِنَّما يَقَعُ التَّنَاقُضُ أَنْ يَكُونَ فَرْعًا مِنَ الوَجْهِ الَّذِي يَكُونُ أَصْلًا، وَأَمَّا مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَلَا تَنَاقُضَ فِي ذَلِكَ.

* * *
* *
*

(١) الصِّفة المشبَّهة باسمِ الفاعلِ هي كلُّ صفةٍ لم تجرِ على فعلِها، وإنما هي مشبَّهةٌ باسم الفاعل بالتذكير والتأنيث والتثنية والجمعِ، وإنما بعدت عن الفعل لأنَّها لا تجري عليه في حركاتِه وسكونِه. انظر: البديع في علم العربية: ١/ ٥١٤ - ٥١٥؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٨١.

(٢) أمَّا كونُ (لات) فرعًا على (لا) فلكونِها جاءت مقرونةً بحرف التأنيث، فهي فرعٌ على (لا) المجردة عنها. وأمَّا كونُ (لا) فرعًا على (ليس)؛ فلمشابهتها إيَّاها في النفي والجمود. انظر: فيض نشر الانشراح: ٢/ ٨٣٧.

الفَصْلُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ
فِي إِلْحَاقِ الوَصْفِ بِالعِلَّةِ مَعَ عَدَمِ الإِخَالَةِ(١)

* اعْلَمْ(٢) أَنَّ العُلَمَاءَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلْحَاقُهُ بِالعِلَّةِ عَلَى الإِطْلَاقِ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ(أ) لِدَفْعِ نَقْضٍ أَوْ غَيْرِهِ، بَلْ هُوَ حَشْوٌ فِي العِلَّةِ، لَا يَجُوزُ تَعْلِيقُ الحُكْمِ بِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ نَدُلَّ(ب) عَلَى تَرْكِ صَرْفِ (حُبْلَى)، فَنَقُولُ: « إِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِأَنَّ فِي [١١٧و] آخِرِهِ أَلِفَ التَّأْنِيثِ المَقْصُورَةَ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ كَسَائِرِ مَا فِي آخِرِهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ المَقْصُورَةُ ». فَذِكْرُ (المَقْصُورَةِ) حَشْوٌ؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي العِلَّةِ، لِأَنَّ أَلِفَ التَّأْنِيثِ لَمْ تَسْتَحِقَّ أَنْ تَكُونَ سَبَبًا مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ لِكَوْنِهَا مَقْصُورَةً، وَإِنَّمَا كَانَتْ مَانِعَةً لِلصَّرْفِ(ج) لِكَوْنِهَا لِلتَّأْنِيثِ فَقَطْ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَلِفَ التَّأْنِيثِ المَمْدُودَةَ سَبَبٌ مَانِعٌ مِنَ الصَّرْفِ كَالأَلِفِ المَقْصُورَةِ، وَإِنَّمَا قَامَ التَّأْنِيثُ بِهِمَا مَقَامَ سَبَبَيْنِ، بِخِلَافِ التَّاءِ لِلُزُومِهَا الكَلِمَةَ بِخِلَافِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَتْ(د) لَهُمْ (حُبْلٌ)، وَ(حُبْلَى)، كَمَا لَهُمْ (طَلْحٌ)، و(طَلْحَةٌ).

وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلْحَاقُهُ بِالعِلَّةِ، وَأَنَّهُ [١١٧ظ] حَشْوٌ فِيهَا؛ بِأَنَّهُ لَا إِخَالَةَ(هـ) فِيهِ وَلَا مُنَاسَبَةَ، وَإِذَا كَانَ خَالِيًا عَنِ الإِخَالَةِ وَالمُنَاسَبَةِ لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا لَمْ يَجُزْ إِلْحَاقُهُ بِالعِلَّةِ، وَإِذَا أُلْحِقَ(و) بِهَا كَانَ حَشْوًا فِيهَا.

* وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ لِدَفْعِ النَّقْضِ لَمْ يَكُنْ حَشْوًا فِي العِلَّةِ؛ وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ قَالُوا: « الأَوْصَافُ فِي العِلَّةِ تَفْتَقِرُ إِلَى شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا

(أ) الكلمة غير موجودة في (ع).
(ب) في (ع): يدلّ ... فيقول.
(ج) في (ع): من الصرف.
(د) في (ع): ليس.
(هـ) في (ع) مصحّفة: إحالة.
(و) في (ع): لحق.

(١) انظر ذلك عند الشيرازي في: المعونة في الجدل: ص١٠٢ - ١٠٣؛ والملخص في الجدل: ص٦٦٧ - ٦٧٢.

(٢) نقله السيوطيّ مختصرًا في: الاقتراح: ص٣٣٨ - ٣٣٩.

أَنْ يَـكُونَ لَهَا تَـأْثِـيرٌ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ فِيهَا احْتِرَازٌ، فَكَمَا لَا يَـكُونُ مَا لَهُ تَـأْثِيرٌ حَشْوًا، فَـكَذَلِكَ لَا يَـكُونُ مَا فِـيـهِ احْتِـرَازٌ حَشْوًا ».

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَا لَهُ تَأْثِيرٌ، فِيهِ تَأْثِيرٌ [وَاحْتِرَازٌ][أ]، فَلِوُجُودِ الشَّرْطَيْنِ جُعِلَ عِلَّـةً، وَمَا ذُكِـرَ لِلِاحْتِرَازِ فَقَطْ [١١٨و] فَـقَدْ فُقِدَ فِـيـهِ أَحَدُ الشَّرْطَـيْنِ، فَلَا يُعْتَـدُّ بِـهِ[١].

* * *
* *
*

(أ) في (ل): وحشو. والمثبت من (ع).

(١) يخالفُ المؤلِّفُ هنا ابنَ جنِّي الذي ذهبَ إلى جوازِ زيادة الوصف غير المؤثِّر في العلةِ بضربٍ مِن الاحتياطِ. انظر ذلك مفصَّلًا في: الخصائص، (باب في الزيادة في صفة العلَّةِ لضربٍ مِن الاحتياط): ١/ ١٩٤ - ١٩٧.

الفَصْلُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ
فِي ذِكْرِ مَا يَلْحَقُ بِالقِيَاسِ
(أ وَيَتفَرَّعُ عَلَيْهِ أ) مِنْ وُجُوهِ الاسْتِدْلَالِ[1]

اعْلَمْ[2] أَنَّ أَنْوَاعَ الاسْتِدْلَالِ كَثِيرَةٌ تَخْرُجُ عَنْ حَدِّ الحَصْرِ[3]، وَأَنَا أَذْكُرُ مَا يَكْثُرُ التَّمَسُّكُ بِهِ.

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الاسْتِدْلَالَ قَدْ يَكُونُ بِالتَّقْسِيمِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالأَوْلَى، (ب وَقَدْ يَكُونُ بِالعَكْسِ ب)، وَقَدْ يَكُونُ بِبَيَانِ العِلَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالأُصُولِ.

* **فَأَمَّا الاسْتِدْلَالُ بِالتَّقْسِيمِ** فَيَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

- **أَحَدُهُمَا**: أَنْ يَذْكُرَ الأَقْسَامَ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الحُكْمُ بِهَا فَيُبْطِلُهَا جَمِيعًا، فَيَبْطُلُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ. وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: [١١٨ظ] « لَوْ جَازَ دُخُولُ اللَّامِ فِي خَبَرِ (لَكِنَّ) لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَامَ التَّوْكِيدِ أَوْ لَامَ القَسَمِ. بَطَلَ أَنْ يَكُونَ لَامَ التَّوْكِيدِ؛ لِأَنَّ لَامَ التَّوْكِيدِ إِنَّمَا حَسُنَتْ مَعَ (إِنَّ) لِاتِّفَاقِهِمَا فِي المَعْنَى، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلتَّوْكِيدِ، وَأَمَّا (لَكِنَّ) فَمُخَالِفَةٌ لَهَا فِي المَعْنَى. وَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ لَامَ القَسَمِ؛ لِأَنَّ لَامَ القَسَمِ إِنَّمَا حَسُنَتْ مَعَ (إِنَّ) لِأَنَّ (إِنَّ) تَقَعُ فِي جَوَابِ القَسَمِ، وَأَمَّا (لَكِنَّ) فَمُخَالِفَةٌ لَهَا فِي ذَلِكَ. وَإِذَا بَطَلَ أَنْ تَكُونَ لَامَ التَّوْكِيدِ، وَبَطَلَ أَنْ تَكُونَ

(أ-أ) الجملة غير موجودة في (ع). (ب-ب) غير موجود في (ع).

---

(١) اقتبس المؤلِّف هذا الفصلَ بتمامِه دون سوق الأمثلة، مِن: الملخص في الجدل، للشيرازي: ص٨٥ - ٩٥.

(٢) لخصَ السيوطيُّ هذا الفصل والذي يليه (الاستحسان) في كتابِه الخامس من: الاقتراح، تحت عنوان (في أدلة شتى): ص٣٧٩ - ٣٩٥.

(٣) راجع الفرق بين الاستدلال المنطقي، والاستدلال الفقهي، والاستدلال النحوي، في: الأصول، دراسة إبستيمولوجية: ص٦٥ - ٦٧.

لَامَ القَسَمِ، بَطَـلَ أَنْ يَجُوزَ دُخُولُهَا(أ) فِي خَبَرِهَا »(١).

- والثَّانِـي: أن يَذْكُـرَ جَمِيعَ(ب) الأَقْسَام الَّتِي يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الحُكْمُ بِهَا فيُبْطِلُها إِلَّا الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الحُكْمُ مِنْ جِهَتِهِ، فَيَصِحُّ قَوْلُهُ. وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: [١١٩و] « لَا يَخْلُو نَصْبُ المُسْتَثْنَى فِي الوَاجِبِ، نَحْوُ: (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالفِعْلِ المُتَقَدِّمِ بِتَقْوِيَـةِ (إِلَّا)، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِـ (إِلَّا)؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: (أَسْتَثْنِي)، وَإِمَّا أَنْ يَـكُونَ لِأَنَّها مُـرَكَّبَـةٌ مِنْ (إِنَّ) وَ(لَا)، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّـقْدِيرُ فِيـهِ: (إِلَّا أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ).

بَطَلَ أَنْ يَكُونَ العَامِلُ هُوَ (إِلَّا) بِمَعْنَى: (أَسْتَثْنِي)؛ وَذَلِكَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا يَبْطُلُ بِقَوْلِهِمْ: (قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)، فَإِنَّ نَصْبَ (غَيْـرَ) لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِتَقْدِيرِ (إِلَّا)، أَوْ بِالفِعْلِ المُتَقَدِّمِ. بَطَلَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الشَّيءَ لَا يَعْمَلُ فِي نَفْسِهِ، وَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ بِتَقْدِيرِ (إِلَّا) لِأَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ (إِلَّا) لَصَارَ التَّقْدِيرُ: (إِلَّا غَيْرَ زَيْدٍ) [١١٩ظ]، وَهَذَا التَّقْدِيرُ يُفْسِدُ المَعْنَى، وَإِذَا كَانَ يُفْسِدُ المَعْنَى وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا. وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِنَفْسِهِ، وَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِتَقْدِيرِ (إِلَّا)، وَجَبَ أَنْ يَـكُونَ مَنْصُوبًا بِالفِعْلِ المُتَقَدِّمِ.

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ(ج) لَوْ كَانَ العَامِلُ هُوَ (إِلَّا)(ج) بِمَعْنَى: (أَسْتَـثْنِـي)، لَوَجَبَ النَّصْبُ فِي النَّـفْيِ بِمَعْنَى: أَسْتَـثْنِي، كَمَا هُوَ فِي الإِيجَابِ(٢).

(أ) في (ع): دخول اللام. (ب) غير موجودة في (ع).

(ج-ج) في (ع): لو كان (إلا) هو العامل.

---

(١) هذا ما احتجَّ به جمهورُ البصريين المانعين دخولَ اللام في خبر (لكنَّ)، وقد اعترض عليهم الكوفيون، بالنقل كما في قول الشاعر:

ولـكنني مِـن حُـبِّـها لـكـمـيـدُ

وبالقياس القائل بأنَّ الأصل في (لكنَّ): (إنَّ)، زيدت عليها (لا) و(الكاف)، فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا. انظر ذلك مفصَّلًا في المسألة الخامسة والعشرين من: الإنصاف: ١/ ٢٠٨- ٢١٨.

(٢) لا خلاف في جواز الرفعِ والجرِّ في النفي على البدل، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ.

- وَالوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى إِعْمَالِ مَعَانِي الحُرُوفِ، وَإِعْمَالُ مَعَانِي الحُرُوفِ لَا يَجُوزُ، أَلَا تَـرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (مَا زَيْدًا قَائِمًا)، عَلَى مَعْنَى: (نَفَيْتُ [زَيْدًا قَائِمًا][أ])، عَلَى إِعْمَالِ مَعْنَى الحَرْفِ، وَكَذَلِكَ[ب] هَا هُنَا.

- وَالوَجْهُ الرَّابِـعُ: [١٢٠و] أَنَّهُ لَوْ جَازَ النَّصْبُ بِتَقْدِيرِ: (أَسْتَثْنِي)، لَجَازَ الرَّفْعُ بِتَقْدِيرِ: (امْتَنَعَ)؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي حُسْنِ التَّقْدِيرِ.

وَهَذَا القَوْلُ حُكِيَ عَنْ عَضُدِ الدَّوْلَةِ[١] وَقَدْ سَأَلَ أَبَا عَلِيٍّ الفَارِسِيَّ، وَهُمَا فِي المَيْدَانِ، عَنْ نَصْبِ المُسْتَثْنَى فِي الوَاجِبِ، فَقَالَ: « انْتَصَبَ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: أَسْتَثْنِي زَيْدًا »، فَقَالَ لَهُ عَضُدُ الدَّوْلَةِ: « وَهَلَّا قَدَّرْتَ: امْتَنَعَ زَيْدٌ، فَرَفَعْتَ؟ »، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَلِيٍّ: « هَذَا [الذي ذكرتُه لك][ج] جَوَابٌ مَيْدَانِيٌّ، وَإِذَا رَجَعْنَا[د] ذَكَرْتُ لَكَ الجَوَابَ الصَّحِيحَ »[٢].

وَبَطَلَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ العَامِلُ فِيهِ (إِلَّا)؛ لِأَنَّها مُرَكَّبَـةٌ مِنْ (إِنَّ) وَ(لَا)، فَخُفِّفَتْ (إِنَّ)، وَرُكِّبَتْ مَعَ (لَا)[٣]، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(أ) ما بين الحاصرتين مثبت من (ع)، وبه يتضح المثال.

(ب) في (ع): فكذلك.

(ج) ما بين الحاصرتين ساقطة من (ل)، والمثبت من (ع)، ويؤيده رواية المؤلِّف للخبر نفسه في (أسرار العربية)، والإنصاف.

(د) في (ع): رجعتُ.

---

(١) أبو شجاع عضد الدولة فَنَّاخُسْرُو بن ركن الدولة الحسن بن بُويه الديلمي، أحدُ المتغلِّبين على الحكم في عهد الدولة العبَّاسية بالعراق. كان مع سعة ملكه نحويًّا، أديبًا عالمًا، مشتغلًا بالكتب؛ فقصده جمهرةٌ من الشعراء والعلماء، منهم أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وله صنَّفَ كتابي: (الإيضاح)، و(التكملة). تُوفِّي ببغداد سنة ٣٧٢هـ. انظر: يتيمة الدهر: ٢/ ٢٥٧ - ٢٥٩؛ وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٢٤٩ - ٢٥٢.

(٢) أضاف المؤلِّف وجهًا خامسًا في الردِّ على مذهب الكوفيين في أنَّ (إلا) إذا قامت مقام (أستثني) فينبغي أن تعمل، وهو أنّه إذا أعملنا (إلا) بمعنى (أستثني) كان الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعلَ بتقوية (إلا) كان الكلامُ جملةً واحدةً، ومتى أمكن أن يكونَ الكلامُ جملةً واحدةً كان أَوْلى مِن جَعْلِه جملتَيْن من غير فائدةٍ. انظر ذلك في: أسرار العربية: ص١٤٤ - ١٧٤؛ والإنصاف: ١/ ٢٦٢ - ٢٦٤.

(٣) هذا ما ذهب إليه الفرَّاءُ وبعضُ الكوفيين في تركيب (إلا). انظر: الإنصاف: ١/ ٢٦٤ - ٢٦٥.

- **أَحَدُهُمَا: أَنَّ (إنَّ) إِذَا خُفِّفَتْ لا تعْمَلُ** [١٢٠ظ] **على مذْهبِ منْ ذهب إلى هذا القَوْلِ.**

وَالثَّانِي: أَنَّ الحَرْفَ إِذَا رُكِّبَ مَعَ حَرْفٍ غَيْرِهِ خَرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ حُكْمِهِ، وَثَبَتَ لَهُ بِالتَّرْكِيبِ حُكْمٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي حَالَةِ الإِفْرَادِ.

وَهُوَ لَا يَقُولُ فِي (إِلَّا) كَذَلِكَ، بَلْ يَزْعُمُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الحَرْفَيْنِ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ وَعَمَلِهِ بَعْدَ التَّرْكِيبِ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّرْكِيبِ، فَيَنْصِبُ بِاعْتِبَارِ (إِنَّ)، وَيَرْفَعُ(أ) بِاعْتِبَارِ (لَا)، وَيَعْمَلُ عَمَلَيْنِ كَـ (حَتَّى)، فَإِنَّها تَعْطِفُ تَارَةً وَتَجُرُّ تَارَةً. وَ(حَتَّى) تَخْرُجُ عَمَّا ذَكَرْنَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمُرَكَّبٍ، وَإِنَّمَا هُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ يَعْمَلُ بِتَأْوِيلِ حَرْفَيْنِ. فَإِنْ ذُهِبَ بِهِ مَذْهَبَ حَرْفِ العَطْفِ لَمْ يُتَوَهَّمْ غَيْرُهُ، وَإِنْ ذُهِبَ بِهِ مَذْهَبَ حَرْفِ الجَرِّ لَمْ يُتَوَهَّمْ غَيْرُهُ، [١٢١و] بِخِلَافِ (إِلَّا) فَإِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ عِنْدَهُ مِنْ (إِنَّ) وَ(لَا)، وَهُمَا مَنْطُوقٌ بِهِمَا، فَإِذَا اعْتُمِدَ عَلَى أَحَدِهِمَا بَطَلَ عَمَلُ الآخَرِ وَهُوَ مَنْطُوقٌ بِهِ، فَبَانَ الفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

وَبَطَلَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ(١) نَصْبَ المُسْتَثْنَى؛ لأَنَّ تَأْوِيلَهُ: (إِلَّا أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ)(٢)؛ لأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ المُوجِبُ لِلنَّصْبِ هُوَ أَنَّه لَمْ يَفْعَلْ، أَوْ (أَنَّ). فَإِنْ أَرَادَ أَنَّ المُوجِبَ لِلنَّصْبِ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ فَيَبْطُلُ بِقَوْلِهِمْ: (قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو)(٣)، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ (أَنَّ) هِيَ(ب) المُوجِبَةُ لِلنَّصْبِ كَانَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا فِي تَقْدِيرِ اسمٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُقَدَّرَ لَهُ عَامِلًا يَعْمَلُ فِيهِ، وَفِيهِ وَقَعَ الخِلَافُ.

وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ العَامِلُ لِلنَّصْبِ (إِلَّا)(ج) بِمَعْنَى: (أَسْتَثْنِي)، أَوْ لِأَنَّها

(أ) في (ع): فيرفع. (ب) كذا في النسختين، وحُرِّفت في ن٢ إلى: هو.

(ج) بعدها في (ع): لأنها.

---

(١) أي: العامل.

(٢) حُكي هذا الرأي عن الكسائي، وقد تكفَّلَ الأنباريُّ بالردِّ عليه في: الإنصاف: ١/ ٢٦٥، بمثل ما ذُكرَ هنا.

(٣) أي إنَّ عَمْرًا في هذا المثال لم يفعل القيامَ ولم يُنصب، فلا يكون كونُه لم يفعل عاملًا النصبَ. الإنصاف: ١/ ٢٦٥ (الحاشية).

مُـرَكَّبَـةٌ [١٢١ظ] مِنْ (إِنَّ) وَ(لَا)، أَوْ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ (إِلَّا أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ)، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ العَامِلُ لِلنَّصْبِ الفِعْلَ المُتَقَدِّمَ بِتَقْوِيَةِ (إِلَّا) ».

* **وَأَمَّا الاسْتِدْلَالُ بِالأَوْلَى** فَهُوَ أَنْ يُـبَـيِّنَ فِي الفَرْعِ المَعْنَى الَّذِي (أيُعَلَّقُ الحُكْمُ بِهِ أ)فِي الأَصْلِ زِيَـادَةً(ب)؛ وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى بِنَـاءِ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ وَ(مَا) التَّعَجُّبِيَّةِ، فَـيَـقُولُ: « أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الاسْمَ يُبْنَى إِذَا تَضَمَّنَ مَعْنَى حَرْفٍ مَنْطُوقٍ بِهِ، وَإِذَا بُنِـيَ الاسْمُ لِتَضَمُّنِ مَعْنَى حَرْفٍ مَنْطُوقٍ بِهِ، فَلَأَنْ تُبْنَى أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ وَ(مَا) التَّعَجُّبِيَّـةُ لِتَضَمُّنِ مَعْنَى حَرْفٍ غَيْرِ مَنْطُوقٍ بِهِ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الأَوْلَى ».

وَبَيَانُ ذَلِكَ: هُوَ(ج) أَنَّ الحَرْفَ إِذَا كَانَ مَنْطُوقًا بِهِ أَمْكَنَ أَنْ يُسْتَغْنَى بِهِ عَنِ [١٢٢و] الاسْمِ، أَلَا تَـرَى أَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ الَّتِي بُنِيَت: (أَيْنَ) وَ(كَيْفَ) و(مَتَى) وَمَا أَشْبَهَهَا لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَاهَا، قَدْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَغْنِيَ(١) بِهَا عَنْهَا وَإِنْ أَفْضَى إِلَى تَكْرَارِ الاسْتِفْهَامِ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الحَرْفُ مَنْطُوقًا بِهِ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَغْنِيَ بِهِ عَنِ الاسْمِ بِحَالٍ مِنَ الأَحْوَالِ. وَإِذَا بُنِيَ الاسْمُ لِتَضَمُّنِـهِ مَعْنَى الحَرْفِ، وَقِيَامِه مَقَامَهُ عَلَى طَرِيقِ الجَوَازِ، فَلَأَنْ يُبْنَى لِذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الوُجُوبِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الأَوْلَى(٢).

* **وَأَمَّا الاسْتِدْلَالُ بِالعَكْسِ**(د) فَـنَحْوُ أَنْ يَـقُولَ: « لَوْ كَانَ نَصْبُ الظَّرْفِ فِي خَبَرِ المُبْتَدَأِ بِالخِلَافِ(٣) لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّ [١٢٢ظ] الخِلَافَ لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا يَـكُونُ مِنَ اثْـنَـيْنِ. فَـلَوْ كَانَ الخِلَافُ مُوجِبًا لِلنَّصْبِ فِي الثَّانِي لَـكَانَ مُوجِبًا لِلنَّصْبِ فِي الأَوَّلِ، وَلَمَّا لَمْ يَـكُنِ الأَوَّلُ مَنْصُوبًا دَلَّ عَلَى أَنَّ

(أ-أ) في (ع): تَعلَّق به الحكمُ.
(ب) في (ع): وزيادة.
(ج) في (ع): وهو.
(د) هذا النوعُ من الاستدلال ساقط كلُّه مِن (ع).

---

(١) أي: المتكلِّم.

(٢) ذكرَ المؤلِّف نحوًا مِن ذلك في ختام كلامِه عن المعرفة والنكرة مِن كتابه: أسرار العربية: ص٢٣٨.

(٣) أي: بالمخالفة، وهذا مذهبُ الكوفيين في عامل النصب في الظرف الواقعِ خبرًا، وعلَّلوه بأنَّ خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، فإنَّ قولك: (زيدٌ قائمٌ)، في المعنى متحدان، لأنَّ القائم هو زيد وبالعكس، فلما افترقا معنًى في نحو: (زيدٌ أمامَك)، نُصِبَ الظرفُ على الخلاف إيذانًا بالافتراق. انظر ذلك تفصيلًا في المسألة التاسعة والعشرين من: الإنصاف: ١/ ٢٤٥- ٢٤٧.

الخِلَافَ لَا يَـكُونُ مُوجِبًا لِلنَّصْبِ فِي الثَّانِـي ».

* وَأَمَّا الاسْتِدْلَالُ بِبَـيَانِ العِلَّةِ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ يُـبَـيِّنَ عِلَّةَ الحُكْمِ، وَيَسْتَدِلَّ بِوُجُودِهَا فِي مَوْضِعِ الخِلَافِ لِيُوجَدَ بِهَا الحُكْمُ.

- وَالثَّانِي: أَنْ يُـبَـيِّنَ العِلَّةَ، ثُمَّ يَسْتَدِلُّ بِعَدَمِهَا فِي مَوْضِعِ الخِلَافِ لِيُعْدَمَ الحُكْمُ.

فَأَمَّا الأَوَّلُ[أ]: فَمِثْلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ مَنْ أَعْمَلَ اسْمَ الفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى المَاضِي، فَـيَـقُولُ: « إِنَّما أُعْمِلَ[ب] اسْمُ الفَاعِلِ فِي مَحَلِّ الإِجْمَاعِ [ج] لِجَرَيَانِه عَلَى الفِعْلِ فِي حَرَكَتِه وَسُكُونِهِ [ج]، [وَهَذَا جَارٍ عَلَى حَرَكَةِ الفِعْلِ وَسُكُونِهِ][د]، فَوَجَبَ [١٢٣و] أَنْ يَكُونَ عَامِلًا »[١].

وَأَمَّا الثَّانِي: فَهُوَ مِثْلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ مَنْ أَبْطَلَ عَمَلَ (أَنْ) المُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، فَيَـقُولُ: « إِنَّمَا عَمِلَتْ لِشَبَهِهَا بِالفِعْلِ، وَقَدْ عُدِمَ[٢] بِالتَّخْفِيفِ فَوَجَبَ أَلَّا تَعْمَلَ »[٣].

* وَأَمَّا الاسْتِدْلَالُ بِالأُصُولِ فَمِثْلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى إِبْطَالِ مَذْهَبِ مَنْ ذَهَبَ

(أ) في (ع): الأُولى. (ب) في (ع): عمل.

(ج-ج) في (ع): لجريانه على حركة الفعل وسكونه.

(د) ما بين الحاصرتين ساقط من (ل)، واستُكمل من (ع)، وبه يكتمل المعنى.

---

(١) الوجهُ أنْ يعملَ اسمُ الفاعل إذا كانَ بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، ومُكْرِمٌ خالدًا الساعةَ؛ لأنَّه جارٍ على لفظِ المضارعِ في حركاتِه وسكونِه، وهو في معناه. أمَّا إذا كان بمعنى الماضي فإنَّه لا يعمل؛ لعدم جريانِه على الفعل الذي هو بمعناه في حركاتِه وسكونِه، ومِن ثَمَّ لا يجوز أن تقول: هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ. غير أنَّ الكسائيَّ أجازَ إعماله، واستدلَّ في ما استدلَّ به بقولِه تعالى في سورة (الكهف): ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨]، فـ (ذراعَيْه) منصوبٌ بـ (باسط). وخرَّجَه الآخرون على أنَّه حكايةُ حالٍ ماضية. انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: ٦/ ٧٦ - ٧٧؛ وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٠٦ - ١٠٧.

(٢) أي: الشَّبَه.

(٣) ووجه شبهها بالفعل عند الكوفيين أنَّها على ثلاثة أحرف، كما أنَّ الفعل على ثلاثة أحرف، أنَّها مبنيَّةٌ على الفتح، كما أنه مبنيٌّ على الفتح. انظر المسألة الرابعة والعشرين من: الإنصاف: ١/ ١٩٥ - ٢٠٨.

إِلَى أَنَّ رَفْعَ الفِعْلِ المُضَارِعِ إِنَّما كَانَ لِسَلَامَتِهِ مِنَ العَوَامِلِ النَّاصِبَةِ وَالجَازِمَةِ بِـ « أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يُؤَدِّي إِلَى خِلَافِ الأُصُولِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ بَعْدَ النَّصْبِ وَالجَزْمِ، وَهَذَا خِلَافُ الأُصُولِ؛ لِأَنَّ الأُصُولَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ قَبْلَ النَّصْبِ، لِأَنَّ الرَّفْعَ صِفَةُ الفَاعِلِ، وَالنَّصْبَ صِفَةُ المَفْعُولِ، وَكَمَا أَنَّ الفَاعِلَ [١٢٣ظ] قَبْلَ المَفْعُولِ، فَكَذَلِكَ الرَّفْعُ قَبْلَ النَّصْبِ. وَكَذَلِكَ تَدُلُّ الأُصُولُ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ قَبْلَ الجَزْمِ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ فِي الأَصْلِ مِنْ صِفَاتِ الأَسْمَاءِ، وَالجَزْمَ مِنْ صِفَاتِ الأَفْعَالِ، وَكَمَا أَنَّ رُتْبَةَ الأَسْمَاءِ قَبْلَ رُتْبَةِ الأَفْعَالِ، فَكَذَلِكَ الرَّفْعُ قَبْلَ الجَزْمِ »(١).

فَإِنْ قِيلَ: فَهَبْ أَنَّ الرَّفْعَ مَعَ(أ) الأَسْمَاءِ قَبْلَ الجَزْمِ فِي الأَفْعَالِ، فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الرَّفْعَ فِي الأَفْعَالِ قَبْلَ الجَزْمِ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ إِعْرَابَ الأَفْعَالِ فَرْعٌ عَلَى إِعْرَابِ الأَسْمَاءِ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الأَصْلِ، فَكَذَلِكَ فِي الفَرْعِ؛ لِأَنَّ الفَرْعَ (ب يَتْبَعُ الأَصْلَ ب).

* * *

(أ) في (ع): في. (ب-ب) في (ع): تبعٌ للأصل.

(١) ذهب أكثرُ الكوفيين إلى أنَّ المضارعَ يرتفعُ لتعرِّيه مِن العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائيُّ إلى أنّه يرتفع بالحروف الزوائد في أوله، بينما ذهب البصريون ووافقهم المؤلِّف، إلى أنّه يرتفعُ لقيامِه مقام الاسم. انظر هذا الخلاف في المسألة الرابعة والسبعين من: الإنصاف: ٢/ ٥٥٠ - ٥٥٥.

الفَصْلُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ

[١٢٤و] فِي الاسْتِحْسَانِ(١)

اعْلَمْ(٢) أَنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي الأَخْذِ بِالاسْتِحْسَانِ:

* فَذَهَبَ بَعْضُهم [إِلَى](أ) أَنَّهُ غَيْرُ مَأْخُوذٍ بِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّحَكُّمِ وَتَرْكِ القِيَاسِ.

* وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ مَأْخُوذٌ بِهِ(٣).

وَاخْتَلَفُوا فِيهِ:

* فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: « هُوَ تَرْكُ قِيَاسِ الأُصُولِ لِدَلِيلٍ ».

* وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: « هُوَ تَخْصِيصُ(ب) العِلَّةِ ».

- فَمِثَالُ تَرْكِ قِيَاسِ الأُصُولِ: مَا ذَكَرْنَا(٤) مِنَ الكَلَامِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ رَفْعَ الفِعْلِ المُضَارِعِ لِسَلَامَتِهِ مِنَ العَوَامِلِ النَّاصِبَةِ وَالجَازِمَةِ، وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - مَذْهَبُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ ارْتَفَعَ بِالزَّائِدِ فِي أَوَّلِهِ، فَإِنَّهُ [١٢٤ظ] - أَيْضًا - مُخَالِفٌ لِقِيَاسِ الأُصُولِ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ جُزْءٌ مِنَ الفِعْلِ المُضَارِعِ؛ إِذِ الفِعْلُ المُضَارِعُ مَا فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى

(أ) الكلمة ساقطة من (ل)، واستُكملت من (ع).

(ب) في (ع) خطأ: ترك تخصيص.

---

(١) أوردَ الشيرازيُّ عدةَ تعريفات للاستحسان عند الشافعية والأحناف، منها: « تخصيصُ العِلَّة بمعنًى يُوجب التخصيص »، و « القولُ بأقوى الدليلَيْن ». انظر ذلك مفصَّلًا في: التبصرة في أصول الفقه: ص٤٩٢ - ٤٩٥؛ واللمع: ص٢٤٤، ٢٤٥؛ وشرح اللمع: ٢/ ٩٦٩ - ٩٧٤.

(٢) لخَّصه السيوطي في: الاقتراح: ص٣٩٣ - ٣٩٤.

(٣) صرَّحَ ابنُ جنّي في صدر حديثه عن الاستحسان بأنَّ علَّته ضعيفةٌ غيرُ مستحكمةٍ، إلَّا أنَّ فيه ضربًا من الاتساع والتصرُّف، وضربَ على ذلك أمثلةً عديدةً لا يُقاس عليها؛ لأنَّها لم تستحكم علتها. انظر: الخصائص: ١/ ١٣٣ - ١٤٤.

(٤) انظر الفصل السابق: ص١٥٥.

الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ، وَإِذَا كَانَ الزَّائِدُ جُزْءًا مِنْهُ فَالأُصُولُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ العَامِلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ المَعْمُولِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ جُزْءًا مِنْهُ.

- **وَمِثَالُ تَخْصِيصِ العِلَّةِ**: نَحْوُ أَنْ تَقُولَ: « إِنَّمَا جُمِعَتْ (أَرْضٌ) بِالوَاوِ وَالنُّونِ، فَقِيلَ: (أَرْضُونَ)، عِوَضًا مِنْ حَذْفِ تَاءِ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُقَالَ فِي (أَرْضٍ): (أَرْضَةٌ)، فَلَمَّا حُذِفَتِ التَّاءُ جُمِعَتْ بِالوَاوِ وَالنُّونِ عِوَضًا عَنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ المَحْذُوفَةِ ».

وَهَذِهِ العِلَّةُ غَيْرُ مُطَّرِدَةٍ؛ لِأَنَّهَا تُنْتَقَضُ بِـ (شَمْسٍ)[١٢٥و]، وَ(دَارٍ)، وَ(قِدْرٍ)؛ فَإِنَّ الأَصْلَ فِيهِ: (شَمْسَةٌ)، وَ(دَارَةٌ)، وَ(قِدْرَةٌ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُجْمَعَ بِالوَاوِ وَالنُّونِ، فَلَا يُقَالُ: (شَمْسُونَ)، وَلَا (دَارُونَ)، وَلَا (قِدْرُونَ)[1].

وَقَدْ قَدَّمْنَا الكَلَامَ عَلَى مُخَالَفَةِ الأُصُولِ، وَالقَوْلَ بِتَخْصِيصِ العِلَّةِ.

* **وَأَمَّا مَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ** أَنَّ الاسْتِحْسَانَ هُوَ « مَا يَسْتَحْسِنُهُ الإِنْسَانُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ »، فَلَيْسَ عَلَيْهِ تَعْوِيلٌ.

* * *
* *
*

(١) ناقش المؤلِّف هذا الإشكال المتعلِّق بجمع الاسم الذي آخره تاء التأنيث بالواو والنون، في المسألة الرابعة من: الإنصاف: ١/ ٤٠ - ٤٤.

الفَصْلُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ
فِي المُعَارَضَةِ[1]

اعْلَمْ أَنَّ المُعَارَضَةَ أَنْ تُعَارِضَ المُسْتَدِلَّ بِعِلَّةٍ مُبْتَدَأَةٍ.

وَاخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي قَبُولِهَا:

* فَذَهَبَ الأَكْثَرُونَ إِلَى قَبُولِهَا، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ إِعْمَالَ الفِعْلِ الأَوَّلِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ [١٢٥ظ] سَابِقٌ عَلَى الفِعْلِ الثَّانِي، وَهُوَ صَالِحٌ لِلْعَمَلِ، فَكَانَ إِعْمَالُهُ أَوْلَى لِقُوَّةِ المُبْتَدَإِ وَالعِنَايَةِ بِهِ. فَيَقُولُ لَهُ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ إِعْمَالَ الفِعْلِ الثَّانِي أَوْلَى: « هَذَا مُعَارَضٌ؛ لِأَنَّ[أ] الفِعْلَ الثَّانِي أَقْرَبُ إِلَى الاسْمِ مِنَ الفِعْلِ الأَوَّلِ، فَكَانَ إِعْمَالُهُ أَوْلَى ».

وَتَمَسَّكُوا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى قَبُولِهَا بِأَنَّ الاعْتِرَاضَ المَقْبُولَ هُوَ الَّذِي يُبَيِّنُ بِهِ [فَقْدُ شَرْطٍ مِنْ شَرَائِطِ العِلَّةِ، كَالنَّقْضِ الَّذِي يُبَيَّنُ بِهِ فَوَاتُ الطَّرْدِ، وَعَدَمِ التَّأْثِيرِ الَّذِي يُبَيَّنُ بِهِ][ب] فَوَاتُ العَكْسِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي المُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهَا وَقَّفَتِ العِلَّةَ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَقْبُولَةً.

* وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ؛ لِأَنَّ المُعَارَضَةَ تَصُدُّ لِمَنْصِبِ الاسْتِدْلَالِ، وَذَلِكَ [١٢٦و] رُتْبَةُ المَسْؤُولِ لَا السَّائِلِ؛ فَإِنَّ السَّائِلَ هَادِمٌ، والمُعَارِضَ بَانٍ، والشَّخْصُ الوَاحِدُ لَا يَكُونُ هَادِمًا بَانِيًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ.

(أ) في (ع): فإنَّ.

(ب) ما بين الحاصرتين ساقط من (ل)، واستُكمل من (ع).

---

(١) هي وجهٌ مِن وجوه الاعتراضات السبعة على الاستدلال بالقياس، وهي: فساد الاعتبار، وفساد الوضع، والقول بالموجب، والمنع للعلة، والمطالبة بتصحيح العلة، والنقض، والمعارضة. وقد ذكرها المؤلِّفُ جميعًا ومثَّل لها بأمثلة، في الفصل التاسع من: الإغراب: ص٥٤ - ٦٢.

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ السَّائِلِ أَنْ يَعْتَرِضَ[أ] عَلَى العِلَّةِ ويَقِفَهَا، وَقَدْ وُجِدَ هَا هُنَا؛ فَإِنَّ العِـلَّةَ مَا لَمْ تَسْلَمْ عَنْ مُعَارَضَةِ دَلِيلٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا تَعْوِيلٌ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ صَحِيحَةً مَقْبُولَةً.

* * *
* *
*

(أ) في (ع): يعرض.

الفَصْلُ السَّابِعُ وَالعِشْرُونَ
فِي مُعَارَضَةِ النَّقْلِ بالنَّقْلِ[1]

اعْلَمْ أَنَّـهُ إِذَا تَعَارَضَ نَقْلَانِ أُخِذ بِأَرْجَحِهِما.

وَالتَّـرْجِيحُ يَـكُونُ فِي شَيْـئَـيْنِ:

أَحَدُهُمَا الإِسْنَادُ، وَالآخَرُ المَتْنُ:

* فَـأَمَّا التَّرْجِيحُ فِي الإِسْنَادِ فَـأَنْ يَـكُونَ [١٢٦ظ] رُوَاةُ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنْ رُوَاةِ الآخَرِ وَأَعْلَمَ، وَذَلِكَ مِثْـلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى النَّصْبِ بِـ (كَمَا) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (كَيْمَا)[2] بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: [البسيط]

اسْمَعْ حَـدِيثًـا كَـمَـا يَـوْمًا تُـحَدِّثَـهُ ... عَـنْ ظَهْرِ غَـيْـبٍ إِذَا مَا سَـائِلٌ سأَلَا[3]

- فَـيَـقُولُ لَهُ المُعْتَرِضُ: « الرُّوَاةُ اتَّـفَقُوا عَلَى أَنَّ الرِّوَايَـةَ:

كَـمَـا يَـوْمًـا تُـحَـدِّثُـه

بِالرَّفْعِ، وَلَمْ يَرْوِهِ(أ) أَحَدٌ بِالنَّصْبِ غَيْرَ المُفَضَّلِ بْنِ سَلَمَةَ[4]، وَمَنْ رَوَاهُ بِالرَّفْعِ

(أ) في (ع): يرو.

---

(١) ذكرَه المؤلِّف بتمامِه في النصف الأول مِن الفصل الثاني عشر (في ترجيح الأدلة)، مِن كتابِه: الإغراب: ص٦٥ - ٦٧. ونقلَ جُلَّه السيوطيُّ في المسألة الأولى مِن الكتاب السادس في: الاقتراح: ص٣٩٦ - ٣٩٩.

(٢) نقلَ الأنباريُّ هذا الخلافَ في المسألةِ الواحدة والثمانين مِن كتابه (الإنصاف): ١/ ٥٨٥ - ٥٩٢؛ فذكر مذهبَ الكوفيين والمبرّد مِن البصريين في أنَّ (كما) تأتي بمعنى (كيما) وينصبون ما بعدها، ولا يمنعون جوازَ الرفع، بينما ذهب البصريون إلى أنّها لا تأتي بمعناها، ولا يجوز نصبُ ما بعدها بها. وانظره أيضًا في: مجالس ثعلب: ص١٢٧ - ١٢٨.

(٣) البيتُ مطلع قصيدة لعديِّ بن زيد العِبَادِيِّ الجاهليّ، يذكرُ فيها مبدأ الخلقِ وشأنَ آدم ومعصيتَه. انظر: الديوان: ص١٥٨ - ١٦٠، وفيه (تُحدِّثُه) بالرفع.

(٤) أبو طالب المفضَّل بن سلمة بن عاصم الكوفي اللغوي. لقي ابنَ الأعرابيِّ وأخذَ عنه، وتتلمذَ لثعلب وابن السِّكِّيت. له مِن المصنَّفات: ضياء القلوب في معاني القرآن، والبارع، والفاخر، والملاهي. توفي =

أَعْلَمُ مِنْهُ وَأَحْفَظُ، فَكَانَ الأَخْذُ بِرِوَايَةِ مَنْ رَوَى الرَّفْعَ أَوْلَى مِنَ الأَخْذِ بِرِوَايَةِ مَنْ رَوَى النَّصْبَ ».

* [وَأَمَّا][أ] التَّرْجِيحُ فِي المَتْنِ فَأَنْ يَكُونَ أَحَدُ النَّقْلَيْنِ عَلَى وَفْقِ القِيَاسِ [١٢٧و]، وَالآخَرُ عَلَى خِلَافِ القِيَاسِ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى إِعْمَالِ (أَنْ) مَعَ الحَذْفِ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ مِنْهَا، بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟[١]

فَيَقُولُ لَهُ المُعْتَرِضُ: « الرِّوَايَةُ:

أَحْضُرُ الوَغَى

بِالرَّفْعِ، وَهُوَ عَلَى وَفْقِ القِيَاسِ، فَكَانَ الأَخْذُ بِرِوَايَةِ الرَّفْعِ لِمُوَافَقَةِ القِيَاسِ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ النَّصْبِ لِمُخَالَفَةِ القِيَاسِ »[٢].

وَبَيَانُ أَنَّ إِعْمَالَ (أَنْ) الخَفِيفَةِ مَعَ الحَذْفِ عَلَى غَيْرِ[ب] القِيَاسِ، أَنَّها إِنَّمَا أُعْمِلَتْ[ج] عَلَى التَّشْبِيهِ بِـ (أَنَّ) المُشَدَّدَةِ؛ لِأَنَّها تَكُونُ مَصْدَرِيَّةً كَمَا (أَنَّ) المُشَدَّدَةَ مَصْدَرِيَّةٌ[د]، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فَيَكُونُ المَعْنَى:

(أ) في (ل): فأمَّا. والتصويب من (ع).
(ب) في (ع): خلاف.
(ج) في (ع): عملت.
(د) في (ع): مصدر.

= نحو ٢٩٠هـ، وهو غير المفضل بن محمد بن يعلى الضَّبِّيِّ (ت نحو ١٧٠هـ)، صاحب الاختيارات. راجع ترجمته في: مراتب النحويين: ص٩٧؛ والفهرست للنديم: ١/ ١/ ٢٢٣ - ٢٣٤؛ وتاريخ مدينة السلام: ١٥/ ١٥٦ - ١٥٧.

(١) البيتُ مِن معلَّقة طَرَفَة بن العبد، كما في الديوان: ص٣٣، وفيه: (أيهذا اللائمي). وهو مِن شواهد سيبويه في (الكتاب): ٣/ ٩٩. قال الأعلم الشنتمري: « الشاهد في رفع (أحضر) لحذف الناصبِ وتعرِّيه منه.. وقد يجوز النصبُ بإضمار (أنْ) ضرورةً، وهو مذهب الكوفيين ». انظر: تحصيل عين الذهب: ص٤٢٤.

(٢) ذكرَ الأنباريُّ الخلافَ بين الكوفيين والبصريين في إعمال (أنْ) المصدرية محذوفةً مِن غير بدل، في المسألة السابعة والسبعين من: الإنصاف: ٢/ ٥٥٩ - ٥٧٠، وانتصر فيها لمذهب البصريين المانعِ لعملها في الفعل المضارع مع الحذف مِن غيرِ بدل.

[١٢٧ط] عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ، وَتَقُولُ: (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ)، فَيَكُونُ المَعْنَى: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ. وَ(أَنَّ) المُشَدَّدةُ لا تَعْمَلُ مَعَ الحَذْفِ، فَـ (أَنْ) الخَفِيفَةُ أَوْلَى أَنْ لَا تَعْمَلَ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (أَنَّ) المُشَدَّدَةَ هِيَ الأَصْلُ، وَ(أَنْ) الخَفِيفَةَ فَرْعٌ عَلَيْهَا، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الأَصْلَ أَقْوَى مِنَ الفَرْعِ، وَإِذَا لَمْ يَعْمَلِ الأَصْلُ مَعَ الحَذْفِ مَعَ كَوْنِهِ أَقْوَى، فَلَأَنْ لَا يَعْمَلَ الفَرْعُ مَعَ كَوْنِهِ أَضْعَفَ كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الأَوْلَى.

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ (أَنَّ) المُشَدَّدَةَ مِنْ عَوَامِلِ الأَسْمَاءِ، وَ(أَنْ) الخَفِيفَةَ مِنْ عَوَامِلِ الأَفْعَالِ، [وَلَا خِلَافَ أَنَّ عَوَامِلَ الأَسْمَاءِ أَقْوَى مِنْ عَوَامِلِ الأَفْعَالِ][أ]، وَإِذَا لَمْ تَعْمَلْ (أَنَّ) المُشَدَّدَةُ مَعَ الحَذْفِ [١٢٨و] وَهِيَ أَقْوَى، فَلَأَنْ لَا تَعْمَلَ (أَنْ) الخَفِيفَةُ مَعَ الحَذْفِ وَهِيَ أَضْعَفُ كَانَ ذَلِكَ أَوْلَى[١].

* * *
* *
*

(أ) ما بين الحاصرتين ساقط من (ل)، ومثبتٌ من (ع).

---

(١) انظر ذلك أيضًا في: الإنصاف: ٢/ ٥٦٢ - ٥٦٣.

الفَصْلُ الثَّامِنُ وَالعِشْرُونَ

فِي مُعَارَضَةِ القِيَاسِ بِالقِيَاسِ[1]

اعْلَمْ أَنَّ القِيَاسَيْنِ إِذَا تَعَارَضَا أَخَذْنَا بِأَرْجَحِهِمَا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُوافِقًا لِدَلِيلٍ آخَرَ مِنْ طَرِيقِ النَّقْلِ أَوْ طَرِيقِ القِيَاسِ.

* فَأَمَّا المُوَافَقَةُ مِنْ طَرِيقِ النَّقْلِ فنَحْوُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ[أ] الفَصْلِ الَّذِي قَبْلُ[ب].

* وَأَمَّا المُوَافَقَةُ مِنْ طَرِيقِ القِيَاسِ فَهُوَ مِثْلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى أَنَّ (إنَّ) [ج] تَعْمَلُ النَّصْبَ فِي الاسْمِ [ج]، وَلَا تَعْمَلُ فِي الخَبَرِ الرَّفْعَ [١٢٨ظ]؛ لِأَنَّها فَرْعٌ عَلَى الفِعْلِ فِي العَمَلِ، فَضَعُفَتْ عَنْ دَرَجَتِهِ فِي العَمَلِ، فَعَمِلَتْ فِي الاسْمِ النَّصْبَ، وَلَمْ تَقْوَ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ فِي الخَبَرِ الرَّفْعَ، فبَقِيَ مَرْفُوعًا بِمَا كَانَ يَرْتَفِعُ بِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا.

- فَيَقُولُ لَهُ المُعْتَرِضُ: « هَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ العَرَبِ عَامِلٌ يَعْمَلُ فِي الاسْمِ النَّصْبَ إِلَّا وَيَعْمَلُ الرَّفْعَ، فَالقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنَّها تَرْفَعُ الخَبَرَ كَمَا تَنْصِبُ الاسْمَ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ اسْمَهَا مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ، وَخَبَرَهَا مُشَبَّهٌ بِالفَاعِلِ؛ لِأَنَّها مُشَبَّهَةٌ بِالفِعْلِ.

وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الفِعْلِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّها عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، كَمَا أَنَّ الفِعْلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ.

(أ) في (ع): في.　　(ب) في (ع): قبله.

(ج-ج) في (ع): تعمل في الاسم النصب.

---

(١) ذكره المؤلّف بصورة مختصرة في الفصل الثاني عشر (في ترجيح الأدلة)، من كتابه: الإغراب: ص٦٧، ٦٨. ونقله مختصرًا السيوطيُّ في المسألة الرابعة من الكتاب السادس في: الاقتراح: ص٤٠٣-٤٠٤.

- وَالثَّانِـي: أَنَّها مَبْنِيَّـةٌ عَلَى الفَتْحِ، كَمَا أَنَّ الفِعْلَ [الماضِي][أ] مَبْنِيٌّ [١٢٩و] على الفَتْحِ.

- وَالثَّالِثُ: أَنَّهَا تَلْزَمُ الاسْمَ، كَمَا أَنَّ الفِعْلَ يَلْزَمُ الاسْمَ.

- وَالرَّابِـعُ: أَنَّها تَدْخُلُهَا[ب] نُونُ الوِقَايَةِ نَحْوُ: (إِنَّنِي)، كَمَا أَنَّ الفِعْلَ تَدْخُلُهُ نُونُ الوِقَايَةِ نَحْوُ: (أَكْرَمَنِـي).

- وَالخَامِسُ: أَنَّها فِي مَعْنَى الفِعْلِ؛ لِأَنَّها بِمَعْنَى (أَكَّدْتُ).

(ج فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَقَدْ صِرْتُمْ ج) إِلَى تَرْكِ القِيَاسِ وَمُخَالَفَةِ الأُصُولِ لِغَيْرِ فَائِدَةٍ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ».

- وَإِنَّما قُلْنَا (د لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الاسْمِ النَّصْبَ، وَلَا تَعْمَلُ فِي الْخَبَرِ الرَّفْعَ، مَعَ قُوَّةِ مُشَابَهَتِهَا لِلْفِعْلِ مِنْ هَذِهِ الأَوْجُهِ، مَا قَدَّمْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا عَامِلَ يَعْمَلُ فِي الاسْمِ النَّصْبَ إِلَّا وَيَعْمَلُ الرَّفْعَ، وَلَيْسَ د) فِي الأَسْمَاءِ مَنْصُوبٌ إِلَّا مَفْعُولٌ أَوْ مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ [١٢٩ظ]، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ مَفْعُولٌ بِغَيْرِ فَاعِلٍ، فَكَذَلِكَ[هـ] لَا يُوجَدُ مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ بِغَيْرِ مُشَبَّهٍ بِالفَاعِلِ.

فَإِنْ قِيلَ: « فَإِنْ كَانَ كَمَا زَعَمْتُمْ فَهَلَّا كَانَ المَرْفُوعُ المُشَبَّهُ بِالفَاعِلِ مَعَ (إِنَّ) قَبْلَ المَنْصُوبِ المُشَبَّهِ بِالمَفْعُولِ؛ فَإِنَّ رُتْبَةَ الفَاعِلِ قَبْلَ المَفْعُولِ؟ ».

قُلْنَا: « الجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ عَمَلَ (إِنَّ) فَرْعٌ، وَتَقْدِيمَ المَنْصُوبِ عَلَى المَرْفُوعِ فَرْعٌ، فَأَلْزَمُوا الفَرْعَ الفَرْعَ.

(أ) ساقط من (ل)، والمثبت من (ع). (ب) في (ع): دخلها.

(ج-ج) في (ع): فإذا ذهبتم إلى أنّها تعمل في الاسمِ النصبَ، ولا تعملُ في الخبر الرفعَ مع قوة مشابهتِها الفعلَ مِن هذه الأوجهِ، ولا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع فقد صرتم.

(د-د) في (ع): إنه لا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع؛ لأنه ليس.

(هـ) في (ع): وكذلك.

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ (إِنَّ) أَشْبَهَتِ الفِعْلَ لَفظًا وَمَعْنًى مِنَ الخَمْسَةِ الأَوْجُهِ، فَلَوْ قُدِّمَ المَرْفُوعُ فِيهَا عَلَى المَنْصُوبِ [١٣٠و] مَعَ قُوَّةِ مُشَابَهَتِهَا لِلْفِعْلِ، لَمْ يُعْلَمْ هَلْ هِيَ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ أَشْبَهَ[أ] الفِعْلَ؟ ».

فَإِنْ قِيلَ: « فَالفِعْلُ يَتَصَرَّفُ، وَهَذِهِ[ب] لا تَتَصَرَّفُ، فَلَا تَلْتَبِسُ بِالفِعْلِ ».

قُلْنَا: « لَنَا أَفْعَالٌ لا تَتَصَرَّفُ، وَهِيَ: (نِعْمَ)، وَ(بِئْسَ)، وَ(عَسَى)، وَ(لَيْسَ)، وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ، وَ(حَبَّذَا)، فَكَانَتْ تَلْتَبِسُ بِهَذِهِ الأَفْعَالِ؛ فَلِهَذَا وَجَبَ هَا هُنَا تَقْدِيمُ المَنْصُوبِ المُشَبَّهِ بِالمَفْعُولِ عَلَى المَرْفُوعِ المُشَبَّهِ بِالفَاعِلِ »[١].

* * *
* *
*

(أ) في (ع): لشبه. (ب) في (ع): وهو... لا يتصرف.

(١) أمَّا الذين ذهبوا إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها لا ترفعُ الخبرَ فهم الكوفيون، بينما ذهب البصريون، ووافقَهم المؤلِّف، إلى أنَّها تعمل في الخبر الرفعَ، كما عملت في الاسم النصبَ. انظر هذا الخلاف في المسألة الثانية والعشرين من (الإنصاف): ١/ ١٧٦ - ١٨٥.

الفَصْلُ التَّاسِعُ وَالعِشْرُونَ
فِي اسْتِصْحَابِ الحَالِ[1]

اعْلَمْ[2] أَنَّ اسْتِصْحَابَ الحَالِ مِنَ الأدِلَّةِ المُعْتَبَرَةِ، وَالمُرَادُ بِهِ: « (أ اسْتِصْحَابُ حَالِ الأَصْلِ »[3]، مِثْلُ أ) [١٣٠ظ] اسْتِصْحَابِ حَالِ الأَصْلِ فِي الأَسْمَاءِ وَهُوَ الإِعْرَابُ، وَاسْتِصْحَابِ حَالِ الأَصْلِ فِي الأَفْعَالِ وَهُوَ البِنَاءُ، حَتَّى يُوجَدَ فِي الأَسْمَاءِ مَا يُوجِبُ البِنَاءَ، وَيُوجَدَ فِي الأَفْعَالِ مَا يُوجِبُ الإِعْرَابَ.

فَمَا(ب) يُوجِبُ البِنَاءَ فِي الأَسْمَاءِ هُوَ شَبَهُ الحَرْفِ أَوْ تَضَمُّنُ مَعْنَى الحَرْفِ، فَشَبَهُ الحَرْفِ فِي نَحْوِ (الَّذِي)، وَتَضَمُّنُ مَعْنَى الحَرْفِ فِي نَحْوِ (كَيْفَ).

وَمَا يُوجِبُ الإِعْرَابَ فِي الأَفْعَالِ هُوَ مُضَارَعَةُ الاسْمِ، فِي نَحْوِ: (يَذْهَبُ)، و(يَكْتُبُ)(ج)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَمِثَالُ التَّمَسُّكِ بِاسْتِصْحَابِ الحَالِ فِي الاسْمِ المُتَمَكِّنِ أَنْ تَقُولَ: « الأَصْلُ فِي الأَسْمَاءِ الإِعْرَابُ، وَإِنَّما يُبْنَى مِنْهَا مَا أَشْبَهَ [١٣١و] الحَرْفَ أَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ، وَهَذَا

(أ-أ) الكلام ساقط من (ع). (ب) في (ع): وما.
(ج) بعدها في (ع): ويركبُ.

---

(١) ذهبَ الأصوليون إلى أنَّ استصحابَ الحال ضربان: استصحاب حال العقل، وهو طريقٌ صحيحٌ يفزعُ إليه المجتهدُ عند عدم وجود الدليل الشرعي، واستصحاب حال الإجماع، وهو أنْ يَسْتصحبَ حكمَ الإجماع في موضعِ الخلاف، واختُلفَ في صحَّتِه والأخذِ به، والأكثرون على عدم صحته. وحديثُ الأنباريِّ هنا عن استصحابِ حال العقلِ، وإن لم يصرِّحْ بذلك. راجع: اللمع: ص٢٤٨؛ وشرحه: ٢/ ٩٨٦ - ٩٩٢، وأوردَ الآراء المختلفة فيه؛ والمعونة في الجدل: ص٣٩؛ والملخص في الجدل: ص١٠٤-١٠٨.

(٢) نقلَ بعضَه السيوطيُّ في صدر الكتاب الرابع من: الاقتراح: ص٣٧٤.

(٣) عرَّفَه في: الإغراب: ص٤٦، بأنَّه: « إبقاءُ حالِ اللفظِ على مَا يستحقُّه في الأصلِ عند عدم دليلِ النقلِ عن الأصل »، وهو عند الأصوليين: « ملازمة حكم الأصلِ مَا لم يوجد مُغَيِّر ». انظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٦/ ٧.

الاسْمُ لَمْ يُشْبِهِ الحَرْفَ، وَلَمْ يَتَضَمَّنْ[أ] مَعْنَاهُ، فَكَانَ بَاقِيًا عَلَى أَصْلِهِ فِي الإِعْرَابِ ».

وَمِثَالُ التَّمَسُّكِ بِاسْتِصْحَابِ الحَالِ فِي الفِعْلِ أَنْ تَقُولَ فِي فِعْلِ الأَمْرِ: « الأَصْلُ فِي الأَفْعَالِ البِنَاءُ، وَإِنَّمَا يُعْرَبُ مِنْهَا مَا يُشَابِهُ[ب] الاسْمَ، وَهَذَا الفِعْلُ لَمْ يُشَابِهِ الاسْمَ، فَكَانَ بَاقِيًا عَلَى أَصْلِهِ فِي البِنَاءِ ».

وَاسْتِصْحَابُ الحَالِ مِنْ أَضْعَفِ الأَدِلَّةِ[1]؛ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ التَّمسُّكُ بِهِ [مَا وُجِدَ هُنَاكَ دَلِيلٌ[2]؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِهِ][ج] فِي إِعْرَابِ الاسْمِ مَعَ وُجُودِ دَلِيلِ البِنَاءِ مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ، أَوْ تَضَمُّنِ مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ [١٣١ظ] بِهِ فِي بِنَاءِ الفِعْلِ مَعَ وُجُودِ دَلِيلِ الإِعْرَابِ مِنْ (د مُضَارَعَةِ الاسْمِ د)!. وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ.

* * *
* *
*

(أ) في (ع): تضمَّن. (ب) في (ع): شابهَ.
(ج) ما بين الحاصرتين ساقط في (ل)، ومثبتٌ مِن (ع)، ولعلَّه سبق نظر من الناسخ.
(د-د) في (ع): مضارعته الاسمَ.

(١) قد يبدو مِن أوَّل وهلةٍ أنَّ ثمَّةَ تعارضًا بين كلام الأنباريِّ هذا، وما قرَّرَه في بداية الفصل مِن أنَّ (الاستصحابَ) مِن الأدلَّةِ المعتبرةِ. لكنَّ الراجحَ أنَّ الأنباريَّ يرى صحَّةَ هذا الدليل واعتبارَه وإن ضعف مقامُه بالنسبة للنقل والقياس، فقد أقرَّ في الفصل الثاني بأنَّ أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال. وختمَ الفصل العاشر في: الإغراب في جدل الإعراب: ص٦٤، الذي عنونَه بـ (في الاعتراضِ على الاستدلال باستصحاب الحال)، بقولِه: « فيبقى التمسُّك باستصحاب الحال صحيحًا ».
(٢) انظر ذلك أيضًا في: الإغراب: ص٦٨.

الفَصْلُ الثَّلَاثُونَ
فِي الاسْتِدْلَالِ بِعَدَمِ الدَّلِيلِ فِي الشَّيْءِ عَلَى نَفْيِهِ(١)

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا(أ) يَكُون فِي مَا إِذَا ثَبَتَ وَلَمْ يَخْفَ دَلِيلُهُ، فَيَسْتَدِلُّ بِعَدَمِ الدَّلِيلِ فِيهِ عَلَى نَفْيِهِ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى نَفْيِ أَنَّ أَقْسَامَ الكَلِمِ أَرْبَعَةٌ، وَنَفْيِ(ب) أَنَّ أَنْوَاعَ الإِعْرَابِ خَمْسَةٌ، فَيَقُولُ: « لَوْ أَنَّ(ج) أَقْسَامَ [الكَلِمِ](د) أَرْبَعَةٌ، أَوْ أَنَّ(هـ) أَنْوَاعَ الإِعْرَابِ خَمْسَةٌ، لَكَانَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ [١٣٢و]، وَلَوْ كَانَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ لَعُرِفَ ذَلِكَ مَعَ كَثْرَةِ البَحْثِ وَشِدَّةِ الفَحْصِ. فَلَمَّا لَمْ يُعْرَفْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ، فَوَجَبَ أَنْ لَا تَكُونَ أَقْسَامُ الكَلِمِ أَرْبَعَةً، وَلَا أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ خَمْسَةً ».

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ النَّافِيَ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ عَلَى المُثْبِتِ. وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الحُكْمَ بِالنَّفْيِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ، (و كَمَا أَنَّ الحُكْمَ بِالإِثْبَاتِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ و)، وَكَمَا يَجِبُ الدَّلِيلُ عَلَى المُثْبِتِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ - أَيْضًا - عَلَى النَّافِي.

* * *

(أ) في (ع): ممَّا.
(ب) في (ع): أو نفي.
(ج) في (ع): كان.
(د) في (ل): الكلام. وإنَّما أُثبت ما ورد في (ع)؛ جريًا على ما أورد المؤلف قبل ذلك وبعده.
(هـ) غير موجودة في (ع).
(و-و) الجملة ساقطة من (ع).

(١) نقل المؤلِّفُ هذا الفصل عن الشيرازي وكتابَيْه: التبصرة في أصول الفقه: ص٥٣٠ - ٥٣١؛ والملخص في الجدل: ص١١٣ - ١١٥.
والحقُّ أنَّ ثمَّة تشابهًا كبيرًا بين دليل الاستصحاب، والاستدلال بعدم الدليل؛ إذ الغايةُ المطلوبةُ هي إبقاءُ ما كانَ على ما كان لعدم وجود دليل مُزيل. انظر ذلك مفصَّلًا في: قياس العكس في الجدل النحوي: ١/ ٣١٩ - ٣٢٦.

فَـهَذِهِ جُمْلَةُ أَقْسَامِ أَدِلَّةِ النَّحْوِ وَالأُصُولِ، الَّتِي تَنَوَّعَتْ عَنْهَا هَذِهِ الفُصُولُ.

أَمَّا(أ) الاعْتِرَاضُ عَلَى كُلِّ أَصْلٍ مِنْ هَذِهِ الأُصُولِ [١٣٢ظ]، الَّتِي هِيَ النَّـقْلُ وَالقِيَاسُ وَاسْتِصْحَابُ الحَالِ، فَيَلِيقُ بِفَنِّ الجَدَلِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ مُسْتَقْصًى فِي كِتَابِنَا المَوْسُومِ بِـ (الإِغْرَابِ (ب فِي جَدَلِ الإِعْرَابِ ب))، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

تَمَّ الكِتَابُ،

وَالحَمْدُ للَّهِ، وَصَلَـوَاتُه عَلَى سَيِّـدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ رُسُلِـهِ،

لَـيْلَـةَ السَّبْتِ لِثَمَانٍ بَـقِينَ مِنْ شَعْبَانَ سَنَـةَ سِتِّ مِئَـةٍ.

* * *

* *

*

(أ) في (ع): وأمّا.

(ب-ب) غير موجود في (ع).

الكشافات التحليلية

١ - كشاف الآيات القرآنية.

٢ - كشاف الأحاديث والآثار.

٣ - كشاف الأشعار والأرجاز.

٤ - كشاف التعريفات الواردة بالمتن.

٥ - كشاف المصطلحات الأصولية.

٦ - كشاف المسائل النحوية والصرفية.

(١)

كشّاف الآيات القرآنية

* * *

(*) قراءةٌ شاذةٌ.

(٢)

كشّاف الأحاديث والآثار(*)

* * *
* *
*

(*) مُيِّزت الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ بنجمة [*] بعدها.

(٣)

كشّاف الأشعار والأرجاز

* * *
* *
*

(٤)

كشّاف التعريفات الواردة بالمتن

* * *
* *
*

(٥)

كشاف المصطلحات الأصولية

* * *

(٦)

كشّاف المسائل النحوية والصرفية[*]

المسألة	الصفحة

(*) تم ترتيب المسائل بحسب ترتيب ورودها بالكتاب.

* * *
* *
*

قائمة المصادر والمراجع

- **الإحكام في أصول الأحكام**: سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي. الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣م.

- **أخبارٌ في النحو**: أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم (ت٣٤٩هـ)، تحقيق: محمد الدالي، قبرص: الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٣م.

- **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو**: أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي (ت١٠٩٦هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، العراق: دار الأنبار للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء)**: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.

- **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**: محمد عيد، القاهرة: عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م.

- **أسرار العربية**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، نسخة خطية بمكتبة بشير أغا بإستانبول، تحت رقم (١٧٠).

- ــــــــــ: تحقيق: جريستيان فريدرج، ليدن: مطبعة بريل، ١٨٨٦م.

- ــــــــــ: تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق: المجمع العلمي، ١٩٥٧م.

- ــــــــــ: تحقيق: محمد راضي، ووائل سعد، الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية (سلسلة الوعي الإسلامي)، بالتعاون مع معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ٢٠١٥م.

- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: عبد المجيد دياب، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٩٨٦م.

- **الأصمعيات**: أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت٢١٦هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، بيروت: دار صادر، ط٢، ٢٠٠٥م.

- **أصول التفكير النحوي**: علي أبو المكارم، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م.

- **الأصول في النحو**: أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.

- **أصول النحو العربي**: محمود أحمد نحلة، بيروت: دار العلوم العربية، ط١، ١٩٨٧م.

- **أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق**: عصام عيد أبو غربية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م.

- **الأضداد**: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٧م.

- **إعراب القرآن**: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م.

- **الإغراب في جدل الإعراب [الرسالة الأولى في (رسالتان لابن الأنباري)]**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، ط٢، ١٩٧١م.

- **الاقتراح في علم أصول النحو**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م.

- **الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع**: عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، وتونس: المكتبة العتيقة، ط١، ١٩٧٠م.

- **ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**: محيي الدين توفيق إبراهيم، العراق: منشورات جامعة الموصل، ١٩٧٩م.

- **ابن الأنباري وجهوده في النحو**: جميل إبراهيم علوش، بيروت: معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف، (رسالة دكتوراه)، ١٩٧٧م.

- **إنباه الرواة على أنباه النُّحاة**: جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، بالتعاون مع مؤسسة الكتب الثقافية، ط٢، ١٩٨٦م.

- **الإنصاف في ما يجب اعتقاده ولا يجوزُ الجهل به**: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، ٢٠٠٠م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ١٩٦١م.

- **إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)**: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، مع: بيروت: دار العلوم والثقافة، ط١، ١٩٨٧م.

- **الإيضاح في علل النحو**: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م.

- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي (طبعة مصورة)، د.ت.

- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب اللّٰه عزَّ وجل**: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية، ط١، ١٩٧١م.

- **البحر الزخار (مسند البزّار)**: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزّار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرِين، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٩٨٨م.

- **البحر المحيط في أصول الفقه**: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط٢، ١٩٩٢م.

- **البداية والنهاية**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة: دار هجر، ط١، ١٩٩٧م.

- **البديع في علم العربية**: أبو السعادات المبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، مكة المكرمة: جامعة أم القرى (مركز إحياء التراث الإسلامي)، ط١، ١٤١٩م.

- **أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية**: فاضل صالح السامَرَّائي، عمَّان: دار عمَّار للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠١٢م.

- **البرهان في أصول الفقه**: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم الديب، قطر: كلية الشريعة، د.ت.

- **بغية الطلب في تاريخ حلب**: كمال الدين عمر بن أحمد بن هبة الله، ابن العديم (ت٦٦٠هـ)، تحقيق: المهدي الرواضية، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط١، ٢٠١٦م.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.

- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، دمشق: دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٠م.

- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة: دار الكتب المصرية (مركز تحقيق التراث)، ١٩٧٠م.

- **بهجة المَجالس وأنس المُجالس وشحذ الذاهن والهاجس**: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، ابن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد مرسي الخولي، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

- **البيان في غريب إعراب القرآن**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

- **التاريخ الكبير**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ)، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٠م.

- **تاريخ مدينة دمشق**: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمر غرامة العمروي، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م.

- **تاريخ مدينة السلام**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠١م.

- **التبصرة في أصول الفقه**: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٩٨٣م.

- **تحصيل عين الذهب مِن معدن جوهر الأدب**: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٤م.

- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٦م.

- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك**: أبو حيَّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٩٨م.

- **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب**: أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت٣٩١هـ)، تحقيق: سمير أحمد معلوف، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٣م.

- **تكملة الإكمال**: أبو بكر محمد بن عبد الغني، ابن نقطة (ت٦٢٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٧م.

- **التكملة في النحو**: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٩م.

- **التكملة لوفيات النقلة**: زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٤م.

- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٣م.

- **توضيح المُشتبِه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**: شمس الدين محمد بن عبد اللَّه القيسي، ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.

- **تيسير مصطلح الحديث**: محمود الطحَّان، الرياض: مكتبة المعارف، ط٨، ١٩٨٧م.

- **الثقات**: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ)، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٩٨٢م.

- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: أبو السعادات المبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دمشق: مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان، ط١، ١٩٦٩- ١٩٧٢م.

- **الجامع الكبير (سنن الترمذي)**: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار

عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.

- **جمهرة الأمثال**: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، بيروت: دار الفكر، ط٢، ١٩٨٨م.

- **ابن جني النحوي**: فاضل صالح السامرائي. عمّان، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٤، ٢٠٠٠م.

- **الخصائص**: أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية (القسم الأدبي)، ط١، ١٩٥٦م.

- **الداعي إلى الإسلام**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سيد حسين باغجوان، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٨٨م.

- **داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح**: محمد بن علان بن محمد الصديقي الشافعي (ت١٠٥٧هـ)، تحقيق: أويس ياسين ويسي. جامعة حمص، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (رسالة ماجستير)، ٢٠١١م.

- **الدر الثمين في أسماء المصنفين**: تاج الدين علي بن أنجب بن عثمان، ابن الساعي (ت٦٧٤هـ)، تحقيق: أحمد شوقي بنبين، ومحمد سعيد حنشي، تونس: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٩م.

- **ديوان طَرَفَة بن العبد** (ت نحو ٦٠ ق.هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، بيروت: دار المعرفة، ط١، ٢٠٠٣م.

- **ديوان العجاج**: عبد الله بن رؤبة بن لبيد (بعد ٨٦هـ)، رواية: عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٧١م.

- **ديوان عدي بن زيد العبادي** (ت نحو ٣٥ ق.هـ)، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٥م.

- **ديوان العرجي**: عبد الله بن عمرو بن عثمان (ت١٢٠هـ)، رواية: أبي الفتح عثمان بن جنِّي، شرح وتحقيق: خضر الطائي، ورشيد العبيدي، بغداد: الشركة الإسلامية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٥٦م.

- **ديوان الهذليين**، تصحيح: أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا، مصر: دار الكتب والوثائق القومية، ط٣، ٢٠٠٣م.

- **ذيل تاريخ مدينة السلام**: أبو عبد الله محمد بن سعيد بن الدبيثي (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٦م.

- **الرد على النحاة**: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩م.

- **رسائل ابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)**، تحقيق: إحسان عبَّاس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٨٧م.

- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**: محمد باقر الخوانساري (ت١٣١٣هـ)، طهران: المطبعة الحيدرية، ١٣٩٠هـ.

- **زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، بيروت: دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة، ١٩٧١م.

- **سر صناعة الإعراب**: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرِين، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.

- ــــــــــــ: تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط٢، ١٩٩٣م.

- **سر الفصاحة**: أبو محمد عبد اللَّه بن محمد، ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٢م.

- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمَّةِ**: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، ط٥، ١٩٩٢م.

- **سنن ابن ماجه**: أبو عبد اللَّه محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩٨م.

- **سير أعلام النبلاء**: أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرِين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٥.

- **شرح التسهيل**: جمال الدين محمد بن عبد اللَّه، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، القاهرة: دار هجر، ط١، ١٩٩٠م.

- **شرح جمل الزجاجي**: أبو الحسن عليُّ بن مؤمن بن محمد، ابن عصفور الأندلسي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: فواز الشعار، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

- **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي (ت٩٣هـ)**: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، ط١، ١٩٥٢م.

- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: بهاء الدين عبد اللَّه بن عَقِيل العقيلي المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، ط٢٠، ١٩٨٠م.

- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط٥، ١٩٩٣م.

- **شرح الكافية الشافية**: جمال الدين محمد بن عبد اللَّه، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم

أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى (مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي)، ط١، ١٩٨٢م.

- **شرح اللمع في أصول الفقه**: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٨م.

- **شرح المفصَّل**: موفَّق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، القاهرة: المطبعة المنيرية، د.ت.

- **شعر الأحوص الأنصاري**: عبد اللَّه بن محمد بن عاصم (ت١٠٥هـ)، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٠م.

- **شمس العلوم ودواء كلام العرب مِن الكلوم**: نشوان بن سعيد الحميري (ت٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين بن عبد اللَّه العمري وآخرَيْنِ، دمشق: دار الفكر، ط١، ١٩٩٩م.

- **الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها**: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة (سلسلة الذخائر)، ٢٠٠٣م.

- **طبقات الحنابلة**: أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، السعودية: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ.

- **طبقات الشافعية**: أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر، ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق: عبد العليم خان، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٩٧٩م.

- **طبقات الشافعية الكبرى**: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود الطناحي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٤م.

- **طبقات فحول الشعراء**: محمد بن سلَّام الجُمحي (ت٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، جدة: دار المدني، ١٩٧٤م.

- **الطبقات الكبرى**: محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠١م.

- **طبقات النحاة واللغويين**: أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر، ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، مخطوط رقم ٤٣٨ تاريخ بالمكتبة الظاهرية، دمشق.

- **طبقات النحويين واللغويين**: أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤م.

- **العِبَر في خبر مَن غبر**: أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٥م.

- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)،

تحقيق: خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م.

- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض: دار طيبة، ط١، ١٩٨٥م.

- **عمدة الأدباء في معرفة ما يُكتب بالألف والياء**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: جاسر أبو صفية، الأردن: مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٤٤، سنة ١٩٩٣م.

- **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦م.

- **غاية النهاية في طبقات القراء**: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠١٠م.

- **الفصول في الأصول**: أحمد بن علي الرازي الجصَّاص (ت٣٧٠هـ)، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٨٥ - ١٩٩٤م.

- **الفلاكة والمفلوكون**: أحمد بن علي الدلجي (ت٨٣٨هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.

- **الفهرست**: أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط١، ٢٠٠٩م.

- **فوات الوفيات والذيل عليها**: صلاح الدين محمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عبَّاس، بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٧٣ - ١٩٧٤ .

- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**: أبو عبد اللَّه محمد بن محمد الشرقي، ابن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ)، تحقيق: محمود يوسف فجال، دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط٢، ٢٠٠٢م.

- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح.. دراسةٌ في أصول النحو**: أحمد عبد الباسط حامد، جامعة القاهرة، كلية الآداب (رسالة ماجستير)، ٢٠٠٨م.

- **قواطع الأدلة في أصول الفقه**: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: عبد الله حافظ الحكمي، السعودية: مكتبة التوبة، ط١، ١٩٩٨م.

- **قواعد الأصول ومعاقد الفصول**: صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: علي عباس الحكمي، مكة المكرمة: مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٨م.

- **قياس العكس في الجدل النحوي**: محمد علي العمري، الرياض: جامعة الملك سعود (كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية)، ط١، ٢٠١٤م.

- **الكامل في التاريخ**: عز الدين علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)،

تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٧م.

- **الكامل في ضعفاء الرجال**: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٩٨٨م.

- **الكتاب**: أبو بشر عمرو بن عثمان، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

- **كتاب المجروحين مِن المحدِّثين**: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م.

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: مصطفى بن عبد الله الرومي، حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي (طبعة مصورة)، د.ت.

- **الكفاية في علم الرواية**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ.

- **الكلام على عصيٍّ ومغزو**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سليمان إبراهيم العايد، الرياض: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثالث، سنة ١٩٩٠م.

- **اللامات**: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٩٨٥م.

- **لسان العرب**: جمال الدين محمد بن مُكرَّم، ابن منظور (ت٧١١هـ)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١م.

- **لمع الأدلة في أصول النحو [الرسالة الثانية في (رسالتان لابن الأنباري)]**: أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، ط٢، ١٩٧١م.

- ــــــــ ، تحقيق: عطية عامر، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٣م.

- **اللمع في أصول الفقه**: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب، ويوسف علي بديوي، دمشق: دار الكلم الطيب، ودار ابن كثير، ط١، ١٩٩٥م.

- **اللمعة في صنعة الشعر**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: عبد الهادي هاشم، دمشق: مجلة المجمع العلمي العربي، الجزء الرابع، المجلد الثلاثون، ١٩٥٥م.

- **مجالس ثعلب**: أبو العباس أحمد بن يحيى « ثعلب » (ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٦٠م.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرَيْن، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط١، ١٣٨٦هـ.

- **المحصول في علم أصول الفقه**: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦هـ)،

تحقيق: طه جابر فياض، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٢م.

- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر مِن حوادث الزمان**: عبد الله بن أسعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.

- **مراتب النحويين**: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٥م.

- **مراحل تطوُّر الدرس النحوي**: عبد اللَّه بن حمد الخثران، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرَيْنِ، القاهرة: دار التراث، ط٣، د.ت.

- **المستدرك على الصحيحين**: أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه، الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، بيروت: دار المعرفة (مصورة عن الطبعة الهندية)، ١٩٨٦م.

- **المستدرك على الصحيحين**: أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه، الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، وبذيله (التلخيص)، للذهبي (ت٧٤٨هـ)، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

- **المستصفى مِن علم الأصول**: حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٧م.

- **المستفاد مِن ذيل تاريخ بغداد لابن النجَّار**: انتقاء: أحمد بن أيبك الحُسيني، ابن الدمياطي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: قيصر أبو فرح، لبنان: دار الكتاب العربي، د.ت.

- **مسند الشاميين**: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٩م.

- **مسند الشهاب**: أبو عبد اللَّه محمد بن سلامة القضاعي (ت٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.

- **مسند عبد بن حميد**: أبو محمد عبد بن حميد بن نصر الكَشِّي (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمد محمد خليل، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.

- **مسند أبي يعلى الموصلي**: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث، ط٢، ١٩٨٩م.

- **مشيخة ابن الجوزي**: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٣، ٢٠٠٦.

- **المصنَّف**: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوَّامة، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ودمشق: مؤسسة علوم القرآن، ط١، ٢٠٠٦م.

- **معاني القرآن**: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت: عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.

- **المعتمد في أصول الفقه**: أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد حميد الله وآخَرَيْنِ، دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٦٤م.

- **معجم البلدان**: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، بيروت: دار صادر، ١٩٧٧م.

- **المعونة في الجدل**: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: علي عبد العزيز العميريني، الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: جمال الدين محمد بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، ٢٠٠٠م.

- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وآخرِين، مكة المكرمة: جامعة أم القرى (مركز إحياء التراث الإسلامي)، ط١، ٢٠٠٧م.

- **مقاييس اللغة**: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٧٩م.

- **المقدمة الجزولية في النحو**: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة: أم القرى للطبع والنشر، ط١، ١٩٨٨م.

- **المقرَّب**: أبو الحسن عليُّ بن مؤمن بن محمد، ابن عصفور الأندلسي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، ط١، ١٩٧٢م.

- **الملخَّص في الجدل في أصول الفقه**: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد يوسف نيازي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (رسالة ماجستير)، ١٤٠٧هـ.

- **الملل والنحل**: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٩٧٥م.

- **من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه**: أحمد عبد الباسط حامد، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (سلسلة الوعي الإسلامي)، ط١، ٢٠١٤م.

- **المنتخل في الجدل**: حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغَزَّالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: علي عبد العزيز العميريني، بيروت: دار الوراق، ط١، ٢٠٠٤م.

- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية،

ط١، ١٩٩٢م.

- **منثور الفوائد**: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت: دار الرائد العربي، ط١، ١٩٩٠م.

- **الموافقات**: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور حسن، السعودية: دار ابن عفّان، ط١، ١٩٩٧م.

- **الموضوعات**: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: نور الدين شكري، الرياض: أضواء السلف، ط١، ١٩٩٧م.

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨م.

- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**: أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، باكستان: مكتبة البشرى، ٢٠١١م.

- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة**: محمد الطنطاوي، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٩٥م.

- **نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي كبير الوزراء في الأمة الإسلامية: دراسة تاريخية في سيرته وأهم أعماله خلال استيزاره**: عبد الهادي محمد رضا محبوبة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٩م.

- **النوادر في اللغة**: أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، مصر: دار الشروق، ط١، ١٩٨١م.

- **هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي (طبعة مصورة)، د.ت.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

- **الوافي بالوفيات**: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: هلموت ريتر وآخرين، ألمانيا: جمعية المستشرقين الألمانية، ١٩٦٢- ٢٠١٠م.

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٧٢م.

- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، شرح وتحقيق: مفيد محمد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م.

* * *
* *
*

نبذة عن المحقق

د/ أحمد عبد الباسط حامد.

مؤهلاته العلمية:

* الدكتوراه في الدراسات اللغوية (النحو)، بعنوان: (أصول النحو عند علماء أصول الفقه)، عام ٢٠١٢م، مع مرتبة الشرف الأولى، (جامعة القاهرة كلية الآداب/ قسم اللغة العربية).

* الماجستير في أصول النحو بعنوان: (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي.. دراسة في أصول النحو)، عام ٢٠٠٨م، بتقدير (ممتاز)، (جامعة القاهرة كلية الآداب/ قسم اللغة العربية).

* دبلوم علم المخطوطات وتحقيق النصوص والفهرسة، من معهد البحوث والدراسات العربية (التابع لجامعة الدول العربية)، سنة ٢٠٠٥م، بتقدير عام (ممتاز)، المرتبة الأولى على الدفعة.

* درجة الليسانس في الآداب (جامعة القاهرة، كلية الآداب/ قسم اللغة العربية)، عام ١٩٩٩م.

من أعماله ووظائفه التي يشغلها:

* باحث بمعهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ألكسو).

* منسِّق البرنامج التدريبي لمعهد المخطوطات العربية، ومدير تحرير مجلَّته العلمية المحكَّمة.

* عضو هيئة تدريس بقسم البحوث والدراسات التراثية بـ (معهد البحوث والدراسات العربية).

* المشرف العام على مشروع فهرسة مجاميع المخطوطات بدار الكتب المصرية.

من إنجازاته العلمية:

أولًا: في مجال التحقيق:

* نزهة الأبصار في خواص الأحجار، المنسوب لابن صفر الغساني، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٤م.

* باعث النفوس إلى زيارة القدس المحروس، لابن الفركاح الفزاري، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥م.

* المشاركة في الجزء الرابع من كتاب (عنوان الزمان)، لبرهان الدين البقاعي، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦م.

* بلوغ المراد فيما ورد في الجراد، لعلي بن محمد الملاح، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩م.

* لُمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، القاهرة، دار السلام، ٢٠١٧م.

وهو هذا الكتاب الذي بين يديك أيها القارئ الكريم.

ثانيًا: في مجال البحث والتأليف:

* كتاب أخبار نيل مصر لابن العماد الأقفهسي (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م)، قراءة نقدية، مجلة تراثيات (تصدر عن مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية)، العدد الثامن، يوليو ٢٠٠٦م.

* العبث بالتراث ... رسالة في الهيئة أنموذجًا، مجلة تراثيات، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٠٩م.

* تراث النباتات الطبية في مكتبات القاهرة (بالمشاركة مع أ.د/ كمال البتانوني)، مجلة معهد المخطوطات، المجلد ٥٥، الجزء الثاني، نوفمبر ٢٠١١م.

* إشكالية توثيق النسبة بين المؤلِّف والمؤلَّف، مجلة الدراسات التاريخية (تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر ٢)، العدد الخامس عشر والسادس عشر، ٢٠١٢ - ٢٠١٣م.

* ديوان عَبيد بن الأبرص بين تحقيقَيْنِ، مجلة التراث (تصدر عن جامعة زيان عاشور الجزائر)، العدد الثامن، ٢٠١٣م.

* مِن قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه، الكويت، وزارة الأوقاف الكويتية، ٢٠١٤.

ثالثًا: أعمال تحت التحقيق والطبع:

* عقود الإعراب في النحو، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ).

* ميزان العربية، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ).

* نسمة العبير في علم التعبير، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ).

* تفسير غريب المقامات الحريرية، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ).

* كتاب (الجامع المستقصى في فضائل المسجد الأقصى)، للبهاء ابن عساكر (ت٦٠٠هـ).

* الجزء الأول من كتاب (مباهج الفكر ومناهج العبر)، للوطواط (ت٧١٨هـ).

* نفحات الأرج مِن تبصرة أبي الفرج، لابن حبيب الحلبي (ت٧٧٩هـ).

* طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ).

* الجزء الثالث عشر من كتاب (السفينة)، لابن مبارك شاه (ت٨٦٢هـ).

* حروف المعاني بين الأصوليين والنحويين، مع تحقيق (كنز المباني في حروف المعاني).

رابعًا: المشاركات البحثية، والمؤتمرات العلمية:

* مقرّر الدورة التدريبية الأولى في فن فهرسة المخطوطات (دار الكتب والوثائق القومية بالتعاون مع جمعية المكنز الإسلامي)، ومحاضرٌ بها، فبراير ٢٠١٣م.

* محاضر ومنسّق للحلقة التدريبية الأولى في فن تحقيق التراث (دار الكتب والوثائق القومية بالتعاون مع المركز الدولي لتعليم العربية)، مارس ٢٠١٣م.

* محاضر بالدورة التدريبية في فن تحقيق النصوص، جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، إبريل ٢٠١٣م.

* مشارك ببحث (ديوان عبيد بن الأبرص بين تحقيقين)، في المؤتمر الدولي الثاني بجامعة زيان عاشور (مناهج تحقيق النصوص عند العرب والغرب)، إبريل ٢٠١٣م.

* محاضر بدورة فهرسة المخطوطات العربية (معهد المخطوطات العربية بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية)، مايو ٢٠١٣م.

* محاضر بدورة تحقيق مخطوطات علوم الشريعة وعلم الكلام (مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بالتعاون مع مركز تحقيق النصوص بالأزهر الشريف)، يونيو ٢٠١٣م.

* مشارك ببحث (أنماط التأريخ في المخطوطات المملوكية)، في المؤتمر الدولي التاسع لهيئة المخطوطات الإسلامية (جامعة كامبردج)، بالمملكة المتحدة، سبتمبر ٢٠١٣م.

* منسّق ومحاضر بدورات (تحقيق النصوص)، التي أقامها معهد المخطوطات العربية بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية (ببيت السناري)، ٢٠١٣ - ٢٠١٦م.

* محاضر بدورة تحقيق النص التراثي (معهد المخطوطات العربية، بالتعاون مع كلية الآداب جامعة تطوان، ومؤسسة عبد اللّٰه كنون)، يناير ٢٠١٥م.

* ورقة بحثية بعنوان (تراث ابن مالك في عيون المتأخرين)، في مؤتمر (ابن مالك وقضايا المنهج)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مارس ٢٠١٦.

* ورقة بحثية بعنوان (أبو البركات الأنباري وكتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) بين التقليد والإبداع)، في مؤتمر (قراءة التراث العربي والإسلامي بين الماضي والحاضر)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، فبراير ٢٠١٧م.

* * *
* *
*

رقم الإيداع 26521/ 2017

الترقيم الدولي I. S. B. N 978 - 977 - 717 - 352 - 0



(من أجل تواصلٍ بنَّاء بيـن الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم.. السلام عليكم ورحمة اللّـه وبركاته..

نشكر لك اقتناءك كتابنا: « لمع الأدلة في أصول النحو » ورغبة منا في تواصل بنَّاء بين الناشر والقارئ، وباعتبار أن رأيك مهمٌّ بالنسبة لنا، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك؛ لكي ندفع بمسيرتنا سويًّا إلى الأمام.

*** فهيًّا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية:**

الاســـم كاملًا: .... **الوظيفة:** ....

المؤهل الدراسي: .... **السن:** .... **الـدولة:** ....

المدينة: .... **حي:** .... **شارع:** .... **ص.ب:** ....

هاتف: ☐☐☐☐☐☐☐☐☐ / ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐ **:e-mail**

- من أين عرفت هذا الكتاب؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب؟

اسم المكتبة أو المعرض: .... المدينة: .... العنوان: ....

- ما رأيك في أسلوب الكتاب؟

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ عادي (لطفًا وضِّح لِـمَ؟) ....

- ما رأيك في إخراج الكتاب؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضِّح لِـمَ؟) ....

- ما رأيك في سعر الكتاب؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) .... العملة ....

عزيزي، انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطـوير وباعتـبارك من قرائنا فنحن نُرحِّب بملاحظاتك النافعة... فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك:

....

....

....

....

دعوة: نحن نرحب بكل عمل جادّ يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرّع منه، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسة منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال.

عزيـزي القـارئ أعـد إلينا هـذا الحوار المكتوب على e-mail:info@dar-alsalam.com

أو: ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزوِّدك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بيـن الناشر والقارئ)



عزيزي القارئ الكريم:

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا، الذي بذلنا فيه جهدًا نحسبه ممتازًا، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا؛ فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة. ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقًا لقوله تعالى:

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨].

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ طباعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوانَ في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فنتداركه في الطبعات اللاحقة، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعًا في سيرنا نحو الأفضل.

الخطأ	رقم الصفحة	السطر
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....

شاكرين لكم حسن تعاونكم ..،

(من أجل تواصل بنّاء بين الناشر والقارئ)

الكِتَابُ فِي سُطُورٍ

كتابٌ مؤسِّسٌ في (علم أصول النحو)، ألَّفه عبد الرحمن بن محمد الأنباريُّ (ت٥٧٧هـ)، وهو واحدٌ مِن معلِّمي نظامية بغداد في القرن السادس الهجريّ، وأحدُ علمائها المبرِّزين، وقد أرادَ فيه بناءَ أصولٍ للنحوِ العربيِّ، كما أنَّ للفقه الإسلاميِّ أصولًا كليَّةً يُرجع إليها. والمقصود بـ « أصول النحو » أدلتُه التي تفرَّعت عنها فروعُه وأصولُه، كما أنَّ أصولَ الفقه أدلَّةُ الفقه التي تفرَّعت عنها جملتُه وتفصيلُه. وقد تأثَّرَ بهذا الكتابِ جملةٌ ممَّن أتى بعد الأنباريِّ، يأتي في طليعتِهم الجلالُ السيوطيُّ (ت٩١١هـ) في كتابِه (الاقتراح في علم أصولِ النحو)، الذي طغت شهرتُه وذيوعُ صيتِه على أذهانِ كثيرٍ مِن الدارسين، فظنُّوا أنَّه المؤسِّسُ الحقيقيُّ لـ (علم أصولِ النحو).

Dar-Alsalam Designs


الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ الغورية
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٠٨٠٢٨٧٦
فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (+٢٠٢)
الإسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (+٢٠٣)
www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com





ISBN: 978-977-717-352-0